Riyad University

RIYAD, SAUDI ARABIA

No. .... الرقم   Date. .... التاريخ

١١/٧٨١ ق

١٤١٢-

١٤٠٠-١٤١٢هـ

٢٧٤٩

٢١٤
ح . د حاشية الدردير على شرح الهدهدي على حاشية على بن أحمد الصعيدي، تأليف احمد بن محمد بن احمد العدوي ابي البركات الشهير بالدردير ١١٢٧-١٢٠١هـ. خط القرن الثالث عشر الهجري تقديرا.
٣٧٢٩ ٤١ ق ٢٨ س ١٦٫١×٢٢سم
نسخة جيده خطها نسخ معتاد.
الاعلام ١: ٢٣٢، هدية العارفين ١: ١٨١
١- اصول الدين ١- الدردير، احمد بن محمد سنة ١٢٠١هـ ح- تاريخ النسخ.

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى جميع الانبيا والمرسلين
وعلى الكل والصحابة والتابعين اما بعد فهذه حواشي
على شرح العلامة الهدهدي كنت اختصرتها فيما مضى من
السنين حال مطالعتي لهذا الشرح من حاشية شيخنا العلامة
المحقق والمتقن الفهامة المدقق فريد عصره ووحيد دهره
الحائز قصب السبق في مضمار المحققين ابو الحسن نور الملة
والدين علي بن أحمد الصعيدي العدوي افاض الله علينا من بركاته
امين فحملني عليها شيخ الوقت واستاذه وملجا الزمان وملاذه
قدوة العالمين وامام العاملين ومربي السالكين ومفيد الطالبين
استاذنا واستاذ الدنيا شمس الملة والدين محمد بن سالم الحفني
رضي الله عنا به اذ قال لي ان حاشية الشيخ على الهدهدي صعبة
على المبتدئين وانما تناسب المنتهين وهذا الشرح موضوع
للمبتدئين فخذ لهم منها حاشية سهلة الحصول واترك ما صعب
من الابحاث للفحول فامتثلت الامر وشرعت في هذا المامول
حتى قاربت اتمامها بحيث لم يبق منها الا نحو ورقتين سمعت
الشيخ يقول انا قصدي في اختصار حاشيتي على الهدهدي
لاجل المبتدي فهناك طرحت الاوراق في زوايا الهجران
حتى خيمت عليها عناكب النسيان وقلت هو اولى بهذا
الشان فطال الزمان والشيخ مشتغل بما هو اهم من
البيان والتبيان فبعث بما هو اسررت واظهرت
ما كنت كتمت ولا باس ببعض زيادات على اصلها
وفي الحقيقة ليست بزيادات اذ منشاؤها من اصلها
والله ارجو القبول والتفضل علي في حصول المامول

فاقول

فاقول وانا افقر عبد الى مولاه الغني احمد بن محمد الدردير
قوله شهدت حقيقة الشهادة الاقرار باللسان والاذعان
بالقلب والمراد بها هنا الدلالة مجازا اي دلت على وجوده
جميع الكائنات ثم يحتمل ان يكون من المجاز المرسل
والعلاقة اللزوم لانه يلزم من الشهادة الدلالة ويحتمل
ان يكون من مجاز الاستعارة بان شبه الدلالة بالشهادة
بجامع حصول المراد من كل واستعار اسم الشهادة لها
واشتق منه شهدت بمعنى دلت ووجه الدلالة ان كل
مخلوق موجود بعد عدم وكل ما كان كذلك فله موجد
اوجده والا لزم ترجيح احد الامرين المتساويين بلا
مرجح وهو محال لما سياتي ويحتمل ان المعنى شهدت
حقيقة كما في الانسان والملك ومجازا بمعنى دلت في كل
المخلوقات فهو من استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه
بناء على جواز ذلك وانث الفعل مع ان الفاعل وهو جميع مذكر
لاكتسابه التانيث من المضاف اليه وهو الكائنات وفي
بعض النسخ شهد بتذكير الفعل وهو ظاهر والاضافة
2 قوله بوجوده من اضافة الصفة للموصوف فهي حقيقة
بناء على ما ذهب اليه الامام الرازي من ان الوجود صفة زائدة
على الذات واما على ما ذهب اليه الامام الاشعري من ان
الوجود عين الموجود فهي للبيان اي بوجود هو هو
وسياتي تحقيقه واضافة الشيء الى نفسه جائزة اذا اختلف
اللفظ على الاصح واثر ذكر الوجود دون ان شهدت وان
شهدت بغيره لقوته لان غيره كالفرع له وجميع لفظ
موضوع للدلالة على العموم وال في الكائنات للجنس
اي كل فرد من افراد هذا الجنس اي جنس الكائنات

[illegible]

والكائنات جمع كائنة بمعنى المخلوقة اي الذات المخلوقة قوله
والصلاة والسلام الخ جملة خبرية لفظا انشائية معنى اذ المقصود
منها انشاء الدعاء بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ولما كان هو
الواسطة العظمى في ايصال النعم الينا ناسب الدعاء له بالصلاة
بعد الثناء على المنعم الحقيقي ولما تعلقت الجملة الاولى بالخالق تعالى
وهذه بالمخلوق حسن العطف بخلاف جملة البسملة والحمدلة
والسيد من ساد يسود سيادة فهو سيد واصله سيود اجتمعت
الياء والواو وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت
في الياء وهو المتولي للسواد اي الجماعة الكثيرة ويطلق على الرب
وعلى المالك للعقلاء فيقال سيد القوم [illegible] العبد ولا يقال
سيد الفرس او الدار بل يقال رب الفرس [illegible] الدار والضمير
في سيدنا لجميع الخلق قوله محمد علم منقول من اسم مفعول
المضعف سمي به رجاء كثرة خصاله الحميدة التي تقتضي كثرة حمده
وقد حقق الله ذلك الرجاء وهو بالجر بدل او عطف بيان فالجر بدل منه
او بالرفع خبر لمبتدا محذوف وهو الانسب لما فيه من الاشارة
برفعة مقامه وعدم التبعية لغيره قوله المبعوث اي
المرسل لجميع الطوائف حتى الجمادات فارساله لغير الثقلين هو
ارسال تشريف وللثقلين ارسال تكليف ومعنى الاول الارسال
الذي يثبت له شرفه على جميع الخلق فيكون له عليهم السيادة
قوله بالآيات اي الملابس بها [illegible] جمع آية وهي العلامة
اي الدالة على صدقه في دعواه الرسالة ومعنى الواضحات الظاهرة
في الدلالة على ذلك اي ان الآيات التي جاء بها ليس فيها خفاء
بل هي بديهية في الدلالة على صدقه [illegible] المعجزات

ويحتمل

ويحتمل ان المراد ما هو اعم فيشمل شمائله الخلقية والخلقية قوله
وعلى آله المتبادر من قوله والتابعين ان المراد بالآل ما يحرم
عليهم الزكاة او مطلق الاقارب واصله اول بدليل تصغيره على
اويل وقيل اهل بدليل تصغيره على اهيل ورد بان اهيلا
يحتمل ان يكون مصغر اهل واجيب بان الائمة الذين شاهدوا
العرب لما حكموا بانه مصغر على اهيل دل على انهم علموا ذلك من
العرب بقرائن تفيد ذلك وبينه وبين الصحب عموم وخصوص
وجهي والصحب اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي وهو من اجتمع
بالنبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا ومات على ذلك والتابعين جمع
تابع والمراد به ما هو اعم من التابعين بدليل قوله الى يوم
الدين والالف واللام [illegible] للاستغراق اي كل تابع وقوله الى
يوم الدين اي الكائنين في التبع الى يوم الدين اعلم ان الى
تقتضي تقدم من عليها ولو تقديرا فالمعنى من يوم وجود الصحب الى
يوم الدين اي كل من تثبت له التبع في جزء من اجزاء هذا الزمن
الطويل وقولنا تثبت له التبع خرج المرتد اذ لم يثبت له التبع
المعتبر فلا يرد ما يقال ان مقتضاه ان الدعاء لا يحصل الا لمن
استمر حيا باقيا الى يوم الدين فلا يرد ان الدنيا تنقرض قبل
يوم الدين بمدة اي المراد بيوم الدين يوم القيامة والدين هو الجزاء سمي
بيوم الدين لانه يحصل فيه الجزاء على الاعمال قوله في الكرامات اي
الاعمال الصالحة [illegible] يسمى [illegible] للعادة على يد عبد ظاهر
الصلاح لعدم صحبته [illegible] فتصدق بالواحد فيشمل
التابع بمجرد الايمان [illegible] ولو لغير صالح لانها مطلوب
قوله الحمد [illegible] الشارح بسملة المصنف ولعله اكتفى ببسملته

[illegible] يوم الدين [illegible]

عن بسملة المص اشارة الى ان الشرح مع المتن كالشي الواحد او ان
البسملة المتقدمة هي بسملة المص اكتفى بذكرها ولم يذكر بسملة
لشرحه اشارة الى ان الشرح ليس له استقلال لا في نفسه لانه
ابراز لبعض معاني كلام المص ولا يلزم على ذلك حذفه حمدلته
والاقتصار على حمدلة المص لانه قصد بذلك اداء ما وجب عليه من
شكر النعمة واثر الاسمية على الفعلية لفضلها عليها عقلا ونقلا
فالاول لانها تدل على الدوام والثبات المناسب للمحمود تعالى
بخلاف الفعلية والثاني لان القران المجيد ابتدأ بها **قوله** على رسول الله
على رسوله زيادة في تفخيم شان الرسول عليه الصلاة والسلام باضافته
الاظهار في محل الاضمار والتفخيم
الى اسمه تعالى الصريح وعبر برسول دون نبي لان الرسالة اشرف
على الصحيح وللتنبيه على ان المقصود انما هو الرسالة التي هي اخص
من النبوة ولانها صفة يتعدى اثرها بخلاف النبوة **قوله** هو الثنا
الخ تعريف للحمد لغة بدليل تقييده باللسان واما اصطلاحا ففعل
ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما والمراد بالفعل ما يعم
القول والاعتقاد فقوله الثنا جنس يشمل المعرف وغيره لان
الثنا هو الاتيان بما يدل على اتصاف المحمود بالصفة الجميلة ولو
بغير اللسان وخرج بتقييد اللسان بعض افراد الحمد الاصطلاحي
وهو ما كان منه بغير اللسان والحمد النفسي وحمد الجمادات
اذا لم تكن بالنطق خرقا للعادة المشار اليه بقوله تعالى وان
من شيء الا يسبح بحمده والمراد باللسان آلة النطق فيشمل
الجمادات اذا انطقت خرقا للعادة فالصافية بالالة وقوله
بالجميل لبيان الواقع لان الثنا كما تقدم لا يكون الا بالجميل خلافا
لمن قال انه يكون في الخير والشر والاضافة للعهد به فالمحمود به

المحمود

المحمود به ولا يشترط فيه ان يكون اختياريا فلذا بينه بقوله
من الاوصاف او الافعال وعلى هذا فلم يتكلم الش على المحمود عليه
الذي يشترط فيه ان يكون اختياريا على المشهور لاخراج المدح
فانه الثنا فيكون المراد به المحمود عليه الا انه يلزمه ان يكون
ماشيا على الجميل الغير الاختياري فيقال مدحت اللؤلؤة على
صفائها ولا يقال حمدتها لعدم كون الصفا اختياريا فكان
عليه ان يقول بعد قوله بالجميل على الجميل الاختياري ويحتمل
ان تكون الباء فيه للسببية او بمعنى على خلاف المشهور من انه
لا يشترط ان يكون المحمود عليه اختياريا وان الحمد والمدح
مترادفان وعلى هذا يكون الش ترك المحمود عليه الا ان يقال
ان ذكر الثنا يتضمنه كما يعلم من تعريفه المتقدم وال في الجميل للجنس
فيصدق بالواحد والفرق بين المحمود به والمحمود عليه ان الاول هو
متعلق الثنا ولا يشترط ان يكون اختياريا والثاني ما كان
باعثا على الثنا ان كان الثنا في مقابلته ويشترط ان يكون
اختياريا على المشهور فقد يختلفان ذاتا واعتبارا كان تحمد
بالحلم في نظير كرمه وقد يختلفان اعتبارا فقط كان تحمد بالكرم
في نظيره فالكرم من حيث انه متعلق الثنا محمود به ومن حيث
انه باعث عليه محمود عليه وبقي من اركانه الحامد والمحمود له
والصيغة فهي خمسة **قوله** من الاوصاف اي الجميل الكائن
من الاوصاف او حال كونه كائنا من الاوصاف والمراد بالاوصاف
ما يشمل الثبوتية وغيرها من السلبية وقوله كالعلم مثال
للجميل من الاوصاف لا للاوصاف والجود مثال للجميل من
الافعال لا للافعال مراده ما يجود ويراد به الكرم الاعطا
فيكون صفة فعل لا ارادة ذلك حتى يكون صفة ذات والمتن

جمع منه وهي النعمة وال فيه للجنس فيصدق بالواحد قوله وهو
ضد الذم لما عرف الحمد ناسب ذكر ضده وتعريفه لان ضد الشي
اقرب خطورا بالبال لا انفال ان الذم ضد المدح لا الحمد لانا نقول
كونه ضد المدح لا ينافي انه ضد للحمد ايضا لانه الاتيان بما يدل
على اتصافه بقبيح اعم من ان يكون القبيح اختياريا ام لا فيقابل
الحمد والمدح معا فتدبر على انهما مترادفان على قول قوله الثنا
بتقديم النون على المثلثة هو الاتيان بما يدل على الاتصاف والقبيح
والباقي بالقبيح كالباقي في قوله بالجميل من كونها للتعدية او بمعنى
على قوله كالجهل الخ الجهل اما مركب وهو اعتقاد الشي على خلاف
ما هو عليه واما بسيط وهو انتفا العلم بالشي وكلاهما ليس بفعل
اما الثاني فصفة سلبية واما الاول فالتحقيق انه من الكيفيات
فيكون صفة وجودية فيكون تمثيلا للقبيح عن الاوصاف نعم
ان ذهبنا الى ان الاعتقادات من قبيل الافعال كان باعتبار
الاول تمثيلا للقبيح من الافعال واما البخل فهو ضد للكرم
وقد تقدم انه الجود بالمتن بمعنى الاعطا فيكون البخل
عدمه فيكون صفة سلبية فيكون تمثيلا للقبيح من الاوصاف
فان نظرت الى ما هو التحقيق في الجهل المركب تجد الشرح لم يمثل
للقبيح من الافعال وان نظرت الى خلافه كان ممثلا له ويكون
في كلامه لف ونشر مشوش ان قصر الجهل على خصوص المركب وان
حمل شاملا لهما كان ممثلا من القبيح من الاوصاف والافعال
معا باعتبارين تنبيه اطلاق الضد على البخل بهذا المعنى
مجاز اما ان قلنا ان الكرم هي صفة مبدا اعطا ذلك كان اطلاق
الضد عليه حقيقة قوله فمعنى الحمد الخ الفا للتفريع وتسمى

فالفصيحة

فالفصيحة وهي التي افصحت عن شرط مقدر وقعت هي
في جوابه اي اذا عرفت ان الحمد هو الثنا الخ فمعنى الحمد لله
الثنا الخ اي كل ثنا جميل او جنسه بنا على ان ال استغراقية
او جنسية وقوله واجب اي ثابت لا يقبل الانفكاك اي
استحقاقه ثابت الخ فلا يرد ان الثنا كما تقدم عبارة عن
الاتيان بما يدل على الاتصاف بالجميل وهو ليس بواجب
وحاصل الجواب ان الكلام على حذف مضاف اي استحقاق
الثنا قوله ويستحيل الخ لما ذكر ان الحمد واجب لله اراد ان
يبين ان ضده وهو الوصف بالنقص المعبر عنه بالذم مستحيل
في حقه تعالى فقال ويستحيل عطفه على ما قبله من عطف
اللازم وقوله في حقه اي ذاته وصفته فان قلت الوصف
بالنقص لا يستحيل لانه مصدر وصفه بمعنى اتى بما يدل
على الاتصاف بالقبيح فيكون بمعنى الثنا وهو الاتيان بما يدل الخ
قلنا الجواب بما تقدم نظيره اي استحقاق الوصف او انه اطلق
الوصف واراد الاتصاف من اطلاق السبب على المسبب اي عادة
اذ من اتصف بشي وصف به قوله اسم واجب الوجود اي الاسم
العلم فان قلت مفهوم واجب الوجود كلي فكيف يكون لفظ
الجلالة علما وكيف يفيد التوحيد في لا اله الا الله قلنا لما
قام البرهان على انه لم يوجد منه الا هذا الفرد صح كون لفظ
الجلالة علما عليه وافاد التوحيد في لا اله الا الله وقوله
المستحق لم يحترز به عن شي وانما ذكر لبيان الواقع مع
الاشارة الى انه لا يستحق الحمد سواه وال فيه اسم موصول
اي الذي يستحق اي يجب له ذلك لان كل نعمة صادرة منه

قوله والصلاة من الله اي حال كونها كائنة من الله بناء علي مذهب سيبويه
من مجي الحال من المبتدا واما علي راي الجمهور فيجاب بان
الاصل وتفسير الصلاة من الله فيكون الحال من المضاف اليه
ثم حذف المضاف وهو تفسير واقيم المضاف اليه مقامه فارتفع
ارتفاعه وقوله من الله اي اما من غيره فهي الدعا بخير وذلك لان
الصلاة لغة هي الدعا بخير فان اضيف الي غيره تعالى كانت هي
باقية علي معناها وان اضيفت الي الله تعالى كان معناها الا انه يستحيل
المعنى الحقيقي في حقه تعالى وكل ما يستحيل و ورد الشرع باطلاقه
عليه فيراد منه لازمه ولازم الدعا هنا الرحمة بمعنى الانعام او ارادته
لا معناها الحقيقي ايض لانه مستحيل ايض فتنبه وقوله رسوله
اي واما علي غيره فمطلق الانعام وقوله زيادة خبر عن قوله
الصلاة وفيه اشارة الي ان اصل التكرمة والانعام ثابت
له عليه الصلاة والسلام والمراد الدعا بزيادة ذلك
والتكرمة التكريم اي التعظيم وعطف الانعام عليه من عطف العام
علي الخاص اذ التعظيم من الانعام افرده بالذكر كانه قسم قائم براسه
اذ هو اجل الانعامات قوله والسلام اي من الله علي رسوله
ففيه الحذف من الثاني لدلالة الاول عليه قوله زيادة تامين
فيه اشارة الي ان اصل التامين حاصل والتامين ضد التخويف
فان قلت هذا يقتضي انه عليه الصلاة والسلام يلحقه الخوف
مع انه معصوم وما خلقت الجنة الا له فالجواب ان خوفه عليه
الصلاة والسلام خوف اجلال ومهابة لا خوف من عذاب والادب
لمرتبتهم مقامهم اكثر الناس خوفا قوله وطيب تحية الاولى الطف
ما وقع لك لان معنى السلام اما السلامة من المخاوف اي الامان

منها

منها واما التحية وقوله وطيب تحية اي تحية طيبة والتحية هي
المؤانسة بالكلام الرقيق كقولك للضيف قد ومباركا
وليلة مباركة وشرفتم المنازل الي غير ذلك فالمعنى ان الله
يحييه بكلام قديم بما يليق بذلك المقام الجناب العظيم
والاعظام التعظيم وظهر من كلامه ان عطف السلام علي الصلاة من عطف
الخاص علي العام اذ التامين وما عطف عليه من جملة الانعام فتدبر قوله
ورسوله النبي هنا لم يعرف الرسول مع انه يصدق تعريف كلمات
ابيه كانه لظهوره وهو انسان ذكر اوحي اليه وامر بتبليغه
وان لم يومر بتبليغه فنبي فقط من الارسال وهو البعث من مكان
الي اخر لغرض من الاغراض والمراد به هنا البعث من حضرة الحق الي الخلق
لصلاح معاشهم واشار بقوله ورسوله لا الله هنا الي ان الاضافة
للعهد اي رسول الله المعهود في اذهان امته قوله اعلم
عبر بالعلم دون الفهم او الادراك لان العلم هو الكثير الشايع
في الاستعمال وهو المستعمل في الفنون فيقال مثلا علم الفقه مثلا
والمراد بالعلم الادراك اي حصل لك ادراك ذلك بالدليل وانما قلنا
بالدليل لانه لا يقال له علم الا اذا كان ادراكا جازما مطابقا للواقع
عن موجب والمعنى اعرف بالدليل ان كل ما حكم به العقل لا يخرج عن هذه
الاقسام الثلاثة لتتوصل بذلك الي معرفة ما يجب وما يستحيل وما يجوز
في حقه تعالى والدليل هو ما اشار له الشارح فيما ياتي بقوله لان كل ما
حكم به الخ والعلم والمعرفة بمعنى واحد وسياتي الكلام علي الفاظ المص عند
حل الشارح قوله الوجوب والاستحالة الخ قدم الوجوب لشرفه وثنى
بالاستحالة لانها ضد الوجوب وايضا هما بمنزلة البسيط والجواز بمنزلة

المركب والبسيط يتقدم على المركب والوجوب نفي قبول الانتفا
والاستحالة نفي قبول الثبوت والجواز قبولهما وقوله فالواجب
ما اي شي بمعنى امر والذي فهي اما نكرة موصولة واما اسم موصول
قوله نزل الخ اي صيره مثله واقامه مقامه في الدلالة على الشروع
الخ ونكتة التنزيل والعدول عن اللفظ الشايع الذي هو اما بعد
التنبيه على ان غير العلم لا ينبغي سببًا فقوله ونبه الخ من عطف
العلة على المعلول فلو قال تنبيهًا على ان غير العلم لكان اوضح قوله
رضي الله عنه الرضى بالشي قبوله فهو اعلى من العفو الذي هو المسامحه
وعدم المواخذه قوله في الدلالة على الشروع متعلق بنزل اشار به
الى وجه الشبه بين اعلم واما بعد فتكون الدلالة على الشروع في المقصود
من اوصاف اما بعد وذلك لان الانتقال من اسلوب من الكلام الى
اسلوب اخر يشان المنتقل اليه ان يكون هو المقصود بالذات
فالاتيان بها يدل على قصد الشروع في المقصود وقوله عطف على نزل
من عطف السبب على المسبب وسبب الشي علة له اي نزلها منزلة اما
بعد للتنبيه بها على ان غير العلم لا ينبغي سببا والمراد بالتنبيه
الاشارة ووجه الاشارة انه لما امر بالعلم والامر بالشي نهي عن ضده
دل ذلك على ان ما ضاد العلم من الجهل المركب والتردد والتقليد
في هذا الفن لا يكفي ولا ينبغي ان يكون سببا اي طريقا بل هو اما كفر
او عصيان وانما كان اشارة لان معناه الصريح الامر بمعرفة اقسام
الحكم العقلي الثلاثة قوله والحكم اثبات الخ لما ذكر المصنف الحكم وقيده
بالعقلي تشوقت النفس الى معنى الحكم والى تقسيمه الى عقلي وغيره
وما هو الغير وتعريف كل قسم على حدته فناسب ان يذكر المصنف جميع
ذلك فقال والحكم الخ وايضا معرفة النوع تتوقف على معرفة جنسه
والحكم العقلي نوع من مطلق حكم فلذا عرفه اعلم انك اذا قلت زيد قايم

فقد

فقد اشتمل هذا التركيب على محكوم عليه وهو زيد وبه وهو قايم
ونسبة وهو ثبوت القيام لزيد وادراك كل واحد من هذه الثلاثة
يسمى تصورا وادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة يسمى تصديقا
وحكما على الصحيح فيهما فالحكم ح هو الادراك المذكور وعليه فالحكم من
قبيل الكيفيات لا الفعل وقيل الحكم هو الايقاع والانتزاع فيكون فعلا
من افعال النفس وهو ظ كلام الشارح حيث فسره بالاثبات والنفي ويمكن
ان يجاب عنه بان مراده بالاثبات الخ ادراك الثبوت والانتفا من
اطلاق اسم الملزوم وارادة اللازم واعترض على هذا التعريف بانه ليس
بمانع لانه يصدق بقولك زيد لا زيد ليس من الحكم في شي واجيب
بان المراد اثبات امر لامر او نفي امر عن امر واعترض ايضا بانه
ليس بجامع لخروح نحو ذلك زيد ليس بقايم من اول الامر دون ان
يتقدمه اثبات القيام له واجيب بان الضمير عايد على الامر الذي جرى
فيه الاثبات اذ المعنى ونفي امر عن امر واعترض ايضا بان او يجتنبه
في التعاريف واجيب بان محل المنع اذا كانت للشك لا للتنويع قوله
بالاثبات ظ فان الاثبات محكوم به وقد تقدم انه الحكم فيلزم اتحاد
المحكوم به والحكم وهو باطل وجوابه ان في الكلام حذف مضاف اي
بمتعلق الاثبات الخ وهو المحكوم به او النسبة او انه اطلق الاثبات
والنفي واراد الثبوت والانتفا اللذين هما النسبة الحكمية قوله اما الشرع
اعترض بان الشرع عبارة عن الاحكام الشرعية والاحكام ليست بحاكمة
واجيب بحذف المضاف اي صاحب الشرع او انه اطلق الشرع واراد
الشارع وهو الله تعالى قوله واما العقل اسناد الحكم اليه مجاز امر اسناد
الشي الى الته وسببه لان الحاكم بالحقيقة هو النفس والعقل اله في
الحكم قوله واما العادة في اسناد الحكم ايضا لها مجاز من اسناد الشي

الى السبب البعيد وذلك لان الحاكم انما هو النفس بواسطة العقل
بواسطة التكرر **قوله** خطاب الله اعترض بان الحكم اما ان
يكون ادراكا واما ان يكون فعلا من افعال النفس ولا شي منهما
بخطاب الله المفسر بمنط الحكم الشرعي اذ كلامه تعالى غير الادراك
والفعل واجيب بان في التعبير بالاقسام مسامحة اي جعله من الاقسام
تسامح والمراد ان الحكم من حيث هو يطلق بازا معنيين الاول العادي
والثاني الشرعي انتهى وفيه انه لا يساعده قوله الحكم بالاثبات
الخ الا ان يجاب بان حكمه تعالى بالاثبات ولو باعتبار اللازم
وذلك لان خطابه تعالى اما الزام كالايجاب والتحريم واما
تخيير واما وضع وكل واحد منها يستلزم اثبات امر لامر
او نفيه عنه فايجاب الصلاة مثلا يستلزم ان الصلاة واجبة
وهكذا فتامل ولك ان تقول في الجواب عن اصل الاشكال لا شك
ان الاحكام الفقهية كاثبات الوجوب للصلاة واثبات الحرمة
للزنا يطلق عليها انها احكام شرعية عند الفقها من غير نكير
وهي اما ادراكات للفقها وافعال لهم وتسميتها شرعية لانها
مستفادة من خطاب الشارع كما يطلق الحكم الشرعي على خطابه
تعالى كما هو متعارف عند الاصوليين وح نقول الشرع والحكم
اثبات امر او نفيه شامل للحكم الشرعي بالمعنى الاول وقوله
والحاكم بالاثبات او النفي اما الشرع يعني اهل الشرع وهم
الفقها وقوله بعد والحكم خطاب الله الخ مراده تعريف الحكم
بالمعنى الثاني على طريق شبه الاستخدام والحامل له على
ذلك ان تعريفه لم يشتهر الا بهذا الثاني فليتامل ثم المراد
بالخطاب الكلام الذي يقصد به من هو اهل للفهم واختلف هل
من شرط التسمية به وجود المخاطب ام لا وعليه جرى الخلاف

في كلام

في كلام الله تعالى هل يسمى في الازل خطابا قبل وجود المخاطبين ام لا
والمراد بالخطاب هنا المخاطب به من اطلاق المصدر على اسم المفعول
اذ حقيقة ~~الكلام~~ الخطاب توجيه الكلام للمخاطب فقوله خطاب
الله جنس وخرج باضافته الى الله خطاب غيره من الانبيا والملايكة
وغيرهم فلا يسمى خطابهم حكما وانما يسمى خطاب الرسل بالتكاليف
حكما شرعيا لانهم يبلغونه عن الله تعالى وقوله المتعلق ليس للاحتراز
بل هو صفة لازمة اذ الخطاب لا يخلو من تعلقه بشي وانما ذكره ليرتب
عليه قوله بافعال المكلفين ليخرج به الخطاب المتعلق بذاته وصفاته
تعالى نحو الله لا اله الا هو خالق كل شي والمتعلق بذوات المكلفين وصفاتهم
نحو ولقد خلقناكم كنتم امة وسطا والمتعلق بغيره نحو ويوم نسير الجبال وغير ذلك
وخرج بقوله بالطلب الخ المتعلق بافعال المكلفين لا بالطلب نحو والله خلقكم وما تعملون والمراد
بفعل المكلفين ما يصدر عنهم فيشمل القول والنية والمراد بالصدور ان يكون مكتسبا له ولو
باعتبار اسبابه فيشمل الايمان فهو مكتسب باعتبار اسبابه كالنظر الموصل له لا باعتبار
ذاته اذ هو من مقولات الكيف بناء على ان الايمان هو التصديق بمعنى ادراك وقوع النسبة
او لا وقوعها المعبر عنه بالمعرفة وهذا اصطلاح اهل الميزان والصحيح ان الايمان والتصديق
شرعا هو حديث النفس التابع للمعرفة المعبر عنه بالاذعان فهو مكتسب باعتبار ذاته والمراد
بالافعال الجنس الصادق بالواحد كما ان ال في المكلفين للجنس فيشمل فعل المكلف الواحد
كالمختص به عليه الصلاة والسلام نحو قيام الليل الا قليلا والا لم يشمل ذلك
ويفسد التعريف والبا في قوله بالطلب للملابسة متعلقة بالخطاب من ملابسة
الجنس لانواعه اي الاعتبارية اذ الطلب نوع من الكلام والاباحة نوع وانما
قلنا اعتبارية لان كلامه تعالى صفة واحدة عند اهل السنة الا انه يتنوع
فيه بتنوع الاعتبارات فباعتبار طلبه فعلا او تركا يسمى طلبا ويسمى
ايضا ايجابا وتحريما وندبا وكراهة وباعتبار دلالته على التخيير يسمى اباحة

النفسي

والعلم نوع

وباعتبار دلالته على نصب الشيء شرطا وسببا ومانعا يسمى وضعا
ومن حيث دلالته على غير ذلك يسمى خبرا وهو واحد في نفسه لا يتعدد
هذا هو مذهب المحققين والطلب اما طلب فعل او ترك وكل منهما اما جازم
او غير جازم فاقسامه اربعة ايجاب وندب وتحريم وكراهة والطلب في الاولين
يسمى امرا وفي الاخيرين نهيا والحكم الخامس الاباحة واليه اشار بقوله
او الاباحة واذا علمت ان الحكم خطاب الله الخ فلا حكم الا لله خلافا للمعتزلة
القائلين بتحكيم العقل قوله او الوضع معطوف على الطلب والضمير في بهما يعود
على الطلب والاباحة والوضع خطاب الله بنصب الشيء سببا او شرطا ومانعا
والاول ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته كدخول الوقت
وكالذكاة بالنظر لاباحة الاكل وقوله لذاته راجع للجملتين اما الاولى
فلادخال السبب الذي اقترن به مانع كالحيض عند دخول الوقت
فانه وان لم يلزم منه الوجود الا انه لا لذاته بل لاقتران المانع وهو الحيض به
ولو نظر له في تاثيره للزمه ذلك واما الثانية فللاحتراز عن خروج الصيد سبب
الشيء الذي خلفه سبب اخر كعقر الصيد فان الذكاة وان لم توجد الا انه
خلفها سبب اخر وهو العقر والشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من
وجوده وجود ولا عدم لذاته كالطهارة للصلاة وكالاسلام بالنسبة لجميع
العبادات ولنحو اباحة بيع العبد المسلم والمصحف فشرط اباحة بيعهما
اسلام المشتري وقوله لذاته راجع للثانية بطرفيها اي وقد يلزم من
وجوده الوجود لا لذاته بل لوجود الاسباب وانتفاء الموانع او العدم
كذلك بل لانتفاء السبب او وجود المانع والمانع ما يلزم من وجوده
العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته كالحيض وقوله لذاته راجع
للثانية بطرفيها اي وقد يلزم من عدمه الوجود بالنظر لغيره بان وجدت
الاسباب والشروط او العدم كذلك بان وجد مانع اخر او انتفت الاسباب والشروط
بقي هنا ابحاث الاول ان او في التعريف ممتنع واجيب بان محله اذا
كانت للشك اما اذا كانت للتنويع فلا الثاني انها مشتركة
بين معان والمشترك لا يصح وقوعه في الحد واجيب بانه يجوز اذا

قامت

قامت قرينة على التعيين كالمجاز وهناك قرينة الحال ظاهرة في التنويع الثالث ان
قوله او الوضع بعد قوله بافعال المكلفين يقتضي ان الصبي والمجنون لا يتعلق بهما
خطاب الوضع مع انه يتعلق بهما وايضا التعريف لا يشمل الطلب الغير الجازم المتعلق
بالصبي فيقتضي انه لا يسمى حكما شرعا والصحيح انهم مخاطبون من الشارع
بناء على ان الامر بالامر بشيء امر بذلك الشيء فقوله عليه الصلاة والسلام مروا
اولادكم امر للصبيان وقيل الامر انما هو لاوليائهم فلم يكونوا مامورين من الشارع
وانما هم مامورون من اوليائهم قوله اثبات الربط الخ مقتضى الظاهر ان يقول اثبات
امر او نفيه بواسطة التكرر لانه عرف مطلق الحكم المنقسم الى الثلاثة بانه اثبات امر
او نفيه والمتبادر من الامر الذي هو متعلق الاثبات والنفي هو المحمول وقد جعله
هنا الربط وهو النسبة الحكمية ففي كلامه نوع مخالفة وانما قلنا نوع مخالفة لان اثبات
الربط بين امرين الخ يقتضي اثبات امر لامر او نفيه عنه والظاهر ان المراد بالاثبات
الادراك فيوافق ما تقدم من التحقيق والمراد بالربط النسبة الحكمية اي ثبوت المحمول
للموضوع والمراد بالامرين المحمول والموضوع وقوله وجودا او عدما تمييز للربط
والمعنى ان الحكم العادي هو ادراك ثبوت المحمول للموضوع من جهة وجودها اي وقوعها
فتكون القضية موجبة ومن حيث عدمها اي عدم وقوعها فتكون سالبة والاصل
كاثبات وجود الربط او عدمه بين الخ فحول مفعول المصدر الى نصبه تمييزا وذلك
كاثبات وجود الربط بين الاحراق والنار في قولك النار محرقة واثبات عدم الربط
بين البرودة والنار في قولك النار ليست بباردة وانما جاء هذا الاثبات بواسطة
التكرر وخرج بقيد بواسطة التكرر الحكم العقلي كالشرعي واقل ما يحصل التكرر
مرتان واما ان لم يقع النبي الامر فليس بعادي وانما هو داخل في الحكم العقلي الجائز
قوله مع صحة التخلف الخ ليس هذا من تتمة التعريف وانما ذكره للتنبيه على ان
هذا الربط انما هو ربط اقتران لا ربط لزوم وايجاب ولا ربط تاثير من احدهما في
الاخر اي مع صحة اي جواز تخلف ذلك الربط فيصح تخلف احراق النار مع وجود
حرارتها او حرارتها ووجود البرودة فمن اعتقد اللزوم والتاثير بالطبع فكافر اجماعا
لانه مشرك او بقوة اودعها الله فيها فكافر على قول والراجح خلافه ومن اعتقد ان
المؤثر انما هو الله ولكن اعتقد اللزوم العقلي بينهما فهو وان كان ليس بكافر الا
ان هذا الاعتقاد يجره الى الكفر لانه يلزمه انكار ما خالف العادة ومن جملتها المعجزات

واحيا الموتى الا ان لازم المذهب ليس بمذهب والاعتقاد الحق ان يعتقد ان
المؤثر هو الله تعالى وحده مع صحة التخلف وعدم التاثير قوله وعدم تاثير
معطوف على صحة اي حال كون ذلك الربط مصاحبا لصحة التخلف ولعدم تاثير
احدهما اي احد الامرين وهو الموضوع في الاخر وهو المحمول فالنار لا تؤثر
في الاحراق والاكل لا يؤثر في الشبع وهكذا فتامل ولا يغني قوله مع صحة التخلف
عن قوله وتاثير الخ لانه لا يلزم من صحة التخلف نفي الطبيعة فقد يصح التخلف مع
وجودها لفقد شرط او وجود مانع وقوله البتة من البت وهو القطع وهو منصوب
على انه مفعول مطلق اي اقطع قطعا وال فيه اما للكمال واما زائدة وعلى كل فالهمزة
همزة وصل لا قطع كما قيل قوله والحكم العقلي انما اضيف هذا للعقل وان كانت الاحكام
كلها لا تدرك الا به لان مجرد العقل كاف في ادراك هذا الحكم قوله من غير توقف
على تكرر خرج به العادي وقوله ولا وضع واضع خرج به الشرعي على انه يقال انه لم
يدخل اصلا حتى يحتاج لخروجه اذ ليس هو اثبات امر كما تقدم الان فيقال مراده
بالشرعي غير ما تقدم كادراك وجوب الصلاة عند دخول الوقت مثلا وعدم الوجوب
عند الحيض فان الفقيه يسمي هذا الوجوب حكما شرعيا تسمية شائعة قوله
اخرج به ظاهره بالحكم العقلي وليس كذلك اذ الاخراج انما هو بالعقلي فقط فقد
تسمح في العبارة وانما اقتصر المص على الحكم العقلي لانه الذي ينبني عليه هذا الفن
ولم يجعل التوحيد قوله ومعنى انحصاره الخ جواب سؤال مقدر حاصله ان قول
المص ينحصر في ثلاثة اقسام لا يصح ان يكون من حصر الكلي في جزئياته
اذ ضابطه صحة حمل المحصور على كل من الجزئيات ولا يصح هنا ان يقال الوجوب
حكم عقلي اذ لا شيء من الحكم المفسر باثبات امر او نفيه بوجوب ولا يصح ان يكون
من حصر الكل في اجزائه اذ ضابطه صحة انحلال الكل الى الاجزاء التي تركب
منها ولا شيء من الوجوب وما عطف عليه بجزء من الحكم واذا لم يصح كل من
الامرين فما معنى الانحصار اجاب رحمه الله تعالى بان معنى انحصاره فيما ذكر
ان كل حكم يرجع اليها ولا يخرج عنها وذلك كما يقال انحصر حكم الامير في البلد
وانحصرت فكرتي في ذنوبي بمعنى ان حكم الامير لا يتجاوز البلد وفكري لا يتجاوز
ذنوبي والحكم العقلي لا يتجاوز هذه الثلاثة ثم ان [illegible] الاول من
حصر الشيء في محله والثاني من حصر الشيء في متعلقه لان الفكر متعلق بالذنوب والثالث

وهو ما

وهو ما نحن فيه من حصر الشيء في وصف متعلقه اعني النسبة الحكمية والمحكوم به
اذ وصفها اما الوجوب او ما عطف عليه وتوضيحه ان الحكم هو ادراك وقوع
النسبة اولا وقوعها فالنسبة ان كانت لا تقبل الا الثبوت اي الوقوع
اتصفت بالوجوب فيقال واجبة وكذا المحكوم به وان كانت لا تقبل الا
النفي اي عدم الوقوع اتصفت بالاستحالة وان صح قبول الثبوت وعدمه
اتصفت بالجواز مثلا الله قادر نسبة القدرة لله واجبة والقدرة واجبة
اي لا تقبل الانتفا وهكذا فمعنى قوله ينحصر في ثلاثة اقسام ما ذكر من ان
الحكم العقلي يرجع الى هذه الاقسام الثلاثة التي ليست اقساما له والسائل
توهم انها اقسام له فاعترض قوله من اثبات او نفي بيان لما حكم به العقل فيكون
الاثبات او النفي محكوما به وهذا باطل لان الاثبات والنفي نفس الحكم كما تقدم
لا المحكوم به اذ المحكوم به بعض متعلقات الحكم فيجاب بان الكلام على حذف
مضاف فيقدر اي من بعض متعلق اثبات او نفي او يراد بما حكم به عبارة عن حكم اي
كل حكم حكم به ويقدر في به اي بمتعلقه او يراد بما حكم به ادركه اي حصله بان
قام بالعقل والباء زائدة اي ما حكمه فيكون قوله من اثبات الخ ظاهر في انه بيان
لما فتدبر فان المص جعل الحصر للحكم لا للمحكوم به والمعنى ح فان كل حكم حكمه
اي ادركه العقل اي حصل عند العقل من اثبات او نفي وهذا اظهر من الاول
قوله يرجع اليها من رجوع الشيء اي المحكوم به الى وصفه على الاول اي كون
المراد بما حكم به هو المحكوم به لا الحكم الا انه يكون فيه مخالفة
للمص ولو عبر بدل قوله يرجع بقوله لا يخرج عنها لكان احسن وادل على المراد
اذ لا يلزم من الرجوع اليه عدم الخروج عنها قوله لان ما حكم المراد بما حكم به
هنا هو المحكوم به او النسبة ووصفه بالجواز مثلا ظاهر وقوله فالجائز اي
فيكون وصفه الجواز وهو قبول ما ذكر وقوله فهو الواجب اي والوصف الوجوب
وهو عدم قبول الانتفا وكذا يقال في المستحيل واذا ثبت ذلك تبين ان الحكم لا يخرج
عن الجواز والوجوب والاستحالة من حيث انها وصف لمتعلقه ولا بد من هذا حتى
يتم الاستدلال فتفطن قوله ثم عرف الخ جواب عما يقال لم ترك المص تعريف
ما ذكره وهو الوجوب وما عطف وذكر تعريف ما تركه وهو الواجب وما بعده وحاصل
جوابه ان ما تركه مشتق مما ذكره والمشتق اخص من المشتق منه ومعرفة الاخص تستلزم

تستلزم معرفة الاعم فعرف الاخص ليستفاد منه معرفة الاعم فيحصل فايدتان
بخلاف لو عرف الاعم فقط فاذا عرفت ان الواجب ما لا يتصور اي امر لا يتصور في
العقل عدمه عرفت ان الوجوب نفي تصور العدم وهو معنى قولنا سابقا الوجوب
عدم قبول الانتفا وسياتي توضيح كلام المص فمعنى ثم عرف كل واحد ثم استغني
عن تعريف كل واحد الخ بدليل قوله لان المشتق الخ وفي عدول المص ايضا عن
تعريف الوجوب واخويه الى تعريف الواجب واخويه اشارة الى ان المقصود
في هذا الفن معرفة الواجب واخويه لا الوجوب واخويه في انفسها **قوله** بما
اشتق منه اي بتعريف ما اشتق منه الخ لانه عرف بنفسي ما اشتق منه
وليس المراد انه جعل تعريف هذا تعريفا لهذا بان قال فالواجب
ما لا يتصور الخ بل المراد انه استغنى بتعريف الاخص عن تعريف الاعم كما
تقدم فالباء في قوله بما اشتق سببيه لا باء الالة كما قد يتوهم فافهم
والضمير في منه الافصح ان يعود على المضاف اعني كل لانه يقتضي انه عرف
كل واحد بالشي الذي اشتق من الكل ولا شي عندنا مشتق من الكل ولا
على المضاف اليه اعني واحد من حيث هو لان المعنى ح بالشي الذي اشتق
منه اي واحد بل هو عايد عليه من حيث تعيينه اي من ذكر الواحد
المناسب له في الاشتقاق **قوله** لان المشتق اخص الخ فالواجب مثلا
دل على امر متصف بالوجوب فله جزان الامر والوجوب واذا عرفت المركب
عرفت كل جزء من اجزايه ولا شك ان الكل اخص من الجزء فيلزم
من الكل الجزء في ضمنه ولا يلزم من الكل الجزء الكل فيلزم من تعقل
الواجب تعقل الوجوب ولا يلزم من تعقل الوجوب تعقل الواجب
فتدبر **قوله** لان الاعم جزء الخ تعليل للاستلزام المذكور اي وجه
الاستلزام ان الاعم كالوجوب جزء الاخص كالواجب والواجب كل
ومعرفة الكل تستلزم معرفة جزئه ضمنا وليس المراد بالاعم هنا
ما يصح حمله على الاخص بان يوجد فيه وفي غيره كالحيوان

بالنسبة

بالنسبة للانسان بل المراد به الكثر افرادا في التعقل ولو عبر بدل الاعم بالجزء
وبدل الاخص بالكل لكان مناسبا **قوله** ما لا يتصور مضارع تصور وتصور
يستعمل متعديا ومعناه ادرك ولازما ومعناه امكن يقال تصورت الشي بمعنى
عقلته وادركته وتصور الشي بمعنى امكن فان جعلناه من الاول كما هو قضية
الشرح حيث فسره بيدرك قرئ بضم اليا على انه مبني لما لم يسم فاعله ونايب
الفاعل هو عدمه والاصل يتصور الانسان عدمه في عقله فحذف الفاعل
وهو انسان وبني الفعل للمجهول وانيب عدمه مناب الفاعل ويرد
عليه ان عدم الواجب يدرك لان المحالات تتصور اي تدرك لانها
تعرف بالقول الشارح فكيف ينفيه بقوله ما لا يتصور واجيب بان المراد
بالتصور هنا التصديق لانه يطلق عليه لفظ التصور ايضا والمعنى ح ما لا
يصدق العقل وقوع عدمه اي لا يدرك وقوع عدمه الا انه يرد عليه ان اطلاق
التصور على التصديق مجاز وهو لا يجوز في التعاريف الا بقرينة ولا قرينة هنا
وما قيل ان القرينة ذكر العدم في تعريف الجواز يرد بان كل تعريف يجب ان يلاحظ
على حدته غير مقترن باخر ولا يجب في التعاريف الاقتران حتى يكون بعضها
قرينة للاخر نعم اهل الاصول لا يشترطون القرينة وان جعلناه من الثاني
قرئ يتصور بفتح اليا بالبنا للفاعل والفاعل عدمه اي لا يمكن عدمه عند العقل
وكان ظاهرا في المراد اذ الامكان من التصديق وقوله في العقل متعلق
بيتصور ولو حذفه وقرئ يتصور بالبنا للفاعل وعدمه هو الفاعل ما لا يمكن
عدمه كان واضحا لسلامته من التكلفات ولان الواجب واجب في نفسه
وجد عقل او لم يوجد وفي بمعنى عند اي عند العقل بمعنى ان العقل لا يكون
الة لادراك ذلك فتدبر والاحسن ابقاها بمعنى الالة التي تفيد السببية
ففيه تشبيه السببية بالظرفية بجامع الاتصال ثم استعارة في لمعنى
الباء فهي تبعية في الحرف ثم المراد بعدم الواجب نفيه يصدق لنقيضه
اي ما لا يصدق العقل بان ينتفي فيشمل التعريف الصفات السلبيه واندفع
ما قيل ان التعريف لا يشملها لانها اعدام **قوله** وذلك الواجب بدليل قوله
وهو ما الخ والتمثيل له بقوله كالتحيز ويحتمل ان الاشارة عايدة على عدم ادراك
العدم وفيه تكلف لانه يحوج الى التقدير فيما بعد فتامل واسم الاشارة مبتدا
والخبر محذوف اي ثابت وقوله ضرورة منصوب على انه قايم مقام مصدر
محذوف والتقدير وذلك ثابت اما ثبوت ضرورة فحذف المضاف واقيم

المضاف اليه مقامه وانتصب انتصابه واما منصوب على انه حال بتاويله بضروري
او بتقدير مضاف اي ذا ضرورة اي اما ثابت حال كونه ضروريا او ذا ضرورة
والضرورية والنظرية وان كانت من اوصاف العلم فقد يطلق على متعلقه من محكوم
به ونسبة كقولنا التحيز للجرم وثبوت التحيز له ضروري **قوله** وهو اي الواجب
الضروري والواجب الضروري اما النسبة او متعلقها وقوله في ادراكه على
حذف مضاف اي ادراك وجوبه والمراد بالادراك التصديق كما تقدم
اي لا يحتاج العقل في الحكم بوجوبه الى نظر الخ **قوله** كالتحيز للجرم فانه
واجب للجرم ما دام الجرم فهو واجب مقيد فالمراد بالواجب والمستحيل هنا ما يعم
المطلق والمقيد **قوله** ولا نظر عطف تفسير وفيه اشارة الى ان ما توقف على
غير النظر كالحدس والتجربة يكون من الضروري فاذن العلم البديهي
اخص من الضروري لانه الذي لا يتوقف على شي اصلا بل يحصل ببداهة العقل
اي بمجرد التفات العقل اليه وقد يطلق مرادفا له **قوله** ومعنى التحيز الخ لما مثل
للضروري بما ذكر احتاج ان يبين معنى كل من التحيز ومن الجرم فقال معنى
التحيز **قوله** اخذ قدر الخ من اضافة المصدر للمفعول وحذف فاعله والاصل
اخذه قدر ذاته الخ والضمير يعود على الجرم اي حلوله فيه وقوله من الفراغ متعلق
باخذه اي ان ياخذ من الفراغ بحلوله فيه قدر ذاته اي بحيث يمنع غيره من
الحلول في ذلك الحيز والفراغ عدم محض متوهم وليس بشي ثابت عندهم
قوله كالجرم اي مصدوقه وهو افراده لا مفهومه وكذا يقال فيما بعده **قوله**
واما تطرافيه من الاعراب وغيره ما تقدم في الضروري **قوله** وهو ما يحتاج
الخ فيه اشارة الى انه ان حصل بالنظر بحيث لا يحتاج له بعد يكون من
الضروري وهو كذلك **قوله** والمستحيل ما اي امر او مفهوم او معدوم
والضمير في وجوده يعود على ما باعتبار الماصدق لا المفهوم كما تقدم فيتوهم
من التعريف ان معنى اجتماع النقيضين ممتنع ان المعنى الحاصل من
هذه القضية في الذهن يمتنع ان يوجد منه فرد في الخارج بطابقه
والمراد بوجوده ثبوته وتحققه في نفس الامر فلا ترد الاحوال والسلوب
ككونه تعالى قادرا وكالعدم فانها وان كانت لا يتصور وجودها الا انه
يتصور ثبوتها فليست بمستحيلة بل هي واجبة فتامل وان اردت زيادة
البيان فعليك بالاصل **قوله** اما ضرورة حال من عدم التصور المفهوم
من لا يتصور اي حال كون عدم التصور ضروريا او ذا ضرورة او على

نزع

نزع الخافض اي بالضرورة وقوله كتعري الجرم اي كعدم تصور تعري الجرم
قوله كتعري الجرم اي الذي ثبت له تقرر في الخارج فلا يرد ان الجرم
او لا حدوثه عار عنهما وفي الاصل كلام نفيس **قوله** كتعري الجرم اي
خلوه عنهما اي ما دام موجودا فهو مستحيل مقيد **قوله** لا ندرك الخ النظر
اي في دليل الوحدانية **قوله** والجائز ما يصح ما واقعة على شي باعتبار معناه
اللغوي لا الاصطلاحي الذي هو الموجود والا اقتضى ان الموجود لا يتصف بالامكان
ويحتمل ان تكون واقعة على معلوم او مفهوم او امر والمعنى واحد وقوله في العقل
اي عند العقل او بالعقل متعلق بيصح وقوله وجوده اي وجوده في افراده الخارجية
فالضمير عايد على ما باعتبار الماصدق لا المفهوم وانما قال يصح ولم يقل على قياس
ما مر ما يتصور في العقل وجوده وعدمه اشارة الى ان المدار على صحة ذلك عند
العقل سوا وجد في الخارج او لم يوجد بل ولو امتنع الخارج لامر عارض كتعذيب الطائع
واثابة العاصي فانه ممكن عقلا ولو امتنع وقوعه خارجا لعارض وعد الله تعالى
او تعلق علمه فهذا هو السر في تعبيره هنا بالصحة دون التصور ولو عبر بالتصور كما
في الذي قبله لربما توهم ان الجائز هو الذي يدرك وجوده الذي هو به في الموجود وعدمه
الذي هو به في المعلوم وهذا لا يعتقد فاشار الى ان الجائز هو ما صح فيه الوجود والعدم
سوا كان موجودا او معدوما **قوله** كحركة الجرم او سكونه تعني احدهما بعينه
اما احدهما لا بعينه فهو واجب **قوله** كتعذيب المطيع ولو معصوما وقوله
واثابة العاصي ولو كافرا لان الكلام في الامكان العقلي لا الوقوعي فلا ينافي ان ذلك
ممتنع شرعا وهذا لا يدرك الا بعد النظر في دليل وجود الصانع المختار **تنبيه**
هذه التعاريف من باب الرسوم لا الحدود فلا يرد ان اخذ العقل في مفهومها يقتضي انها لا تتصف بالوجوب مثلا الا اذا وجد العقل مع ان الشي يوصف
بالوجوب او الاستحالة او الجواز وجد عقل او لم يوجد **قوله** ومعنى التصور
الادراك يعني التصديق لا التصور الساذج كما تقدم **قوله** وانما بدا بتقسيم الى اخره
جواب عن سوال تقديره ان المقصود من هذا التاليف معرفة ما يجب وما يستحيل
وما يجوز فلم ترك المصنف البداة بالمقصود واعتنى ببداة تقسيم الحكم العقلي
مع انه ليس بمقصود ولكن كان الانسب ان يقول انما بدا بتعريف اقسام الحكم
بدل تقسيمه بدليل الجواب والمراد بالاقسام الحكم اقسام متعلق الحكم لا اقسام
نفس الحكم كما علمت مما تقدم وحاصل الجواب ان المقصود لما كان يتوقف
على معرفة هذه الاقسام ناسب البداة بالتقسيم وتعريف كل واحد من الاقسام

فيكون مقدما على المقصود لان معرفة هذه الاقسام مما توقف عليها تمام الشروع
في المقصود لاستمداده منها لان صاحب علم الكلام يثبتها مرة وينفيها اخرى
نحو يجب لله تعالى عن وصفه ويستحيل ضدها ويجوز فعل كل ممكن وتركه ولا يجب
فعل الصلاح والاصلح ولا يستحيل عقاب المطيع ولا يجوز ان يقع في ملكه ما لا يريد
والمراد مقدمة كتاب لا مقدمة علم والفرق بينهما ان مقدمة العلم عبارة عن
بيان الموضوع والرسم والغاية ومقدمة الكتاب الفاظ يتوقف على معانيها مطلقا
اي سواء كانت معانيها نفس مقدمة العلم اولا كان الذي يتوقف عليها العلم كما هنا
او نفس الكتاب كان يقول حيث قلت كذا او اشرت بكذا فمرادي كذا **قوله** مطلوب
بمعرفة الخ معنى مطلوب معنى ملزوم فعداه بالباء اي ملزوم بمعرفة ما يجب والمعرفة
تطلق على التصديق وعلى التصور والشارح اطلقها اولا واراد بها التصديق وثانيا
واراد بها التصور فقوله لان المكلف مطلوب بمعرفة ما يجب اي بالتصديق بما يجب
وقوله حتى يعرف حقيقة ذلك اي حتى يتصور حقيقة ذلك اي حقيقة كل من
الواجب والمستحيل والجائز لان الحكم بالشي على الشي فرع تصور ذلك الشي
واعلم ان معرفة الخ المراد بالمعرفة التصور اي تصور هذه الاقسام الثلاثة الواجب والمستحيل
والجائز بان تعرف الواجب بانه ما لا يتصور في العقل عدمه الخ ما تقدم وليس المراد
بالمعرفة التصديق كما وهم فان قلت هذه ليست اقساما للحكم بل للمتعلقة
قلت في العبارة تسامح والمعنى على حذف المضاف اي معرفة اقسام متعلق الحكم
قوله وتكريرها مبتدا والواو فيه للحال وتانيس خبره اي ذو تانيس او مونس
على حد زيد عدل او هو مبتدا خبره محذوف اي فيه تانيس والجملة خبر تكريرها
وقوله للقلب متعلق بتانيس وقوله بامثلتها متعلق بتكريرها وقوله حتى يحتمل
ان تكون للتعليل او للغاية بمعنى الى وقوله مما هو ضروري حيران وجملة وتكريرها
الخ حالية او معترضة بين اسم ان وخبرها واصل التركيب اعلم ان معرفة هذه الاقسام
مما هو ضروري الخ وتكريرها بامثلتها كي لا يحتاج الفكر او الى ان لا يحتاج الفكر
تانيس للقلب وانظر ما وجه هذا الاعتراض بين اسم ان وخبرها ويحتمل ان يكون
قوله بامثلتها متعلق بمعرفة وحتى للتعليل اي معرفتها بامثلتها حتى لا يحتاج م
الفكر الخ مما هو ضروري وجملة وتكريرها تانيس للقلب معترضة بين المتعلق والمتعلق به
واعلم ان الذي اوجب ركاكة اللفظ وتعقيده هو لفظ تانيس للقلب ولو حذفه
وقرا تكريرها بالنصب عطفا على معرفة وحتى تكون للغاية والمعنى الا اعلم ان معرفة هذه
الاقسام وتكريرها بامثلتها الى ان لا يحتاج الخ مما هو ضروري لكان صوابا والمراد بتكريرها

خطورها

خطورها بالبال مرة بعد اخرى لا التلاوة باللسان من غير استحضار للمعنى لان بلا حظ
ان الواجب ما لا يمكن عدمه وهو ضروري كالتحيز للجرم ونظري كالقدم لله تعالى
وهكذا او قوله بامثلتها اي الستة الحاصلة من ضرب الثلاثة في الضروري والنظري
والمراد بالقلب العقل وكذا الفكر وتسمية العقل فكرا من باب اطلاق المسبب
على السبب **قوله** بل قال امام الحرمين الخ اعلم ان الاصح عقلا ونقلا ان امام الحرمين
ذهب الى ان العقل من قبيل العلوم التصديقية لا التصورية الضرورية لا النظرية
بل بعض الضرورية لا كلها اذ اكثر العقلا لا يعلم كل الضروريات لتوقفها على شي كحدس
او تجربة بل لا تخطر بباله اصلا فالعقل عنده عبارة عن بعض الضروريات المتداولة
بين العامة كالعلم بان الصنعة لا بد لها من صانع وان النقيضين لا يرتفعان والضدين
لا يجتمعان وان الجسم قد يكون ساكنا وقد يكون متحركا وامثلة ذلك من كل علم ضروري
يمتنع خلو الموصوف بالعقل عنه اذا علمت ذلك فقوله ممن لم يعرفها اي من لم يصدق
فمراده بالمعرفة التصديق لا التصور كما قد يتوهم منه وقوله بمعانيها اشارة الى انه
لا يشترط معرفة الاسم فلا يشترط ان يعرف ان التحيز للجرم اي افتقار الاثر للموثر
يسمى واجبا بل المدار ان يعلم ان هذا لا بد منه ولا يشترط ان يعلم ان اجتماع الضدين
يسمى مستحيلا بل المدار على ان يعلم انه امر لا يوجد ولا يشترط ان يعلم ان اتصاف
الجرم بخصوص الحركة او السكون يسمى جائزا بل المدار على علم ان ذلك ممكن
اي يصح ان يوجد وان لا يوجد فالباء في قوله بمعانيها للملابسة اي يعرفها معرفة
ملتبسة ومتعلقة بمعانيها وان لم يعلم الاسما المصطلح عليها والا خرج اكثر العقلا
وهو باطل هكذا ينبغي ان تفهم العبارة من ان المراد بالمعرفة في قوله واعلم ان
معرفة اقسام الحكم التصور والمراد بها هنا التصديق اما الثاني فظاهر لما تقدم
واما الاول فلان المكلف مطلوب بمعرفة ما يجب وما يستحيل وما يجوز في حق الله
ورسله ومعرفة ذلك تتوقف على تصور معاني هذه الاقسام بقي هنا بحث وهو انه
ان اراد بقوله مما هو ضروري على كل عاقل ان معرفة الاقسام امر ضروري
وبديهي عند العقلا لان كل عاقل مركوز ذلك في ذهنه صح الاضراب بقوله
بل قال امام الحرمين الخ وبطل قوله بعد الفوراخ وقوله وتكريرها تانيس للقلب الخ
لان هذا يفيد ان هذه المعرفة ليست من البديهيات لكل عاقل بل تنفك فلذا ينبغي لمن يريد
الفوز ان يعرفها ويكررها بامثلتها ليانس بذلك قلبه لاجل ان لا يحتاج في استحضار
معانيها الى كلفة وان اراد ان معرفة ذلك مما يطلب ويجب على المكلف ومن جملة ما
يضطر له المكلف لتحصيل هذا الفن بدليل قوله على كل عاقل ولم يقل عند كل عاقل

وهي الضروريات م

صح ما ذكر وبطل الاضطراب فتامل فان هذا المقام من مزال الاقدام فان قلت
ان قطعنا النظر عن العبارة هل معرفة هذه بديهية عند العقلاء او لا بحيث ينبغي تحصيلها
لهم قلت معرفتها اي معرفة بعضها وهو الضروري منها بمعنى التصديق من حيث هي لا بقيد
معرفة اسمائها ضروري عند العقلاء واما معرفتها اي تصورها من حيث اسماؤها سواء
كانت ضرورية او نظرية فليس بضروري عند العقلاء بل ينبغي تحصيله لتوقف العلم
عليه وينبغي تكريره بامثلته ليانس القلب بذلك قوله فليس بعاقل اي العقل عنده
حقيقة لان العقل على هذا نفس العلوم الضرورية فمن لم تكن عنده فليس بعاقل ثم الصحيح
ان العقل قوة للنفس او نور خلقه الله في النفس اصله مغروز في القلب وله شعاع متصل
بالدماغ يكتسب به العلوم الضرورية والنظرية وقول امام الحرمين خلاف الصحيح
قوله ويجب الخ لما كان التكليف يتجدد باعتبار تجدد المكلفين في المستقبل ناسب
التعبير بالمضارع المفيد للتجدد والحدوث في المستقبل دون الماضي وان كان الحكم
قد مضى قوله شرعا منصوب اما بنزع الخافض اي بالشرع والباء اما سببية فالمراد
بالشرع بعثة احد من الرسل او بمعنى من اي من جهة الشرع واما منصوب على انه صفة
لموصوف محذوف اي وجوبا شرعا اي ماخوذا من الشرع او نائب مناب مصدر
اي وجوب شرع فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فانتصب انتصابه واما على التمييز
اي من جهة الشرع وهو تمييز نسبة وليس بلازم ان يكون محولا عن فاعل او مفعول
او مضاف كما في قولنا امتلا الحوض ماء فالمراد بالشرع اما الشارع واما الاحكام فتامل
وانما قيد بهذا القيد للرد على المعتزلة والا فكل الاحكام انما تؤخذ من الشرع قوله
ما يجب اي عقلا كالقدرة والارادة او شرعا كالسمع والبصر وما من صيغ العموم اي
كل ما نصبت عليه الادلة وجبت معرفته اجمالا في الاجمالي وتفصيلا في التفصيلي قوله في حق
قيل يطلق الحق على الحقيقة اي الذات اي في ذات مولانا اي لذاته ففي بمعنى اللام قوله وكذا
يجب الخ اي ويجب عليه شرعا مثل الذي تقدم ان يعرف ما يجب وما يستحيل وما يجوز
في حق الرسل فاسم الاشارة الاول عايد الى الوجوب الشرعي والثاني الى الواجب واخويه
وقوله هنا كذلك اشار بلفظ مثل الى ان الواجب في حقهم عليهم السلام غير الواجب في
حقه تعالى اي بخلاف لو اسقطها لربما توهم العينية قوله في حق الرسل لم يتكلم على الانبياء نظرا
الى جميع الاحكام الاتية فانها خاصة بالرسل قوله البالغ العاقل لم يزد شرط بلوغ الدعوة
اما لان الكلام في العقايد وهي لا يشترط فيها رسول مخصوص وهي بهذا الاعتبار قد بلغت
كل احد واما لانه نظر الى ان رسالة نبينا عليه الصلاة والسلام عمت ضرورة فزيادة
هذا الشرط يشبه ان يكون تحصيلا للحاصل فتامل قوله وهو الزام ما فيه كلفة يصدق

بالواجب

بالواجب والحرام ويخرج المندوب والمكروه والتعريف الثاني يشملها واما المباح
فهو خارج على كل حال فليس مكلفا به الا من حيث اعتقاد اباحته وقوله من الاوامر
الخ اي المامورات والمنهيات بيان لما قوله احترازا الخ بنا على ان شرعا متعلق بيجب
اما ان علق بمكلف فلا يكون احترازا عما ذكر تامله قوله واجبة بالعقل يقتضي انهم
يقولون ان العقل هو الموجب وليس كذلك بل المراد انهم يقولون ان العقل يدرك ذلك
مع الاتفاق على ان الموجب انما هو الشارع فنحن نقول لا حكم قبل الشرع ولا تكليف بل ما لم
يات الشرع اذ عقولنا لا تدركه الاحكام استقلالا وهم يقولون ان العقل يدرك ذلك
ويجب علينا العمل بمقتضى ما ادركته عقولنا وهذا معنى قولهم ان العقل يحسن ويقبح اي
يدرك الحسن والقبيح والرسل جاءت موكدة له قوله وحقيقة المعرفة ان قيل كيف يجب
المعرفة مع انها ليست في الوسع قلنا باعتبار الدليل اي النظر الموصل اليها قوله الجازم
اي الاعتقاد وهو اثبات امر لامر او نفيه عنه بلا تردد قوله الموافق للحق اي
المطابق للحق والمراد بالحق هنا الواقع ونفس الامر وقوله عن دليل يخرج العلم الضروري
فلا يسمى معرفة فالعلم على هذا اعم من المعرفة والتحقيق انهما مترادفان غير ان المعرفة
لا تطلق على الله تعالى لاشعارها بسبق الجهل فالعلم الضروري يسمى معرفة وعليه
فيجاب بانه انما قيد بالدليل نظرا لخصوص المحل لان معرفة الله وصفاته لا تحصل
الا عن دليل وفيه نظر اذ يجب في الحدود الطرد والعكس في نفسها فالجواب
ما قال السكتاني من انه يراد بالدليل مطلق السبب المرشد فيتناول الضرورة والبرهان
والا لزم ان يكون الحد الاول غير جامع والثاني وهو حد التقليد غير مانع وفيه نظر
اذ هو مع كونه مجازا يحتاج لقرينة يرد عليه ان قول الغير سبب في تحصيل الاعتقاد
اللهم الا ان يراد بالسبب موجب اليقين واما قول الغير فلا يفيد اليقين قوله
بل هو جهل اي مركب سمي مركبا لان صاحبه جاهل بما في الواقع وجهل كونه
جاهلا لانه يزعم انه عالم قوله كجزم النصارى بالتثليث لانهم قالوا ان الله
ثالث ثلاثة قال تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة وقال تعالى ولا تقولوا
ثلاثة انتهوا اي ولا تقولوا الالهة ثلاثة الله تعالى وعيسى وامه عليهما
السلام قوله والمجوس بالالهين اثنين هما النور والظلمة قالوا وهما قديمان ويتولد
العالم من امتزاجهما فالخير ينشا عن النور والشر عن الظلمة قوله فانه يسمى تقليدا
لا يقال التقليد هو الاخذ بقول الغير حقا كان او باطلا لكنه ان كان حقا كان
صحيحا والا كان فاسدا وكلامه يقتضي انه لا يقال له تقليد الا اذا كان موافقا
للحق لانا نقول لا نسلم ذلك عا بينا انه احترز بالدليل عن احد مدلولي التقليد

واما الفرد الاخر فهو من الجهل وقد خرج وللاقال والتقليد ان تتبع قول غيرك
والمراد باتباعه اعتقاد حقيقة مضمونه سواكان في الواقع حقا اولا واندفع بهذا
ايضا ما قيل ان احد التقليد يشمل العلم الضروري لانه مطابق لاعن دليل ووجه
الدفع انه لايلزم من تسمية هذا الفرد المحترز عنه تقليدا ان يكون حد التقليد ما ذكر
قوله او اعتقاده الاولى ان يقول بدله او فعله لان الاعتقاد خفي لا اطلاع
عليه وشمل تعريفه التقليد في الاصول والفروع قوله دون ان تعرف دليله
ليس من التعريف والاقتضى انه لا يسمى تقليدا الا اذا كان موافقا للواقع اذ الدليل لا يكون
الا فيما طابق الواقع وانما ذكره لخصوص المقام وتوطئة لما بعده الذي دفع به ما يقال
ان هذا المعنى لا يتيسر غالبا الا باخذه من افواه الاشياخ وهذا تقليد والتقليد فيه
مذموم فكيف تتيسر المعرفة وحاصله ان المذموم اذا لم تعرف الدليل بان لم يذكر
لك الدليل اصلا او ذكره وقلدت فيه اما اذا عرفت الدليل فانك عارف قوله فاحترز
بقوله ان يعرف الخ لما كان يوهم ان التقليد حرام بلى نزاع دفعه بقوله وقد اختلف الخ هـ
وحاصله ان التقليد يكفي عن المعرفة قيل بلى عصيان وقيل معه وقيل ان كان
اهلا للنظر وقيل لا يكفي وهو لابي هاشم قوله فاحترز بقوله ان يعرف عن جميع
ما تقدم اي من التقليد وما قبله فيكون التقليد غير كاف في تحصيل ما يجب وعدم
الكفاية صادق بكفره كما هو قول وبعصيانه واما القول بالكفاية وانه غير عاص
فهو ضعيف كما اشار له المص بقوله ان يعرف قوله دون عصيان هو محط الفائدة
وهذا مبني على ان النظر الموصل للمعرفة مندوب قوله او بعض الخ ظ سواء كان
فيه اهلية النظر ام لا ورد بان فيه تكليف ما لا يطاق وجوابه ان المراد بالنظر الجلي
وهو متيسر لمن عنده ادنى تمييز وهذا القول مبني على ان النظر واجب غير شرط قوله
وبعضهم قيد العصيان بان يكون فيه اهلية النظر يرد عليه ان المراد النظر الجلي وهو
سهل على كل عاقل ومن لم يدركه فلا عقل عنده قوله والقول بانه كافر هو رابع
الاقوال وهذا هو الذي ارتضاه المص في الكبرى وهو مبني على ان النظر شرط في صحة
الايمان قوله هو المعجوز الخ فان عجز عن احدهما فهو جهلي ايضا قوله عن تقريره
اي عن كيفية تركيبه على طريقة اهل الميزان قوله عن كيفية دلالتها ظاهره ان
ان هذا عبارة عن العجز عن التقرير وليس كذلك والاظهر حذف قوله كيفية
لان الكيفية هي الصفة ولا معنى لقولنا صفة الدلالة من الخ وجعلها بمعنى الجهة
توجب الركاكة في قوله هل هي من جهة فلعل الاضافة للبيان اي كيفية هي الدلالة
وقوله هل هي اي الكيفية التي هي الدلالة حاصلة من جهة اي طريقة هي الحدوث

اي حدوث

اي حدوث المخلوقات ولو قال ويعجز عن جهة دلالتها هل هي حدوثها الخ كان اوضح
قوله من جهة حدوثها الخ يريد انه اختلف في دلالة العالم على وجود الصانع
على اربعة اقوال فقيل من جهة حدوثه اي وجوده بعد العدم ونظم الدليل عليه
ان يقال العالم حادث وكل حادث له صانع فالعالم له صانع وقيل من جهة امكانه اي
استوا وجوده وعدمه ونظم الدليل عليه ان يقال العالم ممكن وكل ممكن له صانع وقيل
من جهتهما معا وقيل من جهة الامكان بشرط حدوثه ونظم الدليل عليهما ان يقال
العالم ممكن وحادث وكل ممكن وحادث فله صانع الا ان الفرق بينهما ملاحظة الحدوث
هل هو شطر من الحد الوسط او شرط فقوله ونحو ذلك اشارة الى الرابع والاظهر
من الاقوال اولها وان كانت كلها طرق موصلة للمطلوب لان الكلام في الاستدلال
بالاثر على وجود موثره فلابد من بروزه بعد العدم وهو الذي مشى عليه المص فيما
ياتي بقوله اما دليل وجوده تعالى فحدوث العالم الخ قوله رد الشبه الخ جمع
شبهة وهو ما يظنه الناظر دليلا وليس بدليل والمراد بها هنا الاعتراضات
بدليل قوله التي اوردها اطلق عليها اسم الشبهة لان المعترض يتمسك بمقتضاها
ويظنها دليلا على ما ادعاه تامل قوله الملحدة جمع ملحد من الالحاد وهو الزيغ
والضلال عن الحق قوله التي اوردها اي على هذا الدليل وذلك لان اهل الحق
استدلوا على حدوث العالم بتغير الصفات المقتضي لحدوثها فقالوا لا نسلم ان من
صفاته ما ذاته حادث لان ذلك انما يلزم لو كانت الحوادث التي لازمت الاجرام لها
مبدا ونحن نقول لا مبدا لها بل ما من حادث الا وقبله حادث لا الى اول واجاب
اهل الحق عن ذلك باجوبة منها لزوم التناقض في قولهم حوادث لا اول لها لعدم
الحدوث قوله بالرفعة ان اراد بها التنزه عن كل نقص كان قوله وتنزه تفسيرا
له ويكون مرجع جل للصفات السلبية فقط وان اراد بها العظمة اي الصفات
الدالة على العظمة من القدرة والارادة وغير ذلك كان قوله وتنزه مغايرا ويكون
مرجع جل للصفات الكمالية والسلبية معا قوله بصفة الجلال ان اراد بها
صفات السلوب كما فسرها به بعضهم كان قوله عز مرادفا لجل على المعنى الاول
وان اراد بها ما هو اعم من صفات السلوب والثبوت كان مرادفا له على المعنى الثاني
قوله او غلب اي قهر وعليه فهو مغاير لجل قوله فهو نبي اي فقط فلا ينافي
ان الرسول نبي ايضا قوله فما يجب الفاء واقعة في جواب شرط مقدر اي ان اردت
معرفة ما يجب فما يجب الخ وتسمى الفصيحة لانها افصحت اي دلت على الشرط
المقدر فان قلت ظاهر قول المص اولا ويجب على كل مكلف ان يعرف ما يجب الخ انه

يجب عليه معرفة جميع الواجبات وجميع المستحيلات لان ما من صيغ العموم وقوله هنا
مما يجب ظ في انه لم يبين كل ما يجب بل البعض وهو العشرون بدليل من التبعيضية
فيكون المكلف مطلوبا بزائد على هذه العشرين ولم يبينه المص ولم يعلم سواها لان
الادلة لم تقم الا على هذه العشرين والجواب ان كلا من السابق باعتبار كمالاته تعالى
مطلقا فيجب علينا ان نعتقد انه متصف بكل كمال الا ان بعضها كلفنا به تفصيلا
لقيام الدليل التفصيلي عليه وهو ما ذكره هنا وبعضها كلفنا به اجمالا فكانه قال
يجب معرفة كل ما يجب اجمالا في الاجمالي وتفصيلا في التفصيلي واذا اردت معرفة
ما يجب تفصيلا فبعض الواجب مطلقا وهو التفصيلي عشرون الخ والمراد بما يجب
عقلا او شرعا بدليل ما سياتي في البراهين اذ بين بعض العقائد بالعقل وبعضها
بالنقل وكذا يقال في المستحيل فليس المراد بالواجب والمستحيل في كلامه العقليين
الذين تعرض لتعريفهما سابقا قوله من بمعنى بعض اي فقول المص اولا ويجب
على كل مكلف ان يعرف ما يجب اي تفصيلا واجمالا وقوله هنا مما يجب اي فبعض الواجب
المتقدم ما يجب تفصيلا وهي العشرون قوله اي من بعض الاولى حذف من
لان الجمع بينهما جمع بين التفسير والمفسر وهو غير صحيح قوله لان صفات الخ
علة لجعل من بمعنى بعض قوله اذ كمالاته الخ تعليل لعدم الانحصار بما هو
المقصود لان عدم الحصر صادق بالزيادة المتناهية وبعدم النهاية والمراد الثاني
قوله لا نهاية لها اي في نفس الامر وقولهم ما دخل في الوجود متناه مخصوص
بالحادث ومع ذلك فالله تعالى يعلمها تفصيلا قوله ولم يكلفنا الله اي
تفصيلا قوله دليلا اي تفصيليا عقليا كان او نقليا قوله ونقل الشارح
به لرد قول المعتزلة بمنع التكليف بما لا يطاق ونحن نقول بجوازه واسقاطه
تفضل منه تعالى قوله والعشرون صفة الصفة والوصف والنعت في اصطلاح
النحاة بمعنى واحد واما في اصطلاح المتكلمين فالصفة ما قام بالموصوف والوصف
اخبار الواصف بقيام الصفة فالوصف صفة الواصف والصفة صفة الموصوف وقد يطلق
الوصف بمعنى الصفة قوله الى اخر ما ذكر جواب عما يرد على المص من ان العشرين
ليست هي الوجود فلا يصح الاخبار وحاصل الجواب ان الخبر هو الوجود وما
عطف عليه قوله والوجود صفة ثبوتية تعريف بالاعم لانه يشمل المعنوية ولذا
قال لانها من جملة الاحوال عند القائل بها اي بالاحوال ولما عرفها بالاعم واثبت
انها من جملة الاحوال عرفها بالاخص فقال وهي الحال الواجبة الخ وهذا كله
مبني على القول بان الوجود غير الموجود لا نفسه فقوله ثبوتية اي في الخارج عن

الذهن

الذهن اي ان لها ثبوتا وتحققا في ذاتها وفي نفس الامر وجد ذهن او لم يوجد وقوله
لا توصف بالوجود اي خارجا بحيث تكون كالمعاني يمكن رؤيتها بالبصر وقوله ولا بالعدم
اي بحيث يكون مفهومها عدما كالقدم والبقا وقوله لانها الخ علة لعدم اتصافها
بما ذكر اما كونها لا توصف بالوجود فلما يلزم عليه من التسلسل وذلك لانها لو كانت
موجودة لاتصفت بالوجود والوجود ايض متصف بوجود وهلم جرا واما كونها
لا توصف بالعدم فلما يلزم عليه من التناقض وذلك لان مفهومها لو كان عدما
لكان الشي الموصوف بالوجود موصوفا بالعدم وهو محال فثبت انها واسطة بين
الوجود والعدم وهو المراد بقوله وهي الحال اي الواسطة الواجبة اي الثابتة للذات
ثبوتا لا يقبل الانتفا وقوله ما دامت الذات اي مدة بقا الذات فما مصدرية
ظرفية ودام تامة وانما اظهر في محل الاضمار ولم يقل ما دامت لئلا يتوهم عود الضمير
على الحال وقوله غير بالنصب على الحال من الحال او من ضمير الواجبة ولا يصح
ان تكون دام ناقصة وغير خبرها اذ الذات لا تعلل ولعدم صحة اخراج الحال
المعنوية بها اه تنبيه هذا التعريف للنفسية مطلقا قديمة كانت
او حادثة لا يقال هما حقيقتان مختلفتان لا يمكن اجتماعهما في تعريف واحد
لانا نقول محله اذا كان التعريف بالحد لا بالرسم كما هو المراد هنا قوله اخرج به
الاحوال المعنوية لا حاجة لهذا القيد في الاخراج لانها خارجة بالقيد الذي
لانها خارجة قبله وهو ما دامت الذات لان المعنوية ثابتة للذات ما دامت معانيها
فدوامها ليس بدوام الذات بل بدوام معانيها الا ان يقال اتى بهذا القيد لانه صرح في
الاخراج بخلاف ما قبله قوله اي تلزمها اي تلزم المعاني اي فالمراد بالتعليل
التلازم اي يلزم من قيام القدرة بمحل كون ذلك المحل قادرا وبعكسه وليس المراد بالتعليل
التاثير فان اعتقاده كفر قوله ككونه قادرا الخ الاولى ككونه قادرا والا فقادر
والمريد من الاسما لا من المعنوية قوله واختلف الخ كالاستدراك على ما تقدم
كانه يقول لكن ما تقدم ليس بمتفق عليه لانه اختلف الخ قوله نفس ذات
الموجود وعليه فالوجود مشترك بين القديم والحادث اشتراكا لفظيا كلفظ العين
فانه موضوع على معنيين او اكثر متباينة كل وضع على حدة وعلى القول الاخر اشتراكا
معنويا كانسان قوله وقد تسامح اي تجوز حيث اطلق اللفظ على غير ما وضع
له لان الصفة انما تطلق على الامر الزائد على الذات والوجود ليس بزائد وهذا
جواب عما يقال اذا كان مذهب الاشعري ان الوجود عين الموجود فكيف يصح
عده في الصفات وحاصل الجواب ان الشيخ اي السنوسي قد تسامح اي تجوز

حيث اطلق اللفظ في ذلك ووجه التسامح اي وعلاقة المجاز المشابهة من حيث
الوصف في اللفظ وان كان في المعنى ليس الوجود امرا زايدا وعلى هذا فاطلاق
الصفة عليه وعلى غيره من الصفات من استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه وينزل
على هذا القول بحجة منها ان الوجود لو كان زايدا على الذات لم يخل اما ان تكون
ثابتا ام لا والاول يوجب التسلسل لان ثبوته بثبوت ايضا فثم كذلك والثاني
يستلزم اتصاف الوجود بنقيضه وهو محال فثبت ان الوجود عين الموجود
والمعتمد ما ذهب اليه الشيخ من ان الوجود عين ذات الموجود وان الحق ان لا حال
ثم التحقيق ان الشيخ وان نفي الاحوال لا ينفي الامور الاعتباريه فالوجود
امر اعتباري يعتبره المعتبر في ذهنه اي يقدره فيه نظيره الثوب اذا
كان في ظرف كصندوق ثم اخرج منه فانه يتصف بالظهور فهذا الظهور ليس
بوصف زايد على الثوب الا ان العقل يقدره وصفا زايدا فتامل وقيل زايد
على الذات واستدل عليه بان ذاته تعالى غير معلومة لنا ووجوده معلوم لنا
ينتج ان ذاته غير وجوده ويرد بانه ان اراد العلم بالكنه فممنوع اذ غاية
ما نعلم انه ليس بمعدوم وانه لا يطرا عليه العدم اما حقيقة وجوده التي هي
عين ذاته على مذهب الشيخ فغير معلوم لنا فقولكم وجوده معلوم دون
ذاته مصادرة **قوله** والقدم والبقا عطفهما على الوجود من عطف اللازم
على الملزوم كعطف البقا على القدم لان من ثبت قدمه استحال عدمه وليس
عطف القدم والبقا على الوجود من عطف الخاص على العام كما قيل لان الوجود صفة
ثبوتيه وهما صفتا سلب ولا يكون السلب مندرجا تحت الثبوت **قوله** في حقه
تعالى واما في حق الحادث كما في قولهم هذا بنا قديم فهو عبارة عن طول مدة
وجوده **قوله** عبارة اي معبر به وقوله عن نفي العدم الخ اعترض على
هذا التعريف بانه صادق على الوجود الازلي اذ نفي العدم وجود بل يرد
عليه ان القدم على هذا ليس صفة سلبيه بل ثبوتيه لان نفي العدم ثبوت
لانه من باب نفي النفي واعترض على التعاريف الثلاثة حيث اعتبر الوجود
فيها بانها لا تشمل قدم الاحوال على القول بها الذي مشى عليه المص الا ان
يراد بالوجود الثبوت الا ان هذا مجاز يحتاج لقرينة او يراد بالوجود الوجود في نفس
الامر اذ هو اعم من الوجود في الاعيان لانه عبارة عن تحقق الشي في نفسه
وبهذا ايضا يندفع الاعتراض بان صفاته التنزيهية كالقدم وما بعده
يجب لها القدم ايضا ولا شي من التعاريف يشملها فليتامل **قوله** السابق

للوجود

للوجود اي على الوجود **قوله** وان شيت قلت او عن نفي الاوليه تطلق
الاولية بمعنى الابتدا ويقابلها الاخريه بمعنى الانقضا وهو المراد هنا وقد
تطلق الاوليه على السبق على الاشيا ويقابلها الاخريه بمعنى البقا بعد فنا
الخلق وهو المراد بقوله تعالى هو الاول والاخر والمعنى اول بلا ابتدا واخر
بلا انتهى **قوله** وكلها بمعنى واحد فيه انه لا اتحاد مع الاولى لا مفهوما ولا ماصدقا
لما علمت من ان مدلول الاولى ثبوت الا ان يراد انها تؤول في نفس الامر
الى شي واحد وهو عدم الاوليه **قوله** والبقا عبارة الخ اما الاول فيقابل
الاول وفيه ما تقدم فيه والثاني تقابل الاخير ولم يذكر ما يقابل الوسط اما
لكونه لاحظ ان الاخير يقابل الاخيرين واما للاكتفا ولو صرح بمقابل الوسط
لقال وان شيت قلت عبارة عن عدم الاخريه وههنا حذف يدل عليه
ما تقدم تقديره وكلاهما بمعنى واحد وفيه ما تقدم **قوله** ومخالفته تعالى
عطف على الثلاثه قبله من عطف اللازم على الملزوم وانما اتى بالتنزيه في
قوله تعالى لانه اتى بالضمير العايد على مولانا تعالى وانما اتى بالضمير فيه
وفيما بعده تفننا او ان المخالفه والقيام بالنفس لما كان يصح وصف الحادث بهما
بان تقول زيد مخالف لغيره في كذا وقايم بنفسه صرح بالضمير للتنصيص
على المراد بخلاف القدم والبقا والوحدانيه فلا يتصف بها غيره تعالى وانما عبر
بالحوادث دون العالم لانه اوضح ودون الممكنات مع انه اعم لان المماثلة انما
تعتبر بالنظر للمشارك في وصف في الجملة **قوله** اي لا يماثل شيا منها كان
الاولى ان يقول كما قال المص اي لا يماثله شي منها لان المتبادر ان اوصاف
المنفي عنه المماثلة احط وانقص وان كان المعنى واحدا ثم هذه المخالفه تنفي الجرميه
والعرضيه ولوازمهما من التحيز والحدوث والجهة والقرب والبعد والمكان
والزمان والكبر والصغر والطول والقصر وغير ذلك وهو لا ينفي كونه صفة قديمة
لان الصفة اعم من العرض لان الصفة القايمة بالجرم فلا بد من زيادة قيامه
بنفسه **قوله** وصفاته اي وكل صفة من صفاته وليس المراد المجموع لانه يوهم
خلاف المراد **قوله** مخصوصة كالبصر فانه مخصوص بالعين وهكذا بخلاف صفاته
فانها قايمة بالذات وقديمة **قوله** حادثة مكتسبه منصب النفي قوله مكتسبه
لان افعاله تعالى حادثة ايضا وقوله بل هو الخالف للكاينات اضراب انتقالي اشار به
الى انه ليس للعبيد ايضا فعل وانما لهم مجرد الكسب وهو اقتران الفعل لقدرتهم
وكل منهما مخلوق لله تعالى **قوله** بلا واسطة فيه رد على من يقول ان العبد يخلق

افعال نفسه ومن يقول الاسباب العادية تؤثر بقوة وعطف المعين على ماقبله
من عطف الخاص على العام لان المعين عرفا انما يكون ممن له اختيار قوله ليس كمثله
شيء قيل الكاف زايدة وقيل ان المراد بالمثل الذات او الصفة او هما معا وهو المناسب
للاستدلال على المخالفة في الذات والصفات معا ولما كانت المماثلة مفاعلة
فمن ماثلك فقد ماثلته صح الاستدلال بالاية على مخالفته تعالى للحوادث
والا فالاية دالة على عدم مماثلة الحوادث له فتامل قوله وقيامه بنفسه عطف
لازم على ملزوم بالنظر لعدم الافتقار الى المخصص وخاص على عام بالنظر لعدم
الافتقار الى المحل لان صفاته تعالى ليست قايمة بنفسها بل بالذات فالصفات
المتقدمة شاملة للذات والصفات والقيام بالنفس هذا المعنى الخاص بالذات
اذ هي التي لا تقوم بغيرها والبا في بنفسه للظرفية المجازية او للملابسة او للالة
لكن بالنظر للمقابل اي لا بغيره كانه يقول غنا وه لا بغيره بل من نفسه والمراد
بالقيام الاستغنا وبالنفس الذات واعلم ان الموجودات بالنسبة للاستغنا
بالنفس وعدمه اربعة الاول ما لا يفتقر الى محل ولا مخصص وهي ذات
الله تعالى الثاني ما يحتاج الى المخصص دون المحل وهي ذوات المخلوقين
الثالث ما يقوم بمحل ولا يحتاج الى المخصص وهي صفات الله تعالى
الرابع ما يحتاج اليهما معا وهي صفات المخلوقين قوله اي لا يفتقر الخ لم يفسرها
المص وما بعدها دون غيرهما اما لان معناهما مركب دون غيرهما او للرد
على من فسر القيام بعدم الافتقار للمحل فقط وهو المتعارف عندهم واما بالنظر
للوحدانية لدفع توهم احد انواع الوحدة المعروفة عند الفلاسفة كما سياتي قوله
والمحل هو الذات اي لا المكان فسلب افتقاره اليه ما هو من مخالفته للحوادث
قوله والوحدانية الخ تاوها للتانيث اللفظي وياوها للنسبة والنون للمبالغة
كرقباني لانه نسبة للوحدة والقياس وحديه كما ان رقباني نسبة للرقبة ٢
فالقياس رقبي فزادوا الالف والنون للمبالغة قوله في ذاته ضمن
الثاني معنى الشريك او النظير فعداه بفي لا نظير له في ذاته الخ قوله
في صفة تعالي اشارة الي ان للوحدانية معان اخر لا تصح في صفة تعالى كوحدة
الجنس او النوع والشخص وغير ذلك اذ لا جنس له فتتحد فيه مع غيره
وكذا النوع مثال الاول اتحاد الانسان والفرس في الحيوان ومثال
الثاني اتحاد زيد وعمرو في الانسان قوله عبارة عن نفي الخ اي معبر
بها عن نفي الكثرة وفي قوله نفي الكثرة وفي قوله نفي الكثرة اشارة الي

ان معني

ان معنى قول المص لا ثاني له عدم الكثرة الصادقة بنفي الثاني والثالث
وغير ذلك وان في تفسير الوحدانية بلا ثاني له تسامح والمراد نفي الكثرة وانما
اقتصر على نفي الثاني لانه يلزم كل عدد بخلاف غيره فقصد المص التعميم في نفي
الاعداد بنفي لازمها قوله يستلزم ان لا يكون جسما الخ اما استلزام الثاني
فظ واما استلزام الاول فلا الا ترى انه يقال لا ثاني للشمس في ذاتها مع انها
مركبة فنفي الثاني في الذات لا يستلزم نفي الجسمية واجيب بانه لو كان
جسما مركبا من اجزا لكانت تلك الاجزا متماثلة فان قام وصف الالوهية
بالبعض لزم المماثلة فقيامه بالكل فيتعدد الاله فثبتت الثانوية وان
قام بالكل لزم قيام المعنى الواحد بكل جزء فيلزم انقسامه وانقسام المعنى
محال فح نفي الكثرة في الذات يستلزم نفي التركيب المعبر عنه بالكم المتصل
ونفي النظير المعبر عنه بالكم المنفصل في الذات والنظير قيل هو ما شابه ولو
في بعض الوجوه والشبيه ما شابه في اكثرها والمثيل ما شابه في الكل فكل واحد
اخص مما قبله قوله يقبل الانقسام وصف كاشف لان الجسم هو الذي
يقبل الانقسام قوله ونفي الكثرة في الصفات الخ ظاهره انه لا يستلزم
الا نفي الكم المنفصل في الصفات ولا يستلزم نفي المتصل فيها بان يكون له
قدرتان فاكثر او ارادتان كذلك وان كان لا بد من نفيه ايضا كما هو ظ من
المص اذ لا يصدق عند تعدد الصفات في الذات ان هناك ثانيا له تعالى في
صفاته ولكن ان نظرت لعبارة الش اي قوله نفي الكثرة الخ لافادة نفي الكم المتصل
والمنفصل في الذات والصفات فالشان لاحظ عبارته التي هي مراد المص افادة ه
ذلك وان نظر الي ظ عبارة المص لم تنف الا المنفصل فيها فتامل قوله
انفراده بها اي بالافعال اي بجميع الافعال بدليل ما بعده فيكون معنى قول ه
المص ولا في افعاله اي جميع ما وجد من الممكنات لا ما قد يتوهم منه من ان ه
الافعال قسمان قسم منها ما هو فعله ولا ثاني له فيها وقسم منها ثبت لغيره ويدل
على ان مراد المص جميع ما وجد ما سياتي له في المستحيلات وقوله بلا قسيم مراده
بالقسيم الشريك ففيه رد على من يقول ان العبد يخلق افعال نفسه قوله خالق كل
شي اي منشي اي موجد فلا يدخل القديم ودخلت افعال العبيد قوله فهذه الفا
تفريعية اي دالة على ان ما بعدها نتيجة ما قبلها وانما نبه على انها نتيجة مع
علمه مما تقدم ليرتب عليه تقسيمها الي نفسيه وسلبيه قوله الاولى

قسمه

نفسيه اي تسمى بذلك وكذا في قوله سلبية فما تقدم من تفسير القيام
بالنفس والوحدانية لا يغني عن هذا اذ لا يعلم منه انها تسمى بذلك ولو سلم
فلا يفيد الا في الصفتين الاخيرتين فقط فلا بد من التعميم بقوله والخمسة
بعدها الخ قوله وهي الوجود قيل هذا امر معلوم فلا حاجة للتنبيه عليه
واجيب بانه خشي من تغيير الناسخين وتقدم غيرها عليها فافاد ان الاولى
المعينة هي التي وقفت سنه وهي الوجود قوله لا تعقل الذات بدونها اعترض
بان الذات تعقل وليس لها وجود الخ الوجود زايد بها بمعنى ان العقل يلاحظ
الماهية بدون ملاحظة الوجود وبالعكس واجيب بان المراد بالتعقل هنا
الوجود الخارجي اي لا توجد الذات خارجا بدونها ويحتمل ان المراد بالتعقل
التصديق يعني لا يمكن عقلا الا التصور فلا يرد الاعتراض والنفسيه نسبة
للنفس اي الذات وهذه التسمية والنسبة ظاهران على القول بان الوجود
زايد على الموجود واما على القول بانه عينه فليس بصفة اصلا فلا يصح
تسميته صفة ولا نسبة للنفس اي الذات والا لزم نسبة الشي لنفسه
ويجاب بما تقدم من التسامح من انه لما كانت توصف به الذات في اللفظ حصل
بينهما تغاير لفظي فصحت التسمية والنسبة لذلك قوله وهي التي لا تعقل
الذات بدونها شامل للنفسية مطلقا قديمة او حادثة كالوجود وكالتحيز
للجرم وكون الجوهر جوهرا وكون العرض عرضا وكون البياض بياضا
الى غير ذلك فالمراد بالذات الشي الصادق بالعرض لا خصوص الاعيان وبالجملة
ان كل حال غير معلل فهو صفة نفسيه لكن لم يعلم في القديم الا الوجود
قوله ما دلت اي مطابقة على نفي ما اي شي لا يليق فالقدم دل على نفي شي وهو
الاولية وهي لا تليق به تعالى والبقاء دل على نفي الاخرية وهي غير لايقة
وهكذا قوله ولم يمثلوا للصفة الخ اي لانه لم يتعدد بل الا على الوجود وبعضهم
جعل المخالفة للحوادث صفة نفسيه ورد عليه بما يعلم بالوقوف على الاصل
قوله من صفاته العشرين وليس المراد من صفاته النفسيه لانه يقتضي
ان له صفات نفسيه كثيرة لم يمثلوا منها الا بالوجود وهو فاسد لاقتضائه
التركيب فتامل فانه لا يلزم تركيب قطعا اذ ليس المراد انها صفات ثبوتيه
غير معللة ولا يلزم منها تركيب قوله لان معنى كل الخ علة لتغيبه قوله
نقص كالاوليه والاخرية والمماثلة الخ وهذه نقايص ونفيها اي انتفاوها
هو معنى تلك الصفات قوله لان السلب هو النفي علة لقوله ومعنى سلبيه

تقيبيه

١٧

تقيبيه قوله ثم يجب له الخ عطف على قوله المتقدم يجب لمولانا الخ وثم هنا
للترتيب الذكري لا الزماني اذ لا تاخر في الوجوب ولا في الوجود والا كان المتاخر
حادثا وقدم المص صفات السلوب على المعاني لان الاولى من قبيل التخليه بالخا
المعجمة وهذه من قبيل التحليه بالمهملة والاولى مقدمه عرفا على الثانيه اذ
الانسان لا يتزين بجميل الثياب وغيرها الا بعد ازالة ما به من الاوساخ
وقدم المعاني على المعنويه لانها كالاصل والمعنويه كالفرع واعاد لفظ
يجب مع قوله سابقا ثم يجب للفصل بقوله فهذه ست صفات الخ وللتاكيد
وللرد على نفاة المعاني من الفلاسفة والمعتزلة قيل هذه
الزيادة اعني قوله ثم يجب اوجبت في الكلام اشكالين الاول عدم مطابقة
الخبر للمبتدا اعني قوله وهي الوجود لان المبتدا عايد على العشرين ولم
يذكر الا ستة صفات واجيب بان في الكلام حذفا دل عليه اخره والتقدير
بعد قوله والوحدانية والقدرة والارادة الخ الثاني ان كلامه يوهم ان المعاني
ليست من العشرين لان العطف يقتضي المغايرة مع ايهامنها واجيب
بان تتبع كلامه خصوصا في قوله وهي اضداد العشرين الاولى يدفع هذا
الايهام وهذا الاشكال توجيهه وجوابه للمحقق السكتاني قوله تسمى صفات
ضمير تسمى نايب الفاعل هو المفعول الاول وصفات هو المفعول الثاني
منصوب بالكسره قوله بعد تحقق المراد بالتحقق المعرفة واضافة تحقق
الى وجوده من اضافة المصدر الى المفعول وحذف فاعله اي بعد معرفتك
وجوده وقوله يجب له يعني بعد تحقق وجوده يجب عليك ان تعرف انه يجب
له الخ قوله وهي كل صفة الخ هذا ضابط لا تعريف لان التعريف لا يصدق بكل لان
كل للافراد والتعريف للماهية قوله قايمة بموجود ليس للاحتراز وانما
هو لبيان حقيقة الصفة الوجوديه قوله احترازا من السلبيه اي
والمعنويه والنفسيه قوله اتصافه اي الموجود بها اي بالصفة اي وليس
المراد بالقيام الاستغنا ولا قيام الحال بالمحل كما في قولهم قام بالمحل فطلي
به وقوله اوجب وجودها له اي ثبوته في الخارج اي ليس لوجودها
ثبوت وتحقق الا بذاته لانها لا تقوم بنفسها ولا استقلال لها في نفسها
فقوله اذ لا توجد الخ علة للثاني والحاصل ان معنى القيام على الاول
الاتصاف وعلى الثاني التحقق وهما متلازمان فتامل قوله ومعنى ايجابها
الحكم انه يلزم الخ اي المراد بالايجاب اللزوم وليس المراد به تاثير العلة كما

تقول به الفلاسفة وقوله بالمحل اي الذات وقوله وهي المعنوية تفسير
لاحكامها اي واحكام المعاني هي المعنوية قوله من اضافة الاعم الى الاخص
فالاضافة للبيان اي قصد بها البيان اي صفات هي المعاني واما البيانية
فهي التي يكون بين المتضايفين العموم الوجهي كخاتم حديد وهي التي على
معنى من البيانية وقيل من اضافة المسمى للاسم بناء على ان الصفة لا تطلق
حقيقة في عرفهم الا على المعاني واطلاقها على غيرها مجاز وهذا هو الذي
يشعر به قوله فيما سياتي الصفات المسماة بالمعاني قوله نفيا اي انتفاء لان
النفي هو المصدر قوله اثباتا اي ثبوتا اذ الاثبات حقيقة المصدر قوله كما در
الاولى لكونه قادرا قوله القدرة الخ قدم القدرة وان كانت متوقفة على
غيرها لظهور تاثيرها ولذا وصفت بانها موثرة مجازا وثنى بالارادة لان
القدرة على طبقها وثلث بالعلم لان الارادة على طبقه فالثلاثة مترتبة عند
اهل الحق فقد سلك طريق الترقي واخر الحياة وان كانت الصفات متوقفة
عليها لانها لا تتعلق وقدمها على الثلاثة الاخيرة لان دليلها عقلي والثلاثة
سمعي قوله المتعلقات بجميع اى تعلقا صلوحيا بالنظر الى القدرة اذ لا يصح ان
تتعلق بجميع الممكنات تنجيزيا اذ ما لم يدخل في الوجود لا ينحصر فلا يتاتى التاثير
فيه ولما يلزم عليه من رفع النقيضين والجمع بين الضدين واما بالنظر للارادة
فالتعلقان القديمان الصلاحي والتنجيزي ويصح ارادة احدهما فلكل منهما تعلقات
اما الارادة فتعلقاها قديمان والفرق بينهما ان الصلوحي اعم من التنجيزي
لان الصلوحي صحة تخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه سواء خص بالوجود بدل العدم
بالفعل وعكسه ام لم يخص واما التنجيزي القديم فهو تخصيصها ازلا ببعض ما يجوز
بالفعل وقيل ان لها تعلقا ثالثا تنجيزيا حادثا عند تعلق القدرة التعلق التنجيزي
وقيل ان التنجيزي القديم كاف عنه واما القدرة فلها تعلقان صلوحي ولا يكون
الا قديما وتنجيزي حادث ومعنى الصلوحي صحة طلبها امرا ازليا على قيامها بمحلها كصحة
الايجاد والاعدام في القدرة وصحة التخصيص في الارادة والحادث صدور الممكنات عن
القدرة والتخصيص بالفعل في الارادة واشار بقوله بجميع الممكنات لبطلان مذهب
المعتزلة ان الارادة لا تتعلق بالشرور والقبائح ويعنون بذلك المعاصي كالكفر وشرب
الخمر والقدرة لا تتعلق بافعال العبد الاختيارية كذا قيل وفيه انه لا يحصل الرد
في هذا الا اذا حمل التعلق في القدرة على التنجيزي مع انه تقدم حمله على الصلاحي كما
اشار له بشي قوله والقدرة الازلية عبارة اي لفظ معبر عن صفة اى اعلم

اعلم

اعلم ان تعريف هذه الصفات رسوم وهو ما يفيد تمييز بعضها عن بعض لا حدود
لان كنه ذاته وصفاته تعالى غير معلوم لنا فقوله صفة كالجنس وقوله يتاتى بها اخرج
به ما لا يتعلق اصلا كالحياة وما يتعلق تنجيزيا فقط كالعلم لان المراد بالتاتي التعلق الصلوحي
وقوله ايجاد الخ اخرج ما عدا المعرف قوله يتحصل بها اي يمكن التحصيل لان الكلام في
الصلاحي قوله والايجاد اخراج الممكن من العدم الى الوجود يرد عليه الاحوال الحادثة
ككون الجسم ابيض وكون زيد عالما فانها ليست موجودة بل ثابتة فقط مع انها من متعلقات
القدرة على ما هو الحق من ان المعنى والحال كل منهما مقدور خلافا لمن قال المقدور هو
المعنى فقط وهو الذي اوجب الحال واجيب بان المراد بالوجود الثبوت لا حقيقته
من اطلاق الخاص وارادة العام مجازا والقرينة تعليق التاثير على الوصف المناسب وهو
الامكان وهو يشعر بعليته كانه يقول يتاتى بها اثبات الممكن لانه ممكن والحال الحادثة
من الممكنات قوله افعالنا الاختيارية فيكون فيه رد على المعتزلة وسكت عن الاضطرارية
للاتفاق على انها من متعلقات القدرة وقد علمت انه لا يحصل الرد عليهم الا اذا كان
المراد بالتعلق التعلق التنجيزي مع ان قوله كل ممكن يعين الصلوحي قوله عند مماسة
النار فالسبب هو المماسة وفيه رد على من يقول ان العاديات تؤثر بطبعها وعلى من يقول
بقوة اودعت فيها قوله يسير النبي الخ اي خلافا لمن ذهب انها لا تؤثر في العدم
كامام الحرمين والقاضي الا ان امام الحرمين يقول لا تتعلق بالعدم مطلقا سابقا او
لاحقا والقاضي يقول لا تتعلق بالسابق واما اللاحق فتتعلق به ومعنى تعلقها بالسابق
الممكن وهو عدم ما فيما لا يزال انه في قبضتها ان شاء ابقاه على ما هو عليه وان شاء ازاله
بجعل الوجود الحادث مكانه قوله وهذا على المذهب الخ ما تقدم من عموم الممكن
لافعالنا الاختيارية اي على المذهب المختار وقد عرفت مقابله من مذهب المعتزلة ويحتمل
ان المراد ما تقدم من ان القدرة تتعلق بالايجاد والاعدام هو المختار ومقابله ما لامام
الحرمين لا تتعلق بالاعدام اللاحق والسابق فيما لا يزال وما للقاضي الباقلاني من انها
لا تتعلق بالسابق فقط قوله لا يخلق بقدرته ويوجد الا ما اراده خلافا للمعتزلة القائلين
ان الله لا يريد الشرور والقبائح تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا فقد جعلوا الارادة تابعة
للامر فلا يريد الا ما امر به وقيل الارادة عندهم نفس الامر وعلى كل فاكثر ما يقع في
الوجود من افعال العبيد الاختيارية على خلاف مراده تعالى ونحن نقول هما متغايران
ومنفكان فقد يريد ما امر به كايمان ابي بكر وقد لا يريده كالايمان من ابي جهل لعنه الله
وقد يريد ولا يامر بما اراده ككفر ابي جهل وقد لا يامر بشي ولا يريده كالكفر من المومنين

بلغ [illegible]

وبالجملة فلا يقع في ملكه الا ما يريد وقضيته عبارة الشارح ان الموجد هو الذات هو
والقدرة سبب وهو كذلك قوله صفة كالجنس وقوله يتأتي بها خرج الحياة
والعلم لما تقدم ان الحياة لا تعلق لها والعلم تعلقه تنجيزي وكلامه في الصلوحي
او ما هو اعم وقوله تخصيصي خرج به ما عدا المعرف قوله والذي يجوز عليه اي على
الممكن والبعض الذي يجوز نسبته فيصح مقابلها الوجود بدلا من العدم والمقدار
المخصوص بدلا عن سائر المقادير والصفة المخصوصة بدلا عن سائر المقادير
والصفة المخصوصة بدلا عن سائر الصفات والزمان المخصوص بدلا عن سائر
الازمنة والمكان كذلك والجهة كذلك فقوله وهي الوجود والعدم متقابلات وقوله
والمقادير اي ان بعضها يقابل بعضا وكذا في البقية والمقدار هو الكم المتصل والمنفصل
هو العدد ومعنى المتقابلات المتنافيات قوله تأثير لكن الارادة تقتضي ان تخصص
الارادة تأثير وهو كذلك على المختار قوله طلب الصفة اي استلزامها ففي التعبير
بالطلب مسامحة قوله بالايجاد والاعدام الباء للملابسة اي استلزاما ملتبسا بذلك
قوله المتعلق بجميع اي تعلقا تنجيزيا قديما وقوله بجميع الخ اي بكل امر واجب
وجايز ومستحيل والامر يشمل الحكم واطرافه من محكوم به وعليه ونسبة ويشمل
المعدوم ايضا ويشمل علمه فيعلم ان له علما متعلقا بما ذكر وال في الواجبات للجنس
ويصح ان تكون استغراقية مؤكدة بجميع قوله صفة ينكشف لم يقيد بازلية فيشمل القديم
والحادث لانه تعريف بالرسم اي بعض القدر بر نظر الخصوص المقام وهو الاولى فيقدر بعد
قوله صفة لفظ ازلية فيخرج الحادث وقوله صفة كالجنس وقوله ينكشف خرج به القدرة والارادة
فانهما صفتا تأثير لا انكشاف وخرج الحياة اذ لا تعلق لها وقوله المعلوم خرج به السمع
والبصر فانهما لانكشاف الموجود وهو اخص من المعلوم وقوله على ما هو اي على الحالة التي هو
عليها في نفس الامر ليس للاخراج وانما هو لبيان الواقع كما سيأتي وقوله انكشافا مفعول مطلق
لينكشف وقوله لا يحتمل الخ تفسير له وقوله بوجه اشار به الي ان العلم يلزمه امور ثلاثة الجزم
والثبات والمطابقة للواقع فلا يحتمل النقيض بحسب الذهن للجزم ولا خارجا للمطابقة ولا
تشكيك مشكك لاجل الثبات واعترض على هذا التعريف من وجوه الاول ان قوله ينكشف
يقتضي سبق الجهل اذ الانكشاف ظهور الشي بعد الخفا فاخذ الانكشاف او الانفتاح او نحو ذلك
في العلم مما لا يليق ولما قيل ان غالب تعاريف العلم يدخلها الخدش والاولي ان يعرف بانه
صفة ازلية متعلقة بجميع الواجبات والجايزات والمستحيلات حاطه علي ما هي عليه بدون سبق
خفا الثاني ان المعلوم مشتق من العلم والمشتق متوقف علي معرفة المشتق منه وهو

العلم

العلم والعلم متوقف على معرفة المعلوم لانه اخذ في تعريفه فكل منهما متوقف على الاخر وهذا
دور واجيب بان المشتق منه هو العلم بمعنى المصدر والمعرف بمعنى الصفة الثالث ان
التعريف غير مانع لشموله الكلام لانه ينكشف به المعلوم اذ مدلول كلامه هو المعلوم فلو قال
لمن قامت به لخرج الكلام واجيب بان الباء فيها للتعليل اي التي هي كالالة يعني
ان العلم علة والة للانكشاف فلا يكون الانكشاف حاصلا الا لمن قامت به والكلام انما ينكشف
به المدلول للسامع معه فتأمل الرابع ان قوله المعلوم يقتضي ان المعلوم به ثابتة
له قبل الانكشاف فيلزم تحصيل الحاصل مع انها لا تثبت الا بعد الانكشاف واجاب
الشارح فيما سيأتي بان المراد به ما من شأنه ان يعلم فيكون فيه مجاز الاول قوله مخرج الظن
الخ اي كما خرج القدرة والارادة والحياة وانما اقتصر على الظن وما عطف عليه لانه يتوهم
انه يسمى علما اما خروج الشك والوهم فظاهر اذ الانكشاف معهما بوجه واما خروج الظن
فكذلك اذ احتمال النقيض يمنع الانكشاف قوله على ما هو به تأكيد الخ يعني ان
قوله ينكشف خرج به الجهل المركب ايضا اذ الانكشاف معه اصلا وقوله على ما هو به
ليس لاخراجه بل هو تأكيد لما قبله وتصريح اي ايضاح في اخراجه ووجه الايضاح
ان قوله على ما هو به يقابل قولهم في تعريف الجهل المركب على خلاف ما هو به قوله
وهو كل واجب فيعلم ذاته وصفاته الكمالية تفصيلا وغيرها كذلك قوله وكل جايز
ما كان وما لم يكن وما لا يكون ولو كان على اي وجه يكون اجمالا وتفصيلا ويعلم ما في البر
والبحر وما تسقط من ورقة الا يعلمها ولا حبة في ظلمات الارض ولا رطب ولا يابس
الا في كتاب مبين قوله وكل مستحيل فيعلم تعالى ان المستحيل هو ما لا يصح وجوده
وانه لا يوجد كالشريك وانه لو وجد لترتب الفساد به واختل النظام قوله لانه
ليس من صفات التأثير اي القدرة والارادة فانهما لا يتعلقان الا بالممكن كما مر ولا
يصح تعلقهما بالواجب والمستحيل والا انقلب كل منهما ممكنا يصح وجوده وعدمه
وقد كان اما واجبا لا يصح عدمه واما مستحيلا لا يصح وجوده ويلزم على ذلك الفساد
الذي ما بعده فساد فيلزم كونه تعالى من الممكنات تعالى عن ذلك علوا كبيرا ويلزم
ان تكون الشريك كذلك فالكمال المطلق في عدم تعلق القدرة والارادة بالواجبات
والمستحيلات فمن قال الله قادر على ان يتخذ ولدا تعالى والا لزم ان يكون عاجزا
فهو ضال مضل لا يعرف شيا وبالله التوفيق قوله لا تتعلق بشي اي امر فيشمل المعدوم
او يقال اذا كانت لا تتعلق بالشي الموجود فاولى المعدوم اي انه يفهم بطريقة الاولوية
عدم تعلقها بالمعدوم قوله لانها لو قال اي انها لكان اصوب لان الطلب هو التعلق
فيلزم تعليل الشي بنفسه قوله صفة الخ هذا التعريف يشمل الحادثة ولا ضرر فيه

لانه رسم قوله تصح اي تجوز جوازا عقليا وخرج به جميع الصفات ماعدا المعرف فقوله
لمن قامت به ليس للاخراج وانما هو لبيان الواقع مع الاشارة الي ان الصفات انما توجب
احكامها لمحالها وقوله الادراك مفعول تصح وفي الكلام حذف اي صحة الادراك بدل
عليه قوله اي ان يكون عالما الخ لايقال كما تصح الاتصاف بالادراك تصح الاتصاف بغيره
كالقدرة والارادة لانا نقول ليس في كلامه حصر اوان الكلام فيه حذف اي تصح الادراك
وغيره يدل عليه قوله بعد وهي شرط في الجميع الخ قوله وهي شرط في جميع ماذكر كالاضراب
الانتقالي كانه قال بل هي شرط في جميع ماذكر من صفات المعاني ويحتمل ان ماذكر اي من
صفات الادراك وعليه فكان الاولي التفريع بالفا قوله عدم جميع صفات المعاني
اي ماعداها اذ الشي لايكون شرطا في نفسه قوله لان هذا حقيقة الشرط في بعض النسخ
لان هذه بالتانيث ولعله انث باعتبار ان ماذكره من التعريف مقالة اوعبارة لكن يحتاج
الي مضاف مقدر اي وهذه العبارة دالة حقيقة الخ اوانه انث لكون هذا الشرط مباينة
فتدبر قوله المتعلقات اي تعلقا تنجيزيا قديما بذاته وصفاته وصلوحيا قديما بالنظر
للممكنات التي ستوجد وتنجيزيا حادثا اذا وجدت قوله بجميع الموجودات ومنهما
هما فيسمع ويبصر سمعه وبصره بهما قوله ينكشف تقدم ما في الانكشاف من الايهام
وخرج به القدرة والارادة والحياة وخرج بقوله كل موجود العلم والكلام وكذا يقال
فيما سياتي في تعريف البصر قوله كسائر جميع لامعني باقي قوله وهو مذهب ابي
الحسن وهو الحق قوله كيف ماكانت خفية اولا قوله ومعنى البصر الخ قيل عليه
تعريف كل منهما يشمل الاخر واجيب بالعذر لعدم الاطلاع على الماهية المقتضي للتمييز
ولابد من اعتقاد ان انكشاف السمع غير انكشاف البصر وغير انكشاف العلم ولكل حقيقة
يعلمها الله تعالى قوله وهذا اي تعلق البصر بما ذكر لاخلاف بين اهل السنة قوله
بجميع الموجودات متعلق بالطالبان والباء في بالانكشاف للملابسة قوله والكلام الذي
الخ اخر الصوت عن الحرف لانه بمنزلة العام وقدم الحرف لانه بمنزلة الخاص ولا يلزم
من نفي الخاص نفي العام اذ قد يوجد صوت ولا يوجد الحرف ومن قدم الصوت لاحظ
انه معروض والمعروض مقدم طبعا وقوله يتعلق اي تعلقا قديما تنجيزيا بالكل الامر والحرف عارض له
والنهي عند الاشاعرة لهما تعلق صلاحي قديم وتنجيزي حادث قوله المتفق عليه
اشارة الى ان هناك صفات لم يتفق عليها كالادراك والتكوين وقوله عند اهل
السنة اشارة الي ان المعتزلة خالفوا في جميع صفات المعاني فانكروها واثبتوا
ثمراتها للذات فقالوا ~~يعيش~~ ... قادر بذاته الخ قوله ومعنى الكلام اي
ومعنى

ومعنى لفظ الكلام او ان الاضافة للبيان قوله والصوت عطف عام على خاص اذ كل
حرف صوت ولا عكس قوله والتاخير من عطف احد المتنافيين علي الاخر قوله
فالسكوت اي لان السكوت عدم والكلام قديم والقديم لايلحقه العدم قوله وساير
اي وباقي انواع التغيرات من مد وصوت وادغام وغنة الي غير ذلك قوله لايوصف
باوصاف الحوادث والا لكان حادثا فيكون من قامت به حادثا وهو محال قوله
والحروف انما هي الخ جواب عما يقال تنزيه الكلام عما مر ينافيه القران فانه كلام الله
ومع ذلك فهو حروف واصوات وحاصل الجواب ان مرادنا بالكلام هنا صفة الله
تعالى القايمة بالذات والقران وان كان يطلق عليه كلام الله الا انه ليس بمراد
وحروفه انما هي عبارة اي يعبر بها عنه وهو مدلولها وهي داله عليه والدال
غير المدلول ولكونها عبارة عنه ودالة عليه اختلفت باختلاف الالسنة العربية
وغيرها فمن حيث التعبير عنه بالاحرف العربية المخصوصة يسمي قرانا ومن
حيث التعبير عنه بغيرها يسمى توراة مثلا واما هو فلم يختلف والحروف المعبر
بها حادثة والمعبر عنه بها اي المدلول لتلك الحروف قديم وهو المعنى القايم
بالذات قوله والتلاوة الخ اعم فايدة من قوله والحروف الخ تامل وقوله حادثة
اي لانها افعال صادرة من التالي والقارئ والكاتب ولما اوهم قوله والمقرو
والمتلو والمكتوب قديم ان المراد بالمقرو والمتلو الالفاظ المقروة والمتلوة
وان المراد بالمكتوب النقوش المكتوبة وبالضرورة هذه حادثة قال الشارح لست
يعني ان المراد مدلولها وهو المعنى القايم بالذات وعلى هذا فالكتابة بمعنى
المكتوب والقراة بمعنى المقرو لا الافعال لان المعنى القديم مدلول للحاصل
بالمصدر لا المصدر قوله وذلك اي ماتقدم من ان العبارة حادثة والمعبر
عنه قديم كذكر الله واصل العبارة ونظير ذلك ذكر الله فعبها قلب قوله
والمذكور بمعنى ما دل عليه الالفاظ المذكورة اذ المراد بالذكر المذكور والمذكور
مدلوله والحاصل ان هذه العبارات حادثة والمعبر عنه وهو مدلول الحروف
قديم وهذا خلاف التحرير والتحرير ان هذه العبارات تدل علي مايدل عليه المعنى
القديم بمعنى انه لو ازيل الحجاب عن المعنى القديم بالذات لفهم منه من المعاني
مايفهم من هذه الالفاظ والا فلا يصح ان يكون مدلول العبارات هو عين المعنى
القديم قوله ثم سبع تسمى صفات شروع في المعنوية وقدم المعاني
عليها لانها اصل لها وقوله سبع عطف علي سبع من قوله ثم يجب له سبع صفات
وعطف بثم اشارة الي ان رتبة المعنوية دون رتبة المعاني لان المعاني موجودة

خلاف المعنوية كما قال السكتاني اولى ترتب المعنوية على المعاني في التعقل وهذا
اولى لان صفاته تعالى لا تفاوت فيها او ان تم للترتيب الذكري قوله وهي ملازمة
انما عبر بملازمة دون لازمة اشارة الي التلازم من الجانبين قوله هي الحال الخ
يشمل التعريف المعنوية الحادثة ايضاً لانه تعريف بالرسم وقوله الواجب في نسخة
الواجبة وهي صحيحة ايضا اذ الحال تذكر وتونث قوله ما دامت ما مصدرية ظرفية
متعلقة بالواجب ودام تامة اي ما بقيت اي واجبة للذات مدة بقائها ومعللة
حال من الحال او من ضمير الواجب ولا يصح ان يكون حالا من الذات لان الذات
لا تعلل واظهر في محل الاضمار حيث قال ما دامت الذات لئلا يتوهم عود الضمير
على الحال قوله اخرج به السلوب وصفات المعاني لان الاولى عدمية والثانية
وجودية والحال واسطة بينهما قوله خرج به الحال النفسية لان الحال قسمان
ما له علة تسمى حالا معنوية وما ليس له علة تسمى حالا نفسية كما مر قوله ومعنى
التعليل التلازم اي وليس معناه افادة العلة المعلول الثبوت بحيث تكون
المعاني موثرة في المعنوية قوله اي يلزمها معنى مقتضى الظاهر ان يقول اي تلزم
معنى الخ وقوله فقادر الخ المناسب ان يقول فكونه قادرا يلازم القدرة الخ
قوله منسوبة حال من ضمير سميت ولو قال لانها منسوبة الخ كان اوضح وقوله
لان الاتفاق انما يظهر علة للنسبة لا للتسمية قوله واما على راي من لا يثبتها
اي وهو الشيخ واتباعه فقادر اي فكونه قادرا الخ واعلم انهم وان لم يقولوا
بالحال فلا ينفون الاعتبار الذهني فثبوت القدرة غير القدرة ذهنا وهو اعتباري
واستفيد من كلام الشراح معنى انكار الحال انكار زيادتها على المعاني لا انكار
كونه قادرا مثلا من اصله اذ هذا لا يقوله مسلم ابدا اذ كونه قادرا الخ مجمع عليه
وانما الخلاف في زيادته على المعاني والحق عدم الزيادة قوله عشرون صفة
اي بناء على ما قدمه من ثبوت الاحوال اما على مقابله فثلاثة عشر قوله اي من
بعض الاولى حذف من لما مر قوله لان كل ما لا يليق علة لحمل من للتبعيض
ومصب العلة قوله ولا تنحصر وقوله الا انها الخ جواب عما يقال اذا كان
كذلك فلم اقتصر على ما ذكر قوله ما قام الدليل اي التفصيلي قوله وذلك
لان ما تقدم بيان لحمل المستحيلات هي القسم الثاني وحاصله انه انما جمل
المستحيلات القسم الثاني دون انه يجعله الجائز لانه نقيض الواجب ونقيض
الشيء اقرب خطورا بالبال ويحتمل ان قوله وذلك اشارة الى وجه استحالة
ضده العشرين وهو الاقرب من كلامه ويدل عليه قوله وذلك حقيقة المحال

وعليه

وعليه فقوله والواجب الخ في قوة قوله وقد تقدم ان الواجب الخ اتى به توطئة لبيان
المراد من وجه استحالة اضدادها وقوله وهذه نقائض من تتمة التوطئة اي فاذا كانت
نقائض لتلك الواجبات فلا تكون الا مستحيلة قوله والواجب ما لا يتصور الخ شروع في
تعريف الواجب واعاده وان تقدم ليبني عليه ما سياتي من بيان حقيقة المحال حيث قال
ولا يكون النقيض الخ واضداد اي بعضها نقائض وبعضها اضداد وبعضها مساو للنقيض
كما سياتي قوله ولا يكون النقيض والضد الخ شروع في بيان وجه استحالتها ويكون تامة
اي ولا يوجد النقيض والضد الا الخ وفي كلامه اشارة الى ان هذه المستحيلات تعلم من الواجبات
بطريق اللزوم اذ الواجب لا يتصور عدمه وانما صرح بها مع علمها بطريق اللزوم لئلا يغفل عنها
والجهل في هذا الفن خطر عظيم وقوله الا اذا انتفى مقابله اي الذي هو الواجب قوله
لا يتصور اي ذلك الانتفاء في العقل اي لا يصدق العقل بانتفاء المقابل وقوله وذلك اي
الامر الذي لا يتصور وجوده حقيقة المحال قوله واطلاق الضد عليها الخ جواب عما يقال
كيف يطلق الضد عليها مع ان بعضها ضد وبعضها نقيض وبعضها مساو للنقيض كما سياتي
قوله بل بعضها نقيض اراد به ما يشمل المساوي له قوله وذلك اي يباين كون ليس
كلها اضداد قوله الامران قيل التضاد انما يكون في المعاني لا في الذوات ولا بين الذات
والمعنى وقيل بالتعميم وظاهر تمثيل الشارح الاول وان كان المثال لا يخصص وعليه فقوله
الامران يشمل الوجوديين والعدميين والوجودي والعدمي وقوله الوجوديان خرج ما عداه
وقوله غاية الخلاف اي التنافي خرج نحو البياض مع الحركة فانهما وان كانا وجوديين مختلفين
في الحقيقة الا انه ليس بينهما غاية الخلاف اي التنافي لجواز اجتماعهما فليس بمتضادين
بل يقال لهما مختلفان ومراده بالوجوديين ما يشمل المتضايفين فالمراد بالوجود ما ليس
معناه عدم فالمتضايفان هما الامران الوجوديان اللذان بينهما غاية الخلاف ويتوقف
تعقل احدهما على الاخر كالابوة والبنوة فالضد قسمان قوله اللذان بينهما غاية الخلاف
اي اعم من ان يتوقف تعقل احدهما على تعقل الاخر كالابوة والبنوة ولا يتوقف كالحركة
والسكون وفي الحاشية كلام مقتضى قوله والنقيضان الخ اعلم انه اتفق على وقوع
التناقض في التصديقات واختلف في التصورات فقوله ونفيه اي نفي ذلك الشيء عن
شيء فالاول المحمول والثاني الموضوع بقرينة تمثيله فيكون جاريا على عدم دخول
التناقض في التصورات ويمكن ان يقال قوله ثبوت شيء اي اعم من ان يكون ثابتا
لاخر ام لا فالاول في التصديقات والثاني في التصورات ومراده بالنقيض ما يعم
العدم والملكة لكن النفي في العدم والملكة مقيد بنفي الملكة عما من شانه قبولها
كالبصر والعمى عما من شانه ذلك فلا يقال للحائط اعمى وفي النقيضين لا يتقيد

بذلك قوله الاصوليين يحتمل ارباب اصول الفقه ويحتمل اصول الدين قوله ولاهل المنطق اصطلاح اخر وهو انهم جعلوا المتنافيان اربعة الضدان والمتضايفان والنقيضان والعدم والملكه وقد علمت مما تقدم والحاصل ان الاصوليين ادرجوا المتضايفين تحت المتضادين والعدم والملكة تحت النقيضين قوله بل التحقيق اه ابطالي وهذا مبني على عدم ثبوت الاحوال والا فالتحقيق انه اخص من نقيض الوجود لان نقيض الوجود لا وجود ولا وجود صادق بالعدم او بالواسطة وهي الحال عند مثبتها كالمعلم قوله والحدوث نقيض اه مراده بالنقيض ما ساواه فاطلاق النقيض عليه مجاز يدل عليه قوله اولا العدم نقيض الوجود اه فانه ظ في ان المراد بالنقيض المساوي له ولا يعكر عليه قوله بل التحقيق اه لان المعنى هذا اذا اتسمحنا في الاطلاق اما اذا حققنا فهو مساو فافهم ولك ان تقول ان الش ماشي على طريق الاصوليين كما مر وهم قسموا المتنافيين الى قسمي الضدين والنقيضين وجعلوا العدم والملكة من شمولات النقيضين فهذه الامور التي عبر عنها الش من النقيضين لان المقابلة فيها من مقابلة العدم والملكه وعليه فالنقيض للمثبت ليس بلازم ان يصرح فيه بالنفي فتدبر فقوله والحدوث نقيض القدم اي لان مدلول الحدوث ثبوت لانه الوجود بعد العدم او التجدد بعد عدم على ما قال الش ومدلول العدم نفي لانه صفة سلب قوله عبارة عن التجديد مراده بالتجديد التجدد الذي هو وصف للمتجدد ولو عبر به لكان اوضح لان التجديد من اوصاف الشخص المجدد ثم ان التجدد اعم من الوجود بعد عدم لصدقه بالثبوت عند القايل بالاحوال والا فهو مساو له وعليه فالحدوث والتجدد بعد عدم هو الوجود بعد عدم على ما في الحاشيه فتفسيره بالتجديد تفسير بالاعم لصدقه على الاحوال قوله فيستلزم سبق اه اي يستلزم الحدوث سبق العدم اه اي العدم السابق على الوجود والعدم السابق عليه نقيض اي مساو للنقيض نفي العدم السابق الذي هو عبارة عن البقا الا انه يقال اذا كان الحدوث يستلزم ما ذكر فلا يكون نقيضا للقدم ولانه مساو للنقيض انما يكون مستلزما للنقيض نفسه لو فسر البقا بعدم الاولية او عدم افتتاح الوجود فان الحدوث مساو يا للنقيض وهو ظ ان قلنا بنفي الاحوال او اردنا بالوجود الثبوت كما درج له الش حيث فسر الحدوث بالتجدد لا بالوجود بعد عدم الذي قيل انه حقيقة فيه او الوجود في نفس الامر كما مر والا كان نقيض الحدوث اعم من البقا لصدقه بالحال فليتامل قوله وهو هذا لا حاجة له اذ لم يظهر له معنى فيه قايله والاظهر انه راجع لتعريف القدم ليشير به الى التعريفين الاخرين فيما

فقدم

تقدم قوله والبقا عبارة اه هو على طريق ما قبله في القدم وقد علمت مما سبق انه خلاف التحقيق لانه يقتضي ان القدم والبقا ليسا من صفات السلوب لان نفي العدم السابق معناه الوجود المستمر في جانب الماضي الى غير نهاية ونفي العدم اللاحق عبارة عن الوجود المستمر في جانب المستقبل الى غير نهاية والتحقيق تفسيرهما بالعدم كعدم الاولية وعدم الاخرية قوله عن ثبوت العدم اي فهو مقابل البقا الذي هو نفي العدم وقوله والتقابل اه قد علمت انه فيه مسامحة والا فحقيقة البقا فقط هو تقابل الثبوت والنقيض كما كان يقال زيد لا زيد والا كان من المساوي للنقيض كما هنا وفيه ما مر قوله بان يكون جرما اي بالسببيه وعبر بالجرم دون الجسم لان الجرم اعم لانه يصدق بالجوهر الفرد ونفي الاعم يستلزم نفي الاخص من غير عكس وقوله اي تاخذ بالرفع تفسير للجرم بلازمه ويحتمل النصب تفسيرا لقوله يكون اه وقوله قدرا اي مقدارا كاينا من الفراغ ويحتمل ان من الفراغ متعلق بتاخذ وقوله او يكون بالنصب عطف على يكون قوله في جهة للجرم المراد بالجرم مركز العالم العرش وما حوله ويحتمل اي جرم كان قوله او يتقيد مراده بالتقيد في المكان حلوله فيه ومراده بالتقييد بالزمان كالفلك او الليل والنهار قوله عليه تعالى عن ذلك وليس المراد بالتقييد دوام الاستقرار المفيد انه يحل في ذلك من غير استقرار فانه محال ايضا قوله او تتصف ذاته العليه بالحوادث اي كالقدرة الحادثة والارادة الحادثة وهكذا قوله بالاعراض جمع عرض وهو العلة الباعثة وانما ذكر انواع المماثله العشرة وان كان بعضها داخلا في بعض تعريضا لجميع من يقول ببعض منها ولانه لا يكتفي في العقايد بالتلويح بل لا بد فيها من التصريح قوله في جميع صفات النفس وهي التي لا تتقرر حقيقة الذات بدونها كالمتساويان في بعض صفات النفس او في العرضيات وهي الصفات الخارجة عن حقيقة الذات لتباعثلين فزيد مثلا انما يماثله من ساواه في جميع صفاته النفسيه وهي كونه حيوانا ذا نفس ناطقة واما ما ساواه في بعضها كالفرس الذي ساواه في الحيوانية فقط فليس مثلا وكذا ما ساواه في الصفات العرضيات كالبياض الذي ساواه في الحدوث وصحة الروية ونحو ذلك فليس ايضا مثلا له فاذا علمت ذلك فاعلم ان العالم كله منحصر في الاجرام والاعراض اه ما قال المهم وبه يعرف ان قول الش فيما يجب وما يستحيل وما يجوز لا حاجة له لانه ثمرة المماثله قوله نقيض المخالفة المراد به مساو النقيض قوله والحادث

المتجدد الخ تعريف بالاعم اذ حقيقة الحادث هو الموجود بعد العدم واطلاقه على
الامور الاعتبارية المتجددة مجاز قوله وهو المعبر عنه بالعالم الخ فيه ان
المتجدد اعم من الجواهر والاعراض لشموله الاحوال الحادثة اذ ليس باعراض
لان العرض هو الوجودي فلا يصح قوله وهو منحصر الخ ويمكن ان يقال مراده
بالمتجدد الموجود بقرينة قوله وهو منحصر في الجواهر والاعراض قوله وهو
منحصر في الجواهر والاعراض لان الحادث ان قام بنفسه فجوهر وان قام بغيره فعرض
كالالوان وهذا على راي منكر الاحوال والا فهو ثلاثة الجواهر والاعراض والاحوال
الحادثة ويمكن ان يكون مراده بالاعراض الصفات مطلقا وجودية ام لا بجامع افتقار
الاحوال قوله وهي الاجرام اي والجواهر الخ قوله كالشجر الخ اي ما صدق ذلك قوله
لان الصغير ما قلت اجزاؤه فيكون الصغر قلة الاجزا وكذا يقال في مقابله قوله
المصلحة اي الامر الباعث اي العلة الباعثة على ذلك التي تترتب على ما ذكر فالمراد
بالاشتمال الترتب في الخارج على الفعل او الحكم وليس المراد بالمصلحة الحكمة اذ
افعاله تعالى لا تخلو عن حكمة تدهش فيها العقول قوله تقوم بمحل وصف كاشف
قوله او يحتاج منصوب عطف على يكون الثانية فهو تفسير للنفي ايضا اي بان
يكون عرضا وبان يحتاج وقول الش تفسير للنفي يشير الى ان الباء تفسيرية وتسمى
بالتصوير عند بعضهم والمعنى ان عدم القيام بالنفس مصور ومفسر بكونه صفة
وبالاحتياج الى مخصص قوله بان يكون مركبا الخ ظ كلامه كالش انه لا يشمل
نفي الكم المتصل في الصفات ويمكن اخذ نفي الكم المتصل في الصفات من الش من
قوله وكذلك الصفات بجعله تشبيها تاما فيصدق بنفي الكم المنفصل في الصفات
كما مثل وبنفي المتصل فيها كان يكون له قدرتان فاكثر وعلمان فاكثر وهكذا والتمثيل
باحد الفردين لا يخصص فمعنى قوله وكذلك في الصفات ان التركيب فيها اجتماع
صفتين متماثلين فاكثر وهو الكم المتصل في الصفات والمماثلة فيها هو الكم المنفصل
وان جعلت قول المص او صفاته مجرورا من الاول لدلالة الثاني او انه عطف على في
ذاته في الموضعين افاد نفي الكم المتصل والمنفصل في الصفات ايضا بلا كلفة فتدبر
قوله لا تعارض بضم التاء وفتح الراء فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله ونائب الفاعل
ضمير يعود على الارادة وهو وصف لازم اذ يلزم من عمومها ان لا يعارضها معارض
قوله هذا هو الكم المنفصل في الافعال اسم الاشارة عائد على ثبوت موثر معه
تعالى في الوجود وذلك لان قول المص او يكون معه الخ عطف على يكون او واقع تفسير للنفي

والمعنى

والمعنى يستحيل عليه تعالى نفي الوحدانية المفسر بالتركيب والمماثلة في الذات والصفات
وبثبوت موثر معه في فعل فالتركيب والمماثلة في الذات والصفات تنفي الكم المتصل والمنفصل
فيهما وبثبوت الموثر معه ينفي الكم في الافعال ولا يكون الا منفصلا كما اشار له الش بقوله هذا
هو الكم المنفصل في الافعال ومعناه ان يكون معه موثر في فعل واما الكم المتصل في الافعال
بمعنى وجود افعال كثيرة صادرة عنه تعالى وصح فهذا ثابت لا يصح نفيه لانه الخالق والرازق
والمحيي والمميت الى غير ذلك فعقد الوحدانية نفي عنه تعالى خمسة امور الكم المتصل والمنفصل
في الذات وفي الصفات والمنفصل في الافعال واما المتصل فيها فلا ينفى بل هو ثابت وقوله
وهو اعم مما قبله يعني ان الموثر اعم من المماثل لان الموثر المنفي اعم من ان يكون قديما
او حادثا واما المماثل المنفي فانه ظ في القديم وقوله وذلك يقتضي اي ونفي الموثر العام
للقديم والحادث يقتضي ان يكون لشيء من الاسباب الخ قوله ومن هذا من اعتقد يعني ومن
اعتقاد التاثير بالقوة من اعتقد فقوله من اعتقد على حذف مضاف ليصح الحمل على اسم
الاشارة العائد على الاعتقاد ومعنى كونه من هذا القبيل انه مبتدع وفي كفره القولان
والراجح عدم الكفر ووجه كونه منه ان القدرة التي في العبد بمنزلة القوة في النار مثلا فاذا
اعتقد ان القدرة الحادثة تؤثر بمثابة ان قوة النار تؤثر قوله فهذا جاهل بحقيقة الحكم
العادي لان حقيقة الحكم العادي امكان التخلف لا عدم امكانه وقوله وربما جره ذلك
اي اعتقاد التلازم وعدم امكان التخلف الى الكفر وذلك لانه لا يصدق بالتخلف حتى لو
قيل له ان النار لم تحرق ابراهيم عليه السلام مثلا لا يكاد يصدق وانما لم نقل بكفره بالفعل
لان لازم اعتقاده لا يعد اعتقادا له بالفعل قوله العجز على ممكن عداه بعلى اما لتضمن
العجز معنى سلب القدرة واما ان على بمعني عن قوله والعجز امر وجودي ووجهوه في الشاهد
بان في الزمن معنى لا يوجد في الممنوع من الفعل مع اشتراكهما في عدم التمكن من الفعل
وعند ابي هاشم هو عدم ملكة القدرة وليس في الزمن صفة متحققة تضاد القدرة بل
الزمن ليس بقادر والممنوع قادر انتهى قوله للدلالة على العموم اشارة الى ان ما اسمية
صفة للممكن كانه قيل اي ممكن كان جرما او عرضا او غيرهما قوله ذلك الممكن لا حاجة له
قوله ام لا كخلق السموات والارض قوله وايجاد شيء من العالم حاصله ان هذا مثال لعموم
تعلق الارادة لا للارادة نفسها بخلاف الايجاد بالتعليل او بالطبع ففي اول كلامه الاشارة
الى رد قول المعتزلة انه لا يريد الشرور والقبائح واكثر ما يقع على ايدي عبيده فعلى خلاف مراده
تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا وانما لم يقل وكذا يستحيل عليه الكراهية لينا تى له العطف في
قوله او مع الذهول الخ ولم يقل وكذا يستحيل ايجاد الخ كما فعل في غيره اختصار القلة الكلام
على ما قبله فقطعه عليه من غير فصل وقوله اي عدم الارادة فيه اشارة الى ان تعلق

الكراهية للارادة من تقابل العدم للملكة فقول الشم هذا ضد الارادة مراده الضد اللغوي
والكراهية بفتح البا مخففة الكراهة وقوله مع الذهول عطف علي قوله مع الكراهة وكذا قوله
بالتعليل الخ فان قلت تفسيرا لكراهة بعدم الارادة يصدق بالذهول وما عطف عليه
فلا حاجة لذكره قلنا نعم ولكن لا نسلم انه لا حاجة لذكره لان المقصود ذكر العقايد علي
التفصيل ولو استغني بالعام عن الخاص لكان ذريعة الي جهل كثير من العقايد اذ ادخال
الجزئيات تحت الكليات عسير وخطر الجهل في هذا الفن عظيم قوله كالكفر والمعاصي
صرح الشم بذلك لانه محل النزاع بين اهل السنة والمعتزلة فانهم ذهبوا الي انه لا يريد الشرور ٣
والقبايح قوله احترازا عن الكراهة الخ اي ان الكراهة لفظ مشترك بين عدم الارادة وهو
اصطلاح المتكلمين وبين النهي عن الشي وهو اصطلاح الفقها ففسرها بما ذكر احترازا عنها
عند الفقها ولو اطلق لربما توهم خلاف المراد خصوصا والمعتزلي يقول ان الكراهة شرعا
ليست بمرادة لان الارادة عنده تابعة للامر قوله اذ ملازمة علة لمحذوف قوله والذهول الخ
ظ في ان الغفلة اعم وقال السكتاني قال في المقاصد الذهول عن الصورة الادراكية ان
انتهي الي زوالها بحيث يفتقر الي البيان فنسيان والا فهو سهو انتهي واما الغفلة فقال
في القاموس غفل عنه غفولا تركه وسهي عنه ثم قال في اثنايه والاسم الغفلة انتهي
فظهر من هذا انهما متقاربان معني من حيث ان الغفلة هي اخص وكان يتقدم لنا عكس
هذا وهو انها اعم انتهي كلامه قوله فالاجرله في الحاقه اي بالهامش او في تاليفه ان
الف متنا او شرحا علي هذا المتن او غيره وليس المراد الحاقه في صلب المتن او شرح الشم
اذ لا يجوز قوله يلزم عنه وجود الكاينات الخ اي وذلك يستلزم عدم الارادة والاختيار
قوله يلزم من حركة الاصبع الخ اي بحيث يكون الاصبع هو المؤثر ونحن نقول حركة
الاصبع والخاتم كلاهما مخلوق لله تعالي قوله ان الكراهة تستلزم الخ فيه انه تخالف الملزم
حيث جعلها معناها المطابقي قوله بالتعليل او بالطبع المراد بالطبع الحقيقة كما في تاثير
النار بحرارتها فيما تؤثر فيه والادوية في الامراض ونحو ذلك والحاصل ان الفاعل عند
الفلاسفة ثلاثة فاعل بالطبع وفاعل بالعلة والفرق بينهما مع اشتراكهما في عدم الاختيار
ان الفاعل بالطبع يتوقف علي وجود الشرط وانتفا المانع بخلاف الفاعل بالعلة وفاعل
بالاختيار واما المسلمون فلم يقولوا الا بالفاعل المختار وهو الذي ان شا فعل وان
شا ترك ثم ان المعتزلة قسموه الي قديم وهو الله تعالي والي حادث وهو العبد لانه
خالق لافعاله الاختيارية واما اهل السنة فقالوا لا فاعل بالاختيار سوى الله وحده
قوله وهذا هو الفرق اي وما تقدم من وجود الشرط وانتفا المانع هو الفرق اي الفارق
بين الخ وقوله ان العلة لا يتوقف الخ بيان له اي للفرق قوله لان علته وطبيعته قديمة

اي وهو

اي وهو واجب الوجود تعالي عندهم واذا كانت العلة قديمة لزم قدم المعلول اذ المعلول لا
يتخلف عن علته واذا كان المعلول قديما لم يصح فصدر وهذا من جملة ما كفروا به لانهم نفوا عنه
تعالي القدرة والارادة وسائر صفات المعاني قوله ووجه منافاته الخ اي فالمراد بالضد
مطلق مناف ولو كان بوسط فان قلت فعلي هذا كل ما كان منافيا للعلم فهو مناف للارادة
فيلزم عليه ان يذكر اضداد العلم هنا ايضا قلت هو كذلك الا ان الجهل وما في معناه يقابل
العلم لغة وعرفا حتي انه لا يذكر في مقابلته غيره من الذهول والغفلة واما هما فلما كان
كثيرا ما يقابلان بالقصد كما اذا قيل فلان فعل لي كذا قصدا فيعبر عنه بالذهول
والغفلة ذكرهما المم في ضد الارادة سكتاني قوله الجهل الخ اي مركبا او بسيطا الا ان الاول
ضد لانه ادراك الشي علي خلاف ما هو عليه في الواقع وهو وجودي عندنا لانه ادراك واما
عند المعتزلة فهو ليس بضد بل مماثل فامتناع اجتماعهما للمماثلة والثاني عدم العلم فمقابلته به من
مقابلة العدم للملكة قوله بمعلوم ما يتعلق بالجهل وفيه الفصل بين المصدر ومعموله
بالعطف ويحتمل ان يتعلق بالضمير المضاف اليه العايد علي الجهل قوله هذا مذهب
اهل السنة ومقابله للمعتزلة والنزاع في المركب واما البسيط فعند اهل السنة
عدم فهو محل اتفاق فقول الشم اما الجهل فهو ضد العلم ظ في الجهل المركب لا البسيط
قوله وفي معني الجهل الشك الخ وكذا الجنون والاغما وكذا الجهل البسيط ان اريد بالجهل
في كلامه خصوص المركب كما هو ظ الشم وقوله فان هذا كله في معني الجهل تصريح بما
استفيد من التشبيه في قوله وكذا كون العلم ضروريا الخ قوله فان هذا كله في
معني الجهل اما النظري فلانه يستدعي سبق الجهل وكذا الضروري بنا علي انه هو
ما قارنه ضرر وحاجة واما علي انه ما لم تقارنه القدرة الحادثة او ما حصل لا عن نظر
واستدلال فمنع اطلاقه لئلا يتوهم منه المعني الاول لا لانه يستدعي سبق الجهل
خلافا لما يتبادر من اطلاق الشم ولا يقال العبارة ان التعبير بمادة الفعل وهو
حصل تشعر بسبق الجهل ففي اطلاقه لانا نقول الافعال المذكورة في التعاريف مجردة
عن اعتبار الزمان واما البديهي فوجه استدعايه سبق الجهل لانه المشعر
بالحدوث اذ يقال بده النفس الامر اذا اتاها بغتة بغير سابقة شعور
بمقدمات فالعلم البديهي ما حصل للنفس من غير التفات الي سبب وهو
بهذا المعني يكون اخص من الضروري بالمعنيين الاخيرين ومباينا له علي
الاول وهو ما قارنه ضرر وحاجة لان البديهي علي ما ذكرنا لم يقترن بسبب
قوله كلها اضداد عند اهل ومقابله للمعتزلة انها اعدام قوله لان المحل الخ
هذا يدل علي انها اضداد لا اعدام وهي مصادرة لا تفيد شيا والضمير يعود

علي الصفات وقوله والايخلوا اي وقد يرتفعان بارتفاع المحل **قوله** ولا يقال الجهل الخ
اي اذا علمت ان هذه اضداد فلا يقال الخ وهذا ظاهر في ان المراد بالجهل المركب واما البسيط
فهو نقيض العلم **قوله** واضحة لم يقل واضحات لان اضداد جمع قلة لما لا يعقل فيجوز فيه
المطابقة وعدمها وان كان الافصح المطابقة **قوله** من صفات المعاني اي من اضداد صفات
المعاني كما يدل عليه كلامه بعد ولو رجع اسم الاشارة للاضداد لكان اخصر لانه لا
يحوج الى هذا التكلف ولذا قال السكتاني الاشارة راجعة الي اضداد المعاني ولما كانت
الاحوال المعنوية علي حيالها لا تماثل ولا تخالف ولا تضاد الا بالنظر الي المعاني قال
يشير الي ان تضادها باعتبار المعنى واضح من هذه اي تضادها نشاء ونوضحه عن
تضادها معانيها انتهى **قوله** ان المعنى الوجودي كالعجز يضاد الوجودي كالقدرة
وقوله واللازم لكونه عاجزا ايضا اللازم لكونه قادرا **قوله** واما الجايز الخ فيه ان الجايز
والممكن مترادفان فكانه يقال الجايز فعل الجايز او الممكن فعل الممكن وهذا دور
لتوقف الشي علي نفسه وايضا اخبر عن الجايز بانه فعله وهذا تهافت والجواب
ان كلامه في الجايز والممكن يطلق ويراد به نفس المقدور اعني اثر الفعل وهو
المخلوق والمرزوق فمراده بالجايز الاول ومراده بالممكن الثاني والقرينة على
ذلك الاخبار فانه لما اخبر عن الجايز بانه الفعل علم انه غير الممكن الذي هو
الاثر فلا يلزم ما ذكر فتامل **قوله** فان هذه كلها انما خص هذه للخلاف فيها فالمعتزلة
يوجبونها ما عدا الرؤية فانهم يحيلونها واحال البراهمة البعثة فقوله
فان هذه كلها الخ اشارة للرد عليهم **قوله** اما برهان وجوده الخ تقرير الدليل
علي قاعدة اهل الميزان ان يقال من الشكل الاول العالم حادث وكل حادث لا بد
له من موجد يوجده والمص حذف المقدمتين والنتيجة واستغنى عن المقدمتين بذكر
دليلهما وعن الصغرى بلازمها ايضا وهو قوله فحدوث العالم اما دليل الكبرى
فقوله لو لم يكن الخ وهو دليل استثنائي وتقريره ان تقول لو لم يكن للعالم محدث
بل حدث بنفسه لزم ان يكون احد الامرين مساويا راجحا بلا سبب واللازم
باطل لما فيه من اجتماع متنافيين الرجحان والمساواة فكذا الملزوم وهو
لم يكن له محدث واذا بطل لم يكن له محدث ثبت نقيضه وهو ان له محدثا وهو
المطلوب وقدم دليل الكبرى على دليل الصغرى لقلة الكلام عليه واما دليل
الصغرى فهو ما اشار له بقوله ودليل حدوث العالم الخ وتقريره ان تقول العالم
ملازم للاعراض الحادثة وكل ملازم للاعراض الحادثة حادث ينتج العالم حادث
وقد ذكر المص الكبرى بقوله وملازم الحادث حادث لانه مفرد مضاف فيعم وحذف
الصغرى

الصغرى وذكر معناها بقوله ملازمة للاعراض ولما كانت مقدمتا هذا الدليل
ظاهرتين استغنى عن الدليل عليهما الا ان الصغرى تضمنت دعوى فيها بعض خفا
وهي الاعراض الحادثة احتاج ان يستدل عليها بالمشاهدة فقال ودليل حدوث
الاعراض الخ وتقريره ان تقول من الشكل الاول الاعراض متغيرة بالمشاهدة وكل
متغير حادث الا انه حذف الكبرى والنتيجة وذكر معنى الصغرى **قوله** بل حدث
بنفسه انما ذكره المص لانه المراد في الواقع واما عموم المقدم فليس بمراد فلما
احتاج لذكر المراد بقوله بل حدث الخ كانه قال لانه لو حدث لنفسه لزم الخ واللام
تعليلية اي بل حدث لاجل نفسه اي ذاته والمراد بالعالم كل ما سوى الله
تعالى من اجرام او اعراض واما الاتي في قوله ودليل حدوث العالم فالمراد به
الاجرام كما سياتي للشارح **قوله** احد الامرين يصح ان يكون المراد بهما هنا الوجود
والعدم فقط واحدهما هو الوجود لان الكلام فيه ويصح ان يكون المراد بهما
طرفي الممكن كالوجود ومقابله من العدم والمقدار ومقابله من ساير المقادير
الخ ما سياتي للشارح وقوله المتساويين وذلك لان العدم والوجود بالنظر للممكن
مستويان وقيل بل العدم ارجح لاسبقيته وعليه فيقال لو حدث بنفسه
لزم ترجيح المرجوح بلا سبب فهو اقوى في الاستحالة **قوله** مشاهدة تغيرها
قيل التغير من العدم الي الوجود هو نفس الحدوث فكيف يستدل على الشي
بنفسه وليس بشي اذ الدليل انما هو المشاهدة كقولك الدليل على طلوع الشمس
مشاهدة الطلوع ونظم الدليل في الحقيقة الاعراض شوهد تغيرها وكلما كان
كذلك فهو حادث بالضرورة فمحط النظر الضرورة فتامل **قوله** احد اقسام
الحجة العقلية يعني ان الحجة قسمان عقلية ونقلية والبرهان احد اقسام
العقلية وهي خمسة قال في متن السلم وحجة نقلية عقلية اقسام هذي خمسة جلية
اجلها البرهان ما الف من مقدمات باليقين تقترن الخ فراجعه الا ان مراد المص
بالبرهان هنا ما كان يقينيا سواء كان عقليا كما في غير السمع والبصر والكلام
او نقليا كما في هذه الثلاثة علي ما سياتي **قوله** يقينية نسبة الي اليقين وهو
وضوح العلم من غير خفا **قوله** بعد المعرفة اي تعريفها **قوله** الموافق اي المطابق للواقع
لاجل الدليل **قوله** اخراج العالم مراده به الخروج لان الاخراج صفة المخرج والحدوث
الذي هو الدليل صفة للعالم فيفسر بالخروج الذي وصفه **قوله** هو الطريان فسر
الحدوث بالطريان وان كان حقيقة في الوجود بعد العدم ليشمل الاحوال على القول
بها لان طريانها ثبوتها وان لم تقل بها فيفسر الطريان بالوجود بعد العدم

قوله والعالم المراد به هاهنا اي في قوله ودليل حدوث العالم واما الاول اي في قوله
لحدوث العالم فالمراد به ماسوى الله قوله لا تحد الدليل الخ اي في الجملة والا فالمتحد
الدليل مع بعض المدلول تدبر قوله وتقرير ذلك اي ماتقدم من البرهان ومن
الاستدلال بحدوث الاعراض علي حدوث الاجرام الا ان المص قدم الكلام علي برهان
الوجود ثم تكلم علي دليل حدوث العالم والش قلب ذلك وحاصل ما اشار له الش
في تقرير ذلك ان تقول اجرام السموات والارضين ملازمة للاعراض الحادثة وكل
ملازم للحادث فيجب له الحدوث ينتج اجرام السموات والارضين يجب لها الحدوث
اما الصغري فقد اشار لها بقوله لا يخفي علي كل عاقل ان السموات الخ واشار الي وصف
الاعراض بالحدوث بقوله وهما حادثان وهذه هي الدعوى التي تضمنها صغرى الدليل
فاقام الدليل عليها بالمشاهدة حيث قال المشاهدة تغيرها الخ واما الكبرى فاشار
لها بقوله وملازم الشي لا يسبقه الخ واشار للنتيجة بقوله فيجب اي الحدوث
للاجرام واما قوله والحركة والسكون ملازمان للجرم الخ تمهيد للكبرى باعادة
الصغرى الا انه انقلب عليه الكلام سهوا لانه جعل الاعراض هي الملازمة للاجرام
والمص جعل الاجرام هي الملازمة والملازمة وان كانت تفيد ان كلا منهما يلزم الاخر
الا ان المناسب ما سلكه المص من جعل الاجرام ملازمة للاعراض الحادثة لا عكسه
فكان حق التعبير ان يقول مفرعا علي ما سبق فالجرم ملازم للحركة والسكون
وملازم الشي لا يسبقه فيكون حادثا مثله لانه قد ثبت له الحدوث ومصدوق
الشي هو الحركة والسكون وكل ما لازم الحادث حادث ينتج الجرم يجب له الحدوث
وهذا معنى قولنا العالم حادث فتاخذ هذه النتيجة وتجعلها صغرى لبرهان الوجود
ونظمه هكذا العالم حادث وكل حادث يفتقر الي محدث ينتج العالم يفتقر الي محدث
اما الصغرى فاشار لها بقوله فيجب للاجرام اي الحدوث واما الكبرى فرمز لها
بقوله واذا كانت حادثة افتقرت الخ وقوله لان العالم الخ دليل الكبرى والحاصل
ان الش قدم دليل الصغرى حتى انتجها فاخذ النتيجة وجعلها صغرى البرهان
ثم ذكر بعد ذلك دليل الكبرى وهو حاصل ما في المص الا ان فيه تقديما
وتاخيرا وانما اطلنا الكلام لان الش تشتت قوله واقتصر بالبنا للمفعول
اي اقتصر القوم او بالبنا للفاعل اي المص اي اقتصر علي التصريح بهما فلا ينافي
انه قال وغيرهما قوله وما لم يشاهد فيه التغير الخ اي والاجرام التي لم يشاهد
فيها تغير الحركات والسكنات فهو قابل لهما قوله خارج عن ذاته اي عن ذات
العالم والمراد بالخروج المغايرة يعني انه لا بد من صانع ذاته مغايرة لذات العالم والا

كان

كان حادثا مثلها فلا يرجح ولا يتوهم من قوله خارجة عن ذاته ان ذات الحق تعالى
منفصلة عن ذات العالم كما يتسارع لاكثر الاذهان اذ جل الله المتعالي في
مجده ان يكون منفصلا كما انه منزه عن ان يكون متصلا بالعالم فالحق تبارك
وتعالى يستحيل عليه الاتصال والانفصال اذ هي من صفات الحوادث واي شي
هو العالم بالنسبة لباهر قدرته حتى يتصل به او ينفصل عنه فان قلت الشي
اما متصل واما منفصل اذ لا واسطة قلنا الحادث اما القديم فلا كما انه لا يوصف
بالكبر ولا بالصغر قوله واما برهان وجوب القدم الخ جعله الش اقترانيا من
الشكل الاول مركب من شرطيتين حيث قال وبرهانه انه لو لم يكن قديما لكان
حادثا ولو كان حادثا لافتقر الي محدث ينتج لو لم يكن قديما لافتقر الي محدث
وقول الش لما تقدم ان كل الخ دليل الكبرى وعليه فيكون المص ذكر الصغرى وحذف
الكبرى والنتيجة ورمز لهما بقوله فيفتقر الي محدث وهذا وجه سهل ويحتمل
كما هو المتبادر ان يكون برهانا استثنائيا وتقريره ان تقول لو لم يكن قديما
لكان حادثا اذ لا واسطة بينهما لكن كونه حادثا محال فبطل اللازم وهو لم يكن
قديما واذا بطل لم يكن قديما ثبت كونه قديما وهو المطلوب فحذف المص الاستثنائية
استغناء عنها بدليلها وهو قوله فيفتقر الي محدث وهذا الدليل الاستثنائي ايضا حذف
مقدمته والتقدير اذ لو كان حادثا لافتقر الي محدث وحذف الاستثنائية كالنتيجة
ايضا والتقدير لكن افتقاره الي محدث محال ينتج كونه حادثا محال وقوله ويلزم
الدور الخ دليل هذه الاستثنائية المحذوفة ويحتمل تقريره استثنائي كالذي
قبله بان يقال لو افتقر الي محدث لزم الدور او التسلسل والدور والتسلسل
محال فالافتقار يلزمه المحال والاسهل في ترتيب اللوازم ان تقول لو لم يكن
قديما لكان حادثا ولو كان حادثا لافتقر الي محدث ولو افتقر الي محدث لافتقر
محدثه الي محدث ايضا لانعقاد المماثلة بينهما ولو افتقر المحدث الي محدث لزم اما
الدور واما التسلسل وكل منهما محال وما ادى الي المحال وهو الحدوث محال واذا
استحال الحدوث ثبت القدم وهو المطلوب قوله يعني اذا ثبت الخ مراده اذا عرفت
ثبوت وجوده الخ وقوله وجب ان يكون الخ اي وجب معرفة كونه قديما بالبرهان وبرهانه
الخ والا [illegible] فلا يلزم من ثبوت الوجود وجوب القدم اذ الموجود في نفسه قد يكون
حادثا كالعالم قوله لانه اي التسلسل يودي الي عدم الالوهية وذلك لما يلزم عليه
من حوادث لا اول لها وهذا تناقض اذ كونها حوادث يقتضي الاولية وكونها لا اول
لها يقتضي انها ليست حادثة اذ المعنى علي ان كل فرد فرد حادث وهذا يقتضي

الاولية وكونها لا اول لها يقتضي انها ليست حادثة اذ المعنى علي ان كل موجود
لا محالة وفي المقام كلام طويل وادلة اخرى منها دليل التطبيق وهو مذكور في
الاصل قوله وذلك اي بيان كونه يودي الي عدم الالوهية وقوله ان يتوقف فاعل
يتعالي بمعني يتنزه وقوله ووجود ما لا نهاية له محال كالعلة للتنزه والمعنى
انه يتنزه توقف وجوده تعالى علي وجود ما لا نهاية له لان وجود ما لا نهاية له قبله
قبله محال فما ادى الى المحال من الحدوث محال فقوله والمتوقف علي المحال محال حقه
ان يقول والمودي الي المحال محال يعني ان الحدوث المودي الي التسلسل المحال
محال فثبت القدم وهو المطلوب وقوله ويلزم ان يكون وجودنا عطف علي
يودى اي لانه يودي ولانه يلزم الخ وقوله لتوقفه علة لقوله محال قدمت عليه
والتقدير ويلزم ان يكون وجوده محالا لتوقفه علي المحال قوله وحقيقة الدور
مراده بالحقيقة المفهوم او المسمى او المعنى والا فالمعدومات الممكنات لا حقايق
لها فضلا عن المستحيلات اذ حقيقة الشي ما به الشي هو هو اي ما به الموجود
موجود قوله توقف الشي علي ما توقف هو عليه اي بواسطة في اثنين او بوسايط
في الكثر وفي بعض النسخ غيره وهو منصوب علي الحال ولا حاجة له قوله اما لم تنبني
اي كل من التقدم والتاخر وقوله بمرتبتين اي بنسبتين يعني اذا كانا اثنين
يلزم ان كل منهما يتقدم علي نفسه بنسبتين نسبة فاعلية لصاحبه وفاعليه صاحبه
له ويتاخر عن نفسه بمرتبتين مرتبة كونه مفعولا لصاحبه وكون صاحبه مفعولا
له قوله واما برهان وجوب البقا الخ قرره الش اقترانيا صغراه شرطية وكبراه حملية
وحاصله ان يقال لو امكن ان يلحقه العدم لكان حادثا وقد اجمل في الدليل وجعل الحد
الوسط هو بيان الملازمة في كلام المص والمتبادر من المص انه دليل استثنايي
وتركيبه هكذا لو لم يجب له البقا لامكن ان يلحقه العدم لكن امكان لحوق العدم محال
لانه لو امكن لحوق العدم لكان وجوده جايزا ولو كان وجوده جايزا لكان حادثا ولو كان
حادثا لانتفى عنه القدم لكن انتفا القدم محال لما تقدم من وجوب القدم فما ادى
الي المحال وهو امكان العدم محال فثبت البقا وهو المطلوب فالمص اختصر الدليل
وقوله كيف وقد سبق الخ دليل الاستثنايية المحذوفة القايلة لكن انتفا القدم
محال لما تقدم من وجوب القدم استغنى عنها بذكر دليلها وهو قوله لكون وجوده
وعبر المص بالامكان حيث قال لامكن ليتناول لحوق العدم بالفعل الا ترى ان الجنة
مثلا لا يجب بقاوها مع كونها لا تعدم فعدم وجوب البقا لا يلزمه العدم انما يلزمه
امكانه فتامل قوله والجايز لا يكون وجوده الخ قد يقال لا نسلم ذلك لجواز ان يكون

مستندا

مستندا لعلة قديمة وجوابه ان التاثير بالعلة تقدم بطلانه فان قلت لم لم يقل
والجايز لا يكون الا حادثا باسقاط لفظة وجوده قلنا لو قال ذلك للزمه ان كل جايز
حادث وليس كذلك اذ الجايز الذي علم الله عدم وقوعه مثلا لا يتصف بالحدوث اذ لا يتصف
به الا الموجود لان الحدوث هو الوجود بعد عدم فان قلت يصير المعنى ان وجوده لا يكون
الا موجودا بعد عدم وهذا لا يصح لان الوجود من الاحوال فكيف يتصف بالوجود
قلنا المعنى لان الجايز الموجود لا يكون الا حادثا على ان الوجود عين الموجود فتامل قوله
فيتبين بذلك الخ ولذا يقولون كل ما وجب قدمه استحال عدمه قوله على جهة الانكار
والتعجب والمعنى لا يصح توهم ذلك وتوهمه على تقديره وقوعه عجيب تامل قوله لو
ماثل شيا منها اي بان كان جرما او عرضا او متصفا بلوازمها من بقية العشرة المتقدمة
فاندفع ما قيل ان اللازم من المماثلة اما قدمها او حدوثها فكيف يجعل اللازم هو
خصوص الحدوث وقد رمز الش لهذا الجواب بقوله قلو ماثلها مولانا الخ اي بان كان
جرما مثلها او عرضا الخ وتقرير الدليل على نهج ما تقدم في الذي قبله من انه
اشار الى قياس استثنايي ذكر شرطيته وحذف الاستثنايية واقام قوله وذلك محال
مقامها وتقريره بان تقول لو لم يكن مخالفا للحوادث لكان مماثلا لكن كونه
مماثلا محال اذ لو كان مماثلا لكان حادثا مثلها الخ وقوله وذلك محال قايم مقام
الاستثنايية فهو في قوة قوله لكن كونه حادثا مثلها محال وقوله لما عرفت دليل
الاستثنايية وحاصله انه اقتراني من الشكل الاول وتقريره انه تعالى قد وجب
له القدم وكل من وجب قدمه استحال حدوثه وانما جمع بين القدم والبقا وان كان
القدم كاف في الاستدلال لانه لاحظ الاستدلال بوجوب الوجود الصادق بهما وقوله
الش لان كل مثلين الخ بيان للملازمة بين المقدم والتالي في كلام المص قوله واما
برهان الخ تقرير الدليل ان تقول لو لم يجب قيامه بنفسه للزم الاحتياج اما
الي المحل واما الي المخصص لما تقدم ان القيام بالنفس عبارة عن الاستغنا
عنهما لكن احتياجه اليهما محال اذ لو احتاج الي المحل لكان صفة الخ
ولو احتاج الي المخصص لكان حادثا الخ قوله والصفة لا تتصف الخ دليل
الاستثنايية المحذوفة تقريرها لكنه ليس صفة لان الصفة الخ وهو
دليل اقتراني وحاصله انه من الشكل الثاني وتقريره كل صفة
لا تتصف بصفة المعاني واحكامها ومولانا متصف بها ينتج لا شي
من الصفة بمولانا وينعكس الي لا شي من مولانا بصفة وهو مساو لقوله
فليس بصفة قوله ولو احتاج الي مخصص لكان حادثا دليل

استثناى وحذف منه الاستثنائية تقريرها لكن كونه حادثا محال وقوله
كيف نحو قام البرهان الخ بيان للاستثنائية المحذوفة وحاصله
من الشكل الاول ان تقول مولانا قام البرهان علي وجوب قدمه
وبقايه وكل من كان كذلك فكونه حادثا محال ينتج مولانا كونه
حادثا محال وهو عين الاستثنائية فقد حذف منه الكبري والنتيجة
قوله ومرهانه ان الصفة الخ لما فات المص ذلك اخذ الشارح يتكلم عليه
فقال وبرهانه اي فهذا دليل الصوري من الشكل الذي ذكره المص وهو
استثناى كما هو ظاهر قوله لزم ان لا تقوى الخ اشارة الي قولهم
ان القابل للشي لا يخلوا عنه او عن ضده والضمير في قوله ان لا تقوى
يعود علي الصفة القابلة اي لزم ان لا تقوى القابلة عنها اي او عن ضدها
ففي كلامه حذف العاطف والمعطوف وقوله اذ لا فرق بينهما اي للمماثلة
بينهما فالقبول حينيذ امر نفسي لهما وقوله وقد تقدم
انه محال اعترض بان استحالة التسلسل انما قامت الادلة عليه
في الحادث لا القديم فالاولي في الاستحالة ان يقال ان الصفة لو قبلت
الاتصاف بصفة لا يخلوا اما ان تكون المقبولة مثلها او ضدها او
خلافها وكل محال لان الاتصاف بمثلها يوجب لها حكم ما اوجبته هي لمحلها
فيكون العلم عالما وهكذا والاتصاف بضدها يوجب حكم الضد فيكون العلم جاهلا
والقدرة عاجزة وهكذا والاتصاف بخلافها يوجب حكمه فيكون العلم قادرا
ان اتصف بالقدرة وعاجزا ان اتصف بالعجز وهكذا والكل محال
فلانه لو لم يكن واحدا في ذاته او صفاته او افعاله اي بان كانت
ذاته العلية مركبة من اجزاء او كان لها نظير واتصفت
ذاته بمثل صفاتها او كان موجد سواها لزم انه لا يوجد
الي اخره وكلام الشارح يتضمن ما عدا الاول واما
الاول وهو التركيب فلانه لو كان مركبا لافتقر

الي من

الي من يركبه لان التركيب من لوازم الاجسام وكل
جسم حادث والحدوث عليه تعالى محال لما مر فقي الحقيقة
هو داخل في برهان المخالفة للحوادث واستدل شيخنا علي
نفيه في الاصل بغير هذا فيراجع وحاصل ما اشار له من
البرهان انه استثناى وتقريره كما قال انه لو لم يكن واحدا
بان كان متعددا لزم ان لا يوجد شي من العالم لكن عدم وجود
شي من العالم محال لمشاهدة وجوده فقد حذف الاستثنائية
لظهورها وقوله للزوم عجزه حينيذ بيان للملازمة
الا ان فيها خفا فلذا بينها الشارح بقوله وبيان ذلك
اي وبيان لزوم عجزه انه تقدم الى اخره لكن محط
البيان قوله فلو قدر الي اخره وقوله حينيذ
اي حين اذ لم يكن واحدا وحاصل ما اشار
له الشارح من بيان الملازمة وهو برهان
التوارد اي لتوارد قدرتين علي اثر واحد
ان يقال لو تعدد الاله لزم عند اتفاقهما
علي ايجاد شي معين توارد قدرتيهما على ذلك
الشي لعموم تعلقهما بكل ممكن وتواردهما عليه يودي
الي عدم وجوده لانه اما ان يوجد بهما معا فيلزم تحصيل الحاصل
وهو محال ويكون ايضا كون الاثر الواحد اثرين وهو باطل اذ الاثر الواحد لا
يكون اثرين اذ الوحدة تنافي الكثرة واما ان لا يوجد

لايوجد بهما معا باب وجد باحدهما فيلزم عجز الاخرى ويلزم منه عجز الوحدة
للتماثل فلا يمكن ايجاده بواسطة منهما واذا كان هذا عند الاتفاق فعند الاختلاف
اولى فالتعدد استلزم عدم ايجاد الاشيا عند الاتفاق وعند الاختلاف اولى
~~فالتعدد استلزم عدم~~ والمشاهد وجود الاشيا فدل مشاهدة وجودها على
عدم التعدد وهو المطلوب **قوله** لا نظير له ظم بنفي الكم المتصل في الذات والصفات
ومثله المتصل في الصفات بالنظر الى القدرة والارادة **قوله** من تحصيل الحاصل
ان كان التعلق مترتبا وقوله او كون الاثر الواحد اثرين اي ان اتحد زمن التعلق
وكذا ان لم يتحد **قوله** لان المسئلة الخ وهو جواب عن سوال تقديره لا نسلم
كون الاثر الواحد اثرين لجواز ان كلا منهما تعلقت قدرته ببعض الجسم
وحاصل الجواب انا نفرضه في شي لا ينقسم بوجه من الوجوه وقد يقال لا حاجة
لهذا الجواب بل لو فرض جسما لزم ما ذكر لان الغرض ان قدرة كل عامة التعلق
بكل جزء منه **قوله** وذلك يستلزم استحالة وجود الحادث اى وهو المطلوب
فقد تم بذلك بيان الملازمه وقوله وهو محال اشارة الى الاستثنايية
وقوله لانه خلاف العيان اى المشاهدة دليلها **قوله** فمع الاختلاف ابين لانه
ان تم مرادهما لزم اجتماع النقيضين وهو محال فما توقف عليه محال وان لم
يتم لزم عجزهما مع اجتماع النقيضين وعدم اجتماعهما وهو تهافت وان تم
مراد احدهما لزم عجز الاخر ويلزم عجزه للمماثلة **قوله** والا لزم ما تقدم
اي من تحصيل الحاصل او من جعل الاثر اثرين ان تعلقت به القدرة الحادثة
والقديمة معا واما ان تعلقت الحادثة فقط لزم انه في حال تاثير الحادثة
عجز القديمة وهو يودي الى عجزها في ساير الممكنات اذ لا فرق وهو يستلزم
عدم وجود شي من العالم وهو محال والمشهور هنا برهان التمانع وهو
المشار اليه بقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا وحاصله
انه لو امكن تعدد الالاه لامكن التمانع بينهما بان يريد احدهما حركة زيد والاخر
سكونه فان تم مرادهما معا لزم اجتماع الضدين والا لزم عجزهما والكل محال
فما ادى اليه من التعدد محال فتثبت الوحدانية وهو المطلوب **قوله**
واما برهان وجوب الخ انما جمعها في دليل واحد لاتحاد اللازم على نفيها
واتحادها في كونها صفة معنى وهو برهان استثناى حذف منه الاستثنايية
لظهورها مع دليلها وتقريره لو انتفى شي منها للزم ان لا يوجد شي من الحوادث
لكن عدم وجود شي منها ضروري البطلان لمشاهدة وجودها واما بيان

الملازمة

الملازمة ففيه خفا ما عدا انتفا القدرة ولذا بينها الشارح اخر العبارة بقوله
لانه لو انتفت القدرة الخ واما قوله فقد تقدم ان تاثيرالخ فهو تمهيد لبيان الملازمة
وتوضيح فيكون في الحقيقة دليل على بيان الملازمة فكانه قال اما بيان الملازمة
فلانه لو انتفت القدرة لزم العجز ولو انتفت الارادة لانتفت القدرة لان القدرة
متوقفة على الارادة وكذا يقال في العلم والحياة كما اشار له بقوله اخر لما تقدم
من التوقف فان قلت لا نسلم الملازمة عند انتفا القدرة وما بعدها لاحتمال
ان يكون موجد الحوادث علة او طبيعة قلنا قد فرغنا من بيان ابطال ذلك فالملازمة
ظ واما كونه قادرا بلا قدرة وعالما بلا علم كما يقول المعتزلي فضروري البطلان
فلا يرد ما يقال ان المعتزلي ينفيها ويثبت وجود الحوادث **قوله** فالكتاب الخ انما
قدم السمعي على العقلي لضعف العقلي لاحتمال ان يقال لا يلزم من كون الشي
نقصا في الشاهد ان يكون نقصا في الغايب الا ترى ان عدم الصاحبة والولد
نقص في الشاهد كمال في الغايب كذا قيل والوجدان وجد ضعف دلالة العقلي
فيها لان فعله تعالى لا يدل عليها اذ لا دلالة لخلقه تعالى على سمعه وبصره لعدم
توقف الخلق عليها بخلاف الاربعة المتقدمة فان قلت اثبات الكلام بالدليل الشرعي
يلزم منه الدور لان الدليل الشرعي موقوف على دلالة المعجزة وهي متوقفة على الكلام بناء على
ان دلالتها وضعية اي تنزل منزلة قوله تعالى صدق عبدي قلنا تنزيلها منزلة القول
ليس نفس القول فلا دور فان قلت الكتاب كلام فلا يستدل به على صفة الكلام قلنا
الكتاب الفاظ والصفة معنى **قوله** وايضا لو لم يتصف الخ وذلك لان كل حي قابل للاتصاف
بها والقابل للشي لا يخلو عنه او عن ضده لكن هذه الاضداد نقايص والنقص عليه تعالى
محال لان الناقص مفتقر الى من يكمله وذلك يستلزم الحدوث **قوله** والسنة احاديث
بالجر معطوف على الكتاب القران وفي بعض النسخ والسنة فيها الخ وهي غير ظاهرة
والاجماع اي والمراد بالاجماع اتفاق الخ **قوله** لو وجب شي الخ اي كما تقول
المعتزلة بوجوب الصلاح والاصلح وباستحالة الروية مثلا وذلك لان وجوب
الواجب عندهم انما هو لكون العقل حسنا عند العقل لذاته بمعنى ان القبيح صفة
نفسية لم وما بالذات لا يتخلف فيلزم ان يكون الفعل الممكن المسبوق بالعدم
اذا كان متصفا بالحسن او القبيح واجبا او مستحيلا وهو قلب للحقيقة وهو محال
قوله وذلك لا يعقل اي لا يقبله العقل بعد النظر وليس المراد انه لا يدركه العقل
اذ لو كان كذلك ما صح الحكم عليه بالاستحالة اذ الحكم فرع التصور فهذا في قوة قوله
وذلك محال وهذا معنى الاستثنايية وقول الشارح لانه قلب الحقيقة دليلها

قوله الممكن هو الجايز الخ بهذا يتجه ان يقال التهافت في كلام المص لان المعنى ح واما
برهان كون فعل الجايز جايزا وفعل الممكن ممكنا الا ان يقال مراده بالممكن متعلق الفعل
المقدور والمحكوم عليه بالجايز هو الفعل اي تعلق القدرة وان كان كل منهما يطلق عليه وهو
الممكن والجايز فتامله قوله كالكفر والمعاصي اي خلافا للمعتزلة فانهما يستحيلان
في حقه تعالى عندهم لانهما مخلوقان للعبد لان العبد عندهم يخلق افعال نفسه ولا يريد
منه الكفر والمعصية بنا منهم على ان الامر يستلزم الارادة قوله لانقلب الممكن
الخ اي الممكن لذاته واجبا لذاته اما انقلاب الممكن الخ اي الممكن لذاته واجبا لذاته اما انقلاب
الممكن واجبا لغيره فمعقول لتعلق علم الله بوقوعه قوله لانه قلب الحقايق قيل عليه لا يلزمهم
ذلك لانهم لا يقولون بوجوب ذلك لذاته بل لغيره وهي مراعاة الحكمة وهي واجبة
والوجوب بالغير لا ينافي الامكان الذاتي واجيب بانه قد تبين بطلان مراعاة الصلاح
والاصلح فلم يبق الا انه واجب لذاته انتهى وفيه تامل قوله واما الرسل معطوف على مقدر
تقديره اما الباري جل وعلا فيجب في حقه ويستحيل في حقه ويجوز ما تقدم واما الرسل الخ
ولم يتكلم على الانبيا اما نظرا للترادف او نظرا الى مجموع ما ذكر فانه خاص بالرسل قوله
فيجب في حقهم مراده بالوجوب ما يعم العقلي والشرعي اذ وجوب الصدق فيما يرجع الى
ادعا الرسالة عقلي كما هو المراد ووجوب الامانة الشامل للصدق في غير دعوى الرسالة
وفي التبليغ شرعي ومثل هذا يقال في المستحيل فما وجب بالعقل فضده مستحيل به
وما وجب بالشرع فضده كذلك قال الشيخ يس والمراد بالامانة انهم عليهم
الصلاة والسلام حفظ الله سبحانه وتعالى ظواهرهم وبواطنهم من التلبس بمنهي
عنه ولو نهي كراهة عند بعض المحققين اي لا يتصوران يكونوا عند الله الا
كذلك فهي ح عبارة عن العصمة ومن ثم لم يذكرها المص ومن ذكرها نظر الى ان
الامانة اعتبر محلها ومن قامت به والعصمة اعتبر فيها منيضها ومعطيها
فالاضافة الى الله تعالى معتبرة في مفهوم الاول دون الثاني فهما متحدان ذاتا
مختلفان اعتبارا انتهى ولعل حق العبارة الثاني دون الاول قوله الصدق
اي في دعوى الرسالة وفيما يبلغونه واما غيره فداخل في الامانة والاخر داخل فيهما
وكذا التبليغ فلا وجه لافراد كل قلنا نعم غير ان التصديق انفرد لكون دليله
عقليا وللتنصيص على اعيان المسايل المهمة وعدم الاكتفا فيها بدلالة
الالتزام فلذا افرد الثالث ايضا لان الجهل بهذا الغير عظيم خطره قوله ما امرهم
الله بايصاله اما غير من الذي امرهم بكتمانه فيجب عليهم فيه الكتمان وهو داخل
تحت الامانة وما خيرهم الله في تبليغه فلا يجب عليهم بفعل شي المراد بالعقل ما يعم

الاعتقاد

الاعتقاد قوله او كراهة مراده ما يشمل خلاف الاولى على القول به والمراد اذا لم
يفعله بقصد التشريع قوله وكتمان شي ولو سهوا قوله البشرية نسبة الى البشر
وهم بنو آدم سموا بذلك لبدو بشرتهم وهو ظاهر الجلد قوله خلافا للنصارى حيث قالوا
اتحد اللاهوت بالناسوت اي اتحد الاصل بالفرع ومرادهم اتحد العلم به اي بعيسى
عليه السلام قوله فانها لا تجوز عليهم كالاتصاف بعدم المذكورة والانوثة قوله كالكذب
والكتمان بهذا يصير في الكلام تكرار مع الامانة والصدق فالاحسن ان يفسر بعدم
كمال العقل وما ينشا عنه من السفه وعدم التدبير وغير ذلك وبعدم السلامة من
كل منفر كبرص وجذام وعمي ودناءة الاباء وعهر الامهات والغلظة والفظاظة والحرف
الدنية كالحجامة والزبالة وكذناءة الاخلاق كالاكل في الاسواق الى غير ذلك قوله لو لم يصدقوا
اي في دعوى الرسالة وفيما يبلغونه من الاحكام وهذا البرهان استثنائي ذكر شرطيته
وحذف الاستثنائية تقريرها لكن الكذب عليه تعالى باطل فبطل المقدم وهو عدم
الصدق فيثبت الصدق اذ لا واسطة وهو المطلوب وقوله للزم الكذب في خبره اي
الحكم المنزل منزلة الخبر وقوله لتصديقه الخ بيان للملازمة قوله النازلة المتبادر
منه ان دلالة المعجزة على الصدق وضعية لانه نزلها منزلة القول وهو انما يدل بالوضع
ويحتمل انه اراد ان دلالتها عقلية قوله في دعواهم الرسالة وفيما يبلغونه الخ اي ولما
عبر ذلك فهو داخل في الامانة وانما افرد هذا ببرهان على حدته لان برهانه عقلي
بنا على ان دلالة المعجزة عقلية قوله لان زيادة اي لان الكذب زيادة على الواقع
ونقص الامر ونقص عطف لازم على ملزوم لان من اخبر بما لم يطابق الواقع فهو ناقص
وليس المراد بالنقص ما قابل الزيادة بل المراد به ضد الكمال قوله وهو ما يتقدم الخ هذا
معناه اصطلاحا واما لغة فهو التاكيد والتاسيس من رهصت الحايط قويتها
واسستها والمراد بما يتقدم البعثة ولو قام بغيره كالنور الذي كان يتلالا في
جبين عبد الله رضي الله عنه وما ظهر على يد امه في الحمل وغيره قوله ومن المعتاد
السحر ونحوه اي وهو الشعوذة وهو ما يفعله وهو ما يفعله الحواة وغيرهم من
ارباب اللهو وانما كان من المعتاد لانه صنعة كل من تعلمه عرفه قوله دليلا على صدقهم
اي في التحدي دعوى الصدق لكن هذا لا يخرج الكرامة اذا الولي ادعى الولاية واقام
الكرامة دليلا على صدقه فالاولى ان يفسر التحدي بدعوى الرسالة حتى يخرج الكرامة هو
ويمكن ان يجاب بان قوله على صدقهم اي في دعوى الرسالة والحاصل ان الخارق ستة
اقسام فالمقترن بدعوى الرسالة اي الذي ظهر بعد الرسالة ولو لم يقل اية صدقي
هذا الخارق يسمى معجزة وما ظهر قبل ذلك يسمى ارهاصا وما ظهر على يد عبد ظاهر

لوجوب التبليغ ع

ظاهر جيد

الصلاح يسمى كرامة وما ظهر على يد العوام تخليصا لهم من الشدة معونة وما ظهر على
يد الفساق خديعة ومكرا بهم فاستدراج او تكذيبا لهم فاهانة كتفل مسيلمة الكذاب
في عين اعور فعميت الصحيحة قوله واحترز بقوله الخ لا حاجة له لان الخارق المقارن للدلالة
على الصدق لا يمكن معارضته قوله واما برهان وجوب الامانة الخ تقدم ان المراد بالامانة
العصمة وهي حفظ الله تعالى ظواهرهم وبواطنهم من المخالفات وقيل ملكة راسخة في
النفس تمنع صاحبها من ارتكاب المنهيات وقوله فلانهم لو خانوا الله الخ يشير الى
ان هذا البرهان استثنائي مركب من متصلة مذكورة واستثنائية محذوفة هو
تقديرها لكن انقلاب المحرم والمكروه طاعة باطل اما بيان الملازمة فهو ما اشار
له بقوله لان الله تعالى امرنا بالاقتدا بهم في اقوالهم وافعالهم اي فيكون جميع ما صدر منهم
من قول او فعل فهو مما امر الله به وكل ما امر الله به فلا يكون الا طاعة لان الله لا يامر بالفحشا
واما بطلان الاستثنائية فلان الشارع نهى عن المحرم والمكروه وكل ما نهى عنه الشارع لا يصح
ان يكون في حال كونه منهيا عنه مامورا به شرعا وقد علمت ان بيان الملازمة وبطلان
الاستثنائية بالشرع فيكون البرهان شرعيا لا عقليا بخلاف برهان الصدق فانه عقلي
ولم يبين المص بطلان الاستثنائية لظهوره اذ كون الشي معصية طاعة من جهة
واحدة باطل قطعا بالضرورة وقوله لان الله امرنا بالاقتدا بهم في اقوالهم وافعالهم
اي وتقريراتهم اذ لا يقرون على خطا وان مراده بالافعال ما يشمل التقرير اي السكوت
على الفعل والمراد بالافعال ما عدا الجبلية كالقيام والقعود والمشي فانا لم نتعبد
بها وما عدا الجبلية فنحن متعبدون به عموما كما دل عليه الكتاب والسنة
والاجماع فسقط ما قيل لا مانع ان يمنع الملازمة التي ذكرها المص من لزوم انقلاب
المحرم او المكروه طاعة لانه انما يلزمنا اتباعهم فيما تبين لنا انهم يبلغونه عن الله
ووجه الاسقاط ان كل ما كان غير جبلي فنحن متعبدون به فلو كان منهيا عنه لانقلب طاعة
وهو ظاهر والضمير في قوله لان الله امرنا راجع لجميع المكلفين من هذه الامة وغيرها فجمع
قوله في اقوالهم اذ الاصل مساواة الانبيا في الاقتدا بهم لنبينا عليه وعليهم الصلاة
والسلام حتى تثبت خلافه قوله وهذا بعينه الخ مراده بالعينية هي المماثلة في
التقرير بان يقال لو خانوا الله بكتمان شي مما امروا بتبليغه لانقلب الكتمان
طاعة لانا مامورون بالاقتدا بهم في اقوالهم وافعالهم ولا يامر تعالى بمحرم ولا
مكروه لكن كون الكتمان طاعة باطل لانه محرم بالاجماع ملعون فاعله وتقريره
على هذا الوجه هو المناسب لكلام المص بخلاف تقريره على ما قاله الشم فانه لا يناسب
كلام المص وان كان الذي يناسب كلامه هو الذي قدمه في بيان الامانة فانه ليس على
طريقة

طريقة المص في تقريره كما هو ظاهر من كلامه فعلم انه ليس المراد بالعينية المماثلة
بالذات بل المراد بالمماثلة التقرير قوله لكن ما مورين بالاقتدا بهم الخ لا يخفى
انه في تقريره مخالف لتقرير المص فان المص جعل اللازم انقلاب المحرم والمكروه طاعة
والشم جعله كوننا مامورين بالاقتدا بهم وقوله وكوننا مامورين الخ اشارة
للاستثنائية وقوله لقوله تعالى الخ بيان لبطلان الاستثنائية وقوله
واما كوننا مامورين الخ بالاقتدا الخ بيان للملازمة في كلامه وقوله فدليله كتاب
الله تعالى الخ جواب اما وقوله سوى ما ثبت اختصاصهم به اي ما ثبت انه مقصور
عليهم لا يتعداهم الى اممهم كنكاح اربعة من الحراير فالباء في به داخلة على المقصور
وفي كلامه اشارة الى ان الاصل عدم الاختصاص وانه لا يصار اليه الا اذا ثبت ان
هذا الفعل مختص بهم قوله وقد علم من دين الصحابة الخ اي طريقتهم وقوله
هو دليل قطعي اي اتباع الصحابة له من غير توقف او ان الضمير راجع لجميع ما تقدم
من الايات ومما علم من دين الصحابة قوله واقل ذلك اي القربة ان يقصد و
التشريع اي فقط والا فقد يقصد وامعه غيره حتى يحتوي الفعل الواحد على قرب
شتى ككونه يقصد مع ذلك اقامة السنة والتقوي على الطاعة وغير ذلك وقوله
وناهيك يستعمل اسم فاعل بمعنى كافيك ومصدر بمعنى حسبك وهو المراد هنا قاله
الشيخ يس وقوله منزلة اي رتبة اذ رتبة التعليم اعظم رتبة قوله وهذا بعينه
الخ تقدم ان تقريره لهذا البرهان على نسق ما سبق ته هو لا على نسق ما في المص فتدبر
قوله واما دليل لم يقل برهان تفننا والا فهو برهان وكيفية تركيبه من
الشكل الاول ان يقال الاعراض البشرية شوهد وقوعها بهم وكل ما كان كذلك فهو
جايز وبيان الكبرى ان الوقوع يستلزم الجواز قوله الاعراض البشرية ال للعهد
اي المتقدمة وهي التي لا تودي الى نقص في مراتبهم قوله او التسلي اي التصبر
اي تصبر غيرهم من الامم وكذا التشبه وقوله باعتبار الخ راجع اليهما فقط والمراد
بالدنيا اي الاموال وتوابعها وتا نبا وتا نيثا في قوله دار الخ ما بين السما والارض لا ء
فتامل والمراد بالاعتبار التفكر والنظر فيها قوله لمن عاصره الخ جواب عما يقال
انا لم نشاهد ذلك قوله ولهذا اي لوقوع المرض واذيه الخلق قوله والا فهو
قادر اي والا فالعقل واقع بالعدل والاختيار فلا يصح لانه قادر فتامل قوله
ولا يقال ان ذلك الخ يحصل الخ اي فلا فايدة في وقوع الامراض وحاصل الجواب ان
دلالة الفعل اقوى من دلالة القول لانه قد يعتقد في القول الترخيص فيخالف
بارتكاب المشقة كان يعيد الصلاة في السهو ويصلي قايما في المرض قوله لانه

بقوله لو ميته يحتمل ان تكون لو بمعنى التمني فلا جواب لها ويحتمل ان تكون شرطية
والجواب محذوف اي لفعلته قوله لشدائدها متعلق بمقاسات وقوله واعراضهم
معطوف على مقاساة قوله اعراض مفعول مطلق له قوله واباب به اي ظهر به الخ
قوله كلمة التوحيد بدل او بيان للكلمة المشرفة قوله معاني هذه العقايد اي
معان هي هذه العقايد اي المعتقدات وان اريد بالعقايد الالفاظ الدالة
عليها كانت الاضافة حقيقية وقوله كلها بالجر تاكيد للعقايد وبالنصب تاكيد
للمعاني وقوله قول هو فاعل يجمع على حذف مضاف اي معنى قول الخ اي معنى هذا
اللفظ كما اشار له الشارح ولا اله الا الله في محل جر باضافة قول اليه لانه في معنى
هذا اللفظ قوله اذ معنى الالوهية علة ليجمع وقوله استغنا الاله الخ اورد عليه
الدور لان الالوهية ح متوقفة على معرفة الاله ومعرفة الاله متوقفة على معرفة
الالوهية لان معرفة المشتق تتوقف على معرفة المشتق منه واجيب بان هذا تفسير
وتعريف لفظي لا حد وبان الاله جامد لا مشتق من الالوهية حتى يلزم الدور
تامل ولو قال معنى الالوهية استغنا موصوفها عن كل ما سواه الخ لسلم من ذلك
قوله فمعنى الخ الفا للتفريع اي اذا علمت معنى الوصف المشتق منه الاله علمت
معنى التركيب الذي وقع فيه المشتق اي الذات المتصفة بهذا الوصف ثم المشهور
ان معنى لا اله الا الله لا معبود بحق موجود الا الله وعليه فمعنى الاله هو المعبود
بحق ومعنى الالوهية العبودية بحق ويلزم من كونه معبودا بحق انه مستغن عن
كل ما سواه وان كل ما سواه مفتقر اليه فيكون تفسير المص للالوهية والاله
تفسيرا باللازم لا بالمطابق قوله مستغنيا عن كل ما سواه في كثير من النسخ
مستغنيا بفتح اليا وفيه ان الوجه النصب لانه اسم لا وهو شبيه بالمضاف
٢ ولذا كان مفتقرا منصوبا وفي بعضها مستغنيا بالنصب وهي ظ قوله كل ما عداه
هو بمعنى ما سواه عدل عنه تفننا ولقبح التكرار في اللفظ قوله غير مركب اي
مفرد اعلى هذه اي بين ذلك اي الجمع بتفسير معنى الالوهية غير مضموم
الى الذات اي غير ملحوظ فيه انه وصف للذات وقوله ثم بين معناها مركبا
اي معناها حال كونه ملحوظا فيه التركيب اي تركيب الوصف مع الذات اي ملحوظا
فيه كونه وصفا للذات وهو الاله الواقع في لا اله الا الله فليس المراد بالافراد
والتركيب الاصطلاحي اذ ليس هنا الا الالوهية والاله وكلاهما مفرد لان معنى
الاول الوصف والثاني الذات المتصفة بذلك الوصف قوله وقيامه بنفسه
اعترض عليه في جعله الاستغنا مستلزما للقيام بالنفس لانه من باب استلزام
الشي

الشي لنفسه واجيب بان الاستغنا الذي فسر به القيام بالنفس خاص والاستغنا
عن كل ما سواه عام والخاص داخل تحت العام قوله يعني ولوازمها لوازمها
مرفوع على انه فاعل بفعل محذوف اي ويدخل فيه لوازمها او على انه معطوف على
وجوبه ليشير الى ان في المص حذف العاطف والمعطوف تقديره ولوازمها قوله
ثم بين وجه استلزام استغنا به اضافة استلزام الى الاستغنا من اضافة
المصدر لفاعله وحذف مفعوله تقديره ما ذكر من الصفات وقوله بقوله متعلق
بقوله ثم بين قوله وهذا الاسند لال على وجوب الوجود يشير الى ان قول المص
فهو يوجب له الوجود معناه يدل على وجوب الوجود فيكون عطف القدم والبقا
عليه من عطف اللازم على الملزوم كما تقدم قوله وتارة تكون اي الحاجة قوله ويوجد
منه اي من استغنايه عن كل ما سواه قوله الى ما يحصل غرضه اي الى فعل او حكم
يحصل غرضه اي مقصوده من مصلحة يتكمل بها قوله هذا انما يندرج الخ اي
التنزيه عن الاغراض مما يندرج تحت المخالفة للحوادث كما تقدم هناك وذلك
لان الذي يتصف بان افعاله تعلل بالاغراض هو المخلوق لا الخالق والا كان مماثلا
لها في ذلك والمماثلة باطلة وانما نص عليه وان كان مندرجا تحتها لمزيد الاهتمام به اذ قد
يتوهم انه لا يندرج تحت كلمة التوحيد قوله من مراعاة مصلحة تعود عليه هو بيان للباعث
لان مراعاة المصلحة هو الباعث على الفعل او الحكم وقوله على خلقه الفرق بينه وبين
ما قبله ان المصلحة العايدة عليه وصفه ووصفه تعالى كمال فيكون مفتقرا في
الاتصاف بهذا الكمال الى الافعال التي تحصل له هذا الكمال واما العايد على خلقه
فلا يعود وصفهم وهي مخلوقة له لانه الخالق لهم ولصفاتهم فلو كانت حاملة على فعل
او حكم لزم ان لا يستكمل الا بذلك الفعل فيلزم ان يكون وصفا له حتى يتكمل به
انتهى بحروفه قوله اما عودها اليه اي عود المصلحة التي هي عبارة عن الغرض والباعث
والكلام على حذف مضاف اي اما استحالة عودها الخ قوله بهذا الكلام اي كلام المص
وهو قوله والا لزم الخ لانه في قوة قوله لو لم يتنزه عن الاغراض الخ لزم افتقاره
كما اشار له الشارح بقوله وهو انه الخ فضمير وهو يعود على الكلام وكانه قال وحاصله
انه لو لم الخ وهو قياس استثنائي اي حذف المص منه الاستثنائية اكتفا بمعناها
وهو قوله كيف لانه في قوة وهو لا يصح وهو معنى قولنا لكن الافتقار محال الذي
هو الاستثنائية وقوله وهو جلي وعلا الغني الخ دليل الاستثنائية من
الشكل الاول حاصله ان الله تعالى غني عن كل ما سواه وكل غني عن كل
ما سواه فافتقاره محال ينتج الله تعالى افتقاره محال واما الشارح فقد اجمل

وان كان قد اشار الى هذا الدليل بقوله تعالى عن ذلك علوا كبيرا قوله ومعناه
الخ اى معنى هذا الكلام وهو الدليل الاستثنائى الذي قدمه وذلك لان حاصل
معنى قوله لو لم يتنزه عن الخ انه لو اتصف بعرض يعود اليه لزم الخ ومحط الفايدة
على قوله يعود اليه لان الكلام فى المصلحة التى تعود اليه واخذ ذلك من الضمير
المضاف اليه الغرض فى قوله الى ما يحصل غرضه فهو قرينة على ان المراد بالغرض هو الذي
يعود اليه والغرض فى الفعل هو العلة اي المصلحة الباعثة على ذلك الفعل كما يتخذ الانسان
سريرا للجلوس عليه ويبني بيتا للسكنى فيه ويشترى عبدا لخدمته فان الانسان
يتكمل بهذه الاغراض من الجلوس والسكنى والخدمة والله تعالى منزه عن ان يخلق
العرش او الكرسى او غيرهما لغرض ومصلحة يتكمل بها وكذا فى الحكم والمراد به
كلامه من حيث التعلق التنجيزى قوله لمخلوقه اى الذى هو الفعل او الحكم باعتبار
تعلقه التنجيزى تدبر قوله لا يجب عليه شى اى فعل شى وقوله ولا تركه عطف
على هذا المقدر وقوله اذ لو وجب عليه شى اى فعلا او تركا ويحتمل ان التقدير فعل
شي ويقدر حذف عاطف ومعطوف بقرينة ما قبله اى او تركه والضمير فى منها
يعود على الممكنات وقوله عقلا احترازا من الشرعى فانه واقع وقوله الى ذلك
الشي الخ وقوله اذ لا يجب فى حقه الخ بيان للملازمة وقوله كيف اشارة الى الاستثنائية
كانه قال وكيف يصح هذا اي لا يصح وقوله وهو فى قوة العلة فهو دليل الاستثنائية
وقد تقدم مثله قوله اى لو لم يتنزه الخ لما جعل الشارح التنزيه هو المدعى حيث قال واحتج
على تنزيهه ناسب ان يقول اى لو لم يتنزه وانما المص لما جعل المدعى عدم الوجوب
قال اذ لو وجب وكان الاوفق لكلام المص لو لم يتنزه الخ لو وجب عليه لكن الوجوب عليه محال
اذ لو وجب عليه فعل شى الخ وقوله من الممكنات بدل من قوله منها قوله وهو لتلك المصلحة
الضمير يعود على من وهو على حذف مضاف اى الى فعل من يدفع وانما عبر عن المصلحة
بمن وان كانت لا تعقل لوصفها بالدفع الذى هو من افعال العقلا فالمصلحة المترتبة على الفعل
هى الثواب مثلا وهى عايدة على خلقه ولا شك انها غير الفعل اذ هو تعلق القدرة بها
وبهذا التقرير وافق الشارح المص وعلمت به ان قول المص الى ذلك الشى معناه الى فعل ذلك
الشى قوله متكمل بها اي بفعلها قوله وهذا هو القسم الثالث اى ما ذكره المص من عدم وجوب
فعل شى من الممكنات عليه تعالى قوله لما امكن الخ انما عبر بالامكان لان نفى الامكان ابلغ من
نفى الايجاد وايضا لا يلزم من عدم ايجاد الحوادث عدم الافتقار لاحتمال ان يعدم الايجاد
ويوجد الافتقار فلا يصح الاستثنائية المحذوفة التى اكتفى عنها بدليلها وهو قوله فلا
يفتقر الخ وتوضيحه ان يقال لو انتفى شى منها لما امكن الايجاد لكن عدم الامكان باطل

اذ لو

ان يقول الخ

٢٥

اذ لو عدم الامكان لما افتقر اليه شي لكن عدم الافتقار باطل وهذه الاستثنائيه
اشار لها بقوله كيف اذ معناه كيف يصح ذلك اي لا يصح وقوله وهو الذي الخ دليل
عليها وتقريره ان تقول من الاقترانى من الشكل الاول الله يفتقر اليه كل ماسواه
وكل من كان كذلك فعدم الافتقار اليه باطل ينتج الله تعالى عدم الافتقار اليه
باطل وهى الاستثنائية واذا بطل عدم الافتقار ثبت افتقار كل ماسواه اليه وهو
المطلوب وسكت عن بيان الملازمة فى قوله لما امكن ان يوجد الخ وحاصله
انه لو انتفت الحياة لانتفت صفات التاثير من قدرة وارادة ولو انتفت صفات
التاثير لم يمكن الايجاد ولو انتفت القدرة فقط لم يمكن الايجاد ولو انتفت
الارادة لانتفت القدرة لما مر من توقف القدرة على الارادة ولو انتفى العلم لانتفت
الارادة لما مر من توقف الارادة على العلم واذا انتفت القدرة لم يمكن الايجاد
فيما يتعلق به فالقدرة والارادة فى الممكنات والعلم فى الواجبات والجايزات
والمستحيلات قوله ان لا يفتقر اليه كل ماسواه اي الذي هو الواقع وقوله
بل بمعنى الخ هذا باعتبار سلب العموم المستفاد من العبارة والتحقيق انه يلزم منه
انه لم يفتقر اليه شى اصلا اذ العاجز عن البعض يلزمه العجز عن الكل ولو قال لكن عدم
افتقار كل ماسواه اليه باطل فبطل الملزوم وهو عدم العموم لكان احسن ولو حذف المص
لفظ عموم واكتفى بال العهدية فى القدرة وما بعدها لكان اولى قوله وهو بمعنى الاولى
حذف بعض كما هو ظاهر قوله للزوم عجزهما بيان للملازمة وقوله كيف اشارة الى
الاستثنائية وقوله وهو الذي الخ اشارة لدليلها وقد تقدم نظيره قوله
يستلزم عجزهما اي لما يلزم عليه تحصيل الحاصل او جعل الاثر الواحد اثرين ان اتفقا
وهو محال والاستحالة عند الاختلاف اظهر والمحال لا يتصور وجوده فلا قدرة لهما
على ايجاده فيكونا عاجزين والعجز جاء من التعدد فيكون محالا فثبتت الوحدة قوله
ان يستغنى الخ اي يستغني بجبروته عن مولانا قوله عموما مصدر فى موضع الحال
اي ذا عموم او عاما الخ وقوله وعلى كل حال عطف عليه اي حال كونه عاما وكاينا على
كل حال وصاحب الحال كل من قوله كل ما سواه او مبنا ما المضاف اليه كل لصحة الاستغنا
عنه فهو كالجزء قوله هذا اي محل اخذ عدم التاثير للاسباب العادية من المعنى
الثانى المندرج تحت الالوهية وهو افتقار كل ما سواه اليه حاصل ان قدرت
اي فرضت الخ قوله يوثر بطبعه اي بحقيقته وذاته بحيث يكون الدوا هو الموجد
للشفا والسم هو الموجد للموت والاكل هو الموجد للشبع الى غير ذلك من العاديات
قوله كما انتحله كثير من الجهلة المراد بهم المعتزلة قوله فذلك محال هو جواب اما

وقوله ايضا اي كما ان نقول بالتاثير بالطبع محال الا ان هذا لم يتقدم صريحا بل تقديرا
لاشك انه لو صرح عن قدرته تعالى ممكن ما اي بان لم تؤثر فيه قدرته تعالى بل اثر فيه غيرها
يعني اعم من ان يكون تاثير ذلك الغير بالطبع او العلة او القوة فصح قوله وبهذا ايبطل
مذهب القدرية انما يبطل بالنظر للتعميم اما لو قصرنا كلامه على التاثير بالطبع والعلة
فلا يبطل مذهب القدرية لانهم لا يقولون بذلك وبعد فلا يخلوا الكلام من نظر يدرك بالتامل
في عبارة الشارح قوله او يتولد التولد عندهم هو الفعل لا في محل القدرة بان يوجب الفعل
لفاعله فعلا اخر فالفعل الموجب هو الفعل مباشرة والفعل الاخر هو التولد كرمية الحجر
وصدمة السيف ونحو ذلك مما ينشا عن حركة اليد مثلا فحركة اليد فعل مباشرة
والرمي تولدا قوله بتاثير الافلاك اي السموات والكواكب وقوله والعلل الظاهر انه
عطف عام على خاص لان العلل تنفرد عن الافلاك في الهوا والماء والنار والتراب ونحو ذلك
قوله ويبطل مذهب الطبايعيين ظاهره انهم غير الفلاسفة والظاهر انهم نفس الفلاسفة
او هم منهم والطبايعيين جمع طبايعي نسبة الى الطبيعة على غير قياس اذ القياس طبيعي
والطبيعة الحقيقية والظاهر كما قال الشيخ يس ان المزاج والطبيعة بمعنى واحد
وان كان ظاهر المصنف في الشرح المغايرة فعطف الامزجة على الطبايع من عطف المرادف وقوله
ونحوهما الظاهر اسقاطه اللهم الا ان يراد بالنحو العلة والقوة المودعة وفيه نظر
حيث جعل الطبايعيين مقابلا لمن يقول بالعلة ولان من يقول بتاثير القوة لا يسمى
طبايعي لان الطبايعي كافر اجماعا والقايل بتاثير العلة مبتدع وبهذا تعلم ان قوله
وهم في اعتقادهم التاثير لتلك الامور يختلفون الخ فيه نظر لان ظاهره ان من يقول
بتاثير القوة من جملة الطبايعيين وليس كذلك اللهم الا ان يجعل الضمير في قوله
وهم في اعتقادهم راجع لمن يقول بالتاثير لغير الله اعم من ان يكون طبيعيا اولا ولا
يخفى بعده قوله كثير من عامة المومنين مراده بهم القدرية ومن قلدهم في هذا
الاعتقاد وانما حكم المصنف بانهم جهلة لانهم لم يعتقدوا هذا الحكم على ما هو عليه
فجهلهم مركب قوله وقد تبع الفيلسوفي على هذا ظاهره ان الطبايعي فيلسوفي
وهو خلاف ما قدمه حيث قابل الفيلسوفي بالطبايعي فيقتضي انه غيره والا
ظهر ما هنا كما تقدمت الاشارة اليه فان قلت كيف يصح القول بان هذا الجاهل
تبع الفيلسوفي مع ان اعتقاد هذا غير اعتقاد هذا فالفيلسوفي يعتقد
التاثير بالطبع والعلة وهو كافر والقدري يعتقد التاثير بالقوة وهو مومن
على الراجح قلت مراده التبعية في الجملة وذلك ان القدرية لما اعتقدوا ما قرره
شبه الفلاسفة بمساعدة الوهم والعادة مع نوع اعراض عما جاء به النبي صلى الله عليه
وسلم الكريم

[illegible]

الكريم ولم يمكنهم القول بنفيهم من كل وجه لما علمت من كونهم باتفاق ان يكونوا حالة
وسطى وقالوا ان هذه الامور تؤثر بقوة اودعها الله تعالى فيها ولو سلبها منها
ما اثرت قوله فقد تبين لك اي من كلام المصنف في المتن لان ما قدمه لا يوخذ ٢
منه بيان ذلك قوله فقد بان لك تضمن اراد بالتضمن معناه اللغوي وهو
افهام الكلمة معنى اعم من ان يكون ذلك المعنى طبق الكلمة او جزءا من معناها
او لازمها عنه فالمعنى فقد بان اي ظهر لك دلالة قول لا اله الا الله على الاقسام
الثلاثة قوله بالاستغراق الاولى اسقاطه لان الاستغراق هو التتبع
قوله لساير الانبياء اي بباقيهم ويحتمل ان المراد بجميعهم لان الصحيح ان
ساير ياتي بمعنى جميع خلافا لمن انكره والمراد بالايمان بهم التصديق
بوجودهم وعصمتهم وكذا المراد بالايمان بالملائكة وهم اجسام نورانية روحانية
لها القدرة على التشكلات الجميلة قوله والكتب السماوية اي بوجودها ونزولها
على الرسل ومراده بها ما يشمل الصحف المنزلة على موسى وابراهيم وغيرهما
وانها من عند الله وان ما فيها حق سميت سماوية لنزولها من السماء او
لسموها اي رفعة مقدارها قوله واليوم الاخر قيل اوله الموت وقيل الحشر
واخره الاستقرار في احدى الدارين وقيل لا نهاية لاخره ووصف بالاخر
لانه لا ليل بعده وقيل لانه اخر ايام الدنيا وعليه فما قبل الاستقرار
محسوب من الدنيا قوله بما دلت عليه معجزاته يصح ان تكون ما فيه
مصدرية والضمير المجرور بعلى يعود على التصديق والمعنى لا شك ان
تصديق نبينا بدلالة المعجزات عليه يستلزم الخ اي بالمعجزات الدالة عليه ويحتمل
ان قوله بتصديق لسيدنا الخ من اضافة المصدر لمفعوله وفاعله ضمير الامة
والذي دلت عليه المعجزة هو تصديق الله له والمعنى ان تصديقنا السيد نا
محمد في انه رسول بسبب ما دلت عليه المعجزات من تصديق الله تعالى له ان تصدقه
في جميع الخ ولو حذف بدلالة الخ وقال لمعجزاته لكان ابين قوله كاحياء هذه الابدان
اي من القبور وهو المسمى بالنشر ثم سوقها الى الموقف وهو المسمى بالحشر
قوله والحوض اي حوضه صلى الله عليه وسلم الذي يعطاه في الاخرة من شرب
منه لا يظما ابدا قد مسيرة شهر من كل جهة وماؤه اشد بياضا من اللبن
واحلى من العسل وابرد من الثلج وريحه اطيب من المسك وكيزانه من الفضة
عدد نجوم السماء وحافاته من الزبرجد زواياه سواء ترده امته ومن ارتد
عنه من بدل وغير وقد ورد ان لكل نبي حوضا ويكون قبل الصراط وورد

ان له حوضا اخر بعد المرور على الصراط اي فيكون في الجنة وقيل بل الذي في الجنة
الكوثر وهو نهر لا حوض والحوض هو ما قبل الصراط وينصب فيه ما الكوثر
هو الصحيح انه قبل الميزان ايضا لان الناس يخرجون من قبورهم عطاشا
فيردونه والشفاعة اي شفاعة النبي وغيره من الانبيا والعلما
والصالحين عليهم السلام اجمعين وشفاعاته عليه الصلاة والسلام
ثمان شفاعات في فصل القضا وهي الشفاعة العظمى وهي مختصة به عليه
الصلاة والسلام وشفاعته في قوم استحقوا دخول النار فلا يدخلونها
وشفاعته في قوم دخلوها فيخرجون منها وشفاعته في قوم دخلوا الجنة للترقي
في علو المنازل وشفاعته في قوم دخول الجنة بغير حساب وهي مختصة به
كالاولى قوله والصراط وهو جسم ممدود على متن جهنم احد من السيف وارق
من الشعرة يجوزه العباد بقدر اعمالهم وقوم او يتعثرون فيها اعمالهم وانكر
القرافي تبعا لشيخه ابن عبد السلام كونه احد من السيف وارق من الشعرة
بل المتبع والاظهر انه يختلف باختلاف الاعمال قوله والميزان وهو على
هيئة ميزان الدنيا له كفتان ولسان كفة من نور للحسنات وكفة من
ظلمة للسيات ويكون بعد الحساب وقبل الصراط فتجسم الاعمال الصالحة
في اجسام نورانية والسيات في اجسام ظلمانية وقيل توزن الصحف التي فيها
الاعمال قوله ونحو ذلك اي كسوال الملكين منكر ونكير لكل من ادن ما لغا ولو
كافرا الا الانبيا والشهدا او كالحساب وتطاير الصحف المكتوب فيها الاعمال
من خزانة تحت العرش لا تخطي عنق صاحبها واصطفاف الملائكة محدقين حول
الخلائق بقدر ميل اي مرور والجام العرق ثم دخول النار والجنة قوله في كتب
اهل السنة لان المعتزلة نازعوا في اكثرها وهو عناد فارغ مصادم للكتاب
والسنة حملهم عليه تقيدهم بالقادات كما هو شانهم اذ لم ينور الله بصايرهم
مع انهم في العلوم العقلية جبال كواصل والجبائي وابنه والزمخشري والسكاكي
وابي علي الفارسي واضرابهم ولكن الله يختص برحمته من يشا جعلنا الله من
الفرقة الناجية بمنه وكرمه وسامح الله المعذور منهم الذي ختم له بالايمان
امين قوله ويوخذ منه اي من قولنا محمد رسول الله اي من حيث اضافة رسالته
عليه الصلاة والسلام الى الله لانه يلزم من ثبوت رسالته صدقه في كل ما جا
به ومن جملة ذلك ان لله تعالى انبيا ويوخذ من كونهم انبيا صدقهم قوله

والستحالة

واستحالة الكذب هو ضد الصدق ومن وجب صدقه استحال كذبه اي ويوخذ منه
استحالة الكذب عليهم ووجه الاخذ ما اشار له من القياس الاستثنائي بقوله والا
لم يكونوا الخ وتقريره انهم لو كانوا كاذبين لم يكونوا رسلا امنا لكن عدم الرسالة
والامانة باطل اما بطلان عدم الرسالة فلان الصادق عليه الصلاة والسلام قد
اثبت لهم الرسالة واما بطلان عدم الامانة فلانه يلزم من ثبوت رسالتهم ان
يكون العالم بمخفيات الامور قد اصطفاهم للرسالة وصدقهم بالمعجزات وتصديقه
اياهم يلزم منه ان يكون ما بلغوه مطابقا للواقع فيكونوا امنا على ذلك واذا
ثبت لهم الرسالة والامانة بطل عدمهما فبطل كذبهم فيثبت صدقهم وهو المطلوب
فقد علمت ان المص حذف الاستثنائية ودليلها للعلم بهما قوله والستحالة
فعل المنهيات اي ويوخذ من قولنا محمد رسول الله استحالة فعل المنهيات ووجه
الاخذ انه يلزم من ثبوت رسالته عليه الصلاة والسلام ثبوت رسالتهم لانه
قد جا بذلك ويلزم من رسالتهم استحالة ما ذكر ووجه الاستحالة ما اشار له
بدليل افتراقي بقوله لانهم ارسلوا الخ تقريره الرسل عليهم الصلاة والسلام
ارسلوا ليعلموا الخلق الدين باقوالهم وافعالهم وكل من ارسل ليعلمهم الدين بذلك
فلا يكون في اقوالهم وافعالهم مخالفة اما الصغرى فلان الله قد امرنا بالاقتدا
بهم فيما ذكر واما الكبرى فلانه لو كان في افعالهم المخالفة لانقلبت المخالفة
طاعة وهو محال لما مر من ان الله لا يامر بالمنهيات واذا استحال عليهم جميع
المخالفات ثبت انهم قد بلغوا لانهم مامورون بالتبليغ فيكون ضده وهو
الكتمان مستحيل عليهم فقد ادرج المص في المخالفات الكتمان والحاصل
ان المص صرح من الصفات الواجبة في حقهم عليهم الصلاة والسلام بالصدق ولم
يصرح بالامانة والتبليغ وصرح باستحالة ضد الصدق وهو الكذب وباستحالة
فعل جميع المنهيات ويوخذ منه استحالة الكتمان واذا استحال عليهم ذلك وجب
لهم الامانة والتبليغ ولعله اغفل ذلك للاختصار وانما صرح بالصدق لما
تقدم من ان دليله عقلي ولا يخفى عليك ان الشارح رحمه الله قد اجمل في الشرح جدا
قوله وسكوتهم وهو المسمى بالتقرير ووجه كون سكوتهم من التعليم لانهم
لا يقرون احدا على خطا قوله على بعد وجيه الاضافة للبيان او من اضافة
الصفة للموصوف اي وجه الخفي قوله لا شك ان اضافة الخ شروع في بيان
الملازمة في قول المص والا لم يكونوا الخ قوله فيلزم الخ الانسب بكلام المص
والمناسب له ان يقول فيلزم وجوب الصدق واستحالة الكذب وهو المطلوب

قوله وقد امر الله الخ شروع في بيان قوله واستحالة فعل المنهيات وقد اوضحناه
انفا قوله اذ ذاك لا يقدح اي وتحلي الا يقدح فهو جائز في حقهم قوله بل ذلك
مما يزيد الخ لما كان عدم القدح لا يقتضي زيادة المراتب افاد بالاضراب ان الاعراض
مما تزيد من طاعة الصبر اي طاعة هي الصبر وقوله وغيره اي غير الصبر كبيان
التشريع والتنبيه على حقارة الدنيا قوله وشواهده معه اي ادلته معه منا
صيته يقول في بيان كل عقيدة والالزم كذا او نحوه قوله وقد صرح الشيخ الجنفيه
نظر بل قد صرح بالصدق فقط وذكر استحالة الكذب واستحالة المنهيات وقد
اوضحناه فيما تقدم قوله ولعلها اي كلمة الشهادة والمراد الجملتان معا وانما
افرد هنا نظرا الى ان الترجمة عما في القلب انما هي بالمجموع فصار الجملتان كالشي
الواحد وثنى فيما تقدم نظرا الى انفراد كل جملة منهما عن الاخرى في الدلالة
على العقائد ولعل للترجي وانما لم يقطع بذلك لئلا يلزم دعوى علم الغيب اذ يجوز
ان تكون السر في اختيار كونهما ترجمة شيء اخر غير ما ذكره او ما ذكره وغيره
معا والمعنى وارجوا ان الشارع انما جعلها ترجمة اي دليلا على ما في القلب
لهذين الامرين الاختصار والاشتمال على ما ذكر قوله من الاسلام بيان لما والاسلام
لغة الطاعة والانقياد مطلقا وشرعا على ما اختاره المص اذعان القلب
وقبوله الاوامر والنواهي وانقياده لهما وعليه فالايمان والاسلام مترادفان
لان الايمان هو التصديق النبي صلى الله عليه وسلم في كل ما علم مجيئه به من الدين
بالضرورة اي اذعان القلب وقبوله وانقياده لذلك وهو ظاهر من كلامه ولذا عبر
عما في القلب بالاسلام مع ان المناسب ان ما في القلب هو الايمان وحاصل الجواب
عنه ان الاسلام والايمان عند المص وكثير من المحققين مترادفان وانما عبر
بالايمان ثانيا لدفع الثقل الحاصل بالتكرار في اللفظ والمشهور ان الاسلام شرعا
هو الانقياد الظاهري اعني الاعمال المبني على الباطني كما يشير اليه قوله صلى
الله عليه وسلم الاسلام ان تشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وتقيم الصلاة
وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت ان استطعت اليه سبيلا وقيل
الاسلام هو الخضوع والانقياد للالوهية وهذا لا يتحقق الا بالايمان ولا هو
يتحقق الايمان الا به فهما متلازمان وعلى كل حال فلا يوجد اسلام بدون ايمان
ولا يرد عليه قوله تعالى قالت الاعراب امنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا لان
المراد بالاسلام المعتبر شرعا وهو في الاية الانقياد الظاهري من غير انقياد
باطني وظاهر المص ان النطق شرط لا شطر حيث جعلها ترجمة ودليلا على ما في القلب

ولوكان

ولوكان شطرا لكان ما في القلب جزءا اي بعضا من الايمان وهو الحق وعليه
فهل شرط صحة او شرط كمال وهو التحقيق لمن اذعن بقلبه ولم ينطق
بلسانه لا لعناد بل اتفق له ذلك ولوكان بحيث لو طلب منه النطق لم
يمتنع فهو مؤمن ناج من الخلود في النار نعم هو شرط في اجراء الاحكام
الدنيوية قوله ولم يقبل من احد الايمان الا بها يحتمل ان يقرا
بالبناء للفاعل وفاعله ضمير يعود على الشرع اي الشارع والايمان
منصوب على المفعولية ويحتمل ان يقرا بالبناء للمفعول والايمان بالرفع
نائب الفاعل وقوله الا بها اي لا بغيرها من الالفاظ نحو الله اكبر
وسبحان الله الى غير ذلك ويحتمل الا بالتلفظ بها بحيث
لا يكتفي بالايمان القلبي بل لا بد من التلفظ بها وظاهره ان
النطق بها شرط صحة وانه لا بد من النفي والاثبات وتقدم
ان الراجح انه شرط كمال في الايمان المنجي من الخلود في النار
فيحمل كلامه على انه لا بد منه اي حتى تجري عليه احكام الشرع
الظاهرية وعليه فهل يشترط [illegible] النفي والاثبات والترتيب
فلا يكفي الله واحد ومحمد رسوله وهو ظ المص وهو قول الاكثر
والمعتمد عند المالكية انه لا يشترط ذلك بل المدار على الاقرار
لله بالوحدانية ولمحمد بالرسالة بشرط عدم اعتقاد مكفر قوله
بخلاف غيرها اي فانه لا يوف بذلك نحو الحمد لله وسبحان الله ولا
حول ولا قوة الا بالله ونحو الله اله واحد ومحمد رسول له
ولعل المراد انه لا يكون موفيا توفية ظاهرة والا فان تاملت
في كل لفظ من هذه لوجدته موفيا قوله فعلى العاقل اي
اذا علمت ان كلمة الشهادة والتوحيد محتوية على ما ذكر من
عقائد الايمان مع قلة حروفها ولم يقبل الايمان من احد

الا بها فيطلب ممن اتصف بالعقل ان يكثر من ذكرها فا لفا
هنا فا الفصيحة كما اشار الشم في اول كلامه وعلى ليست للوجوب
بل للتحضيض والطلب الاكيد قوله مستحضرا لما احتوت
عليه اي اجمالا بان يستحضر انه لا معبود بحق الا الله تعالى وحده
او لا مستغنيا عن كل ما سواه ومفتقرا لكل ما عداه اليه الا الله
وحده ان شا الله تعالى فيه اشارة الي ان حصول ما ذكر انما هو بارادة
الله قوله لا رب غيره رب اسم لا مبني معها على الفتح وغيره
نعته بالنصب او الرفع كما يبين في محله والخبر محذوف اي موجود
والجملة استينافية في قوة العلة لما قبله وسياتي معنى التوفيق
والبا في وما بعه التوفيق بمعنى من وقدم المجرور لافادة الحصر
واحبتنا جمع حبيب بمعنى محبوب او بمعني محب قوله عند الموت
نا طقين الخ اي ليكون ذلك سببا في دخول الجنة لما ورد من كان
اخر كلامه من الدنيا لا اله الا الله دخل الجنة قوله عالمين بها
اي بمعانيها اذ تمام النفع انما هو بمعرفة معانيها المتقدمة قوله
الى يوم الدين اي يوم الجزا وهو يوم القيامة قوله والحمد لله رب العالمين
اشارة الي قوله تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين قوله
وارادبقوله حتى تمتزج بمعني انه ليس مراده الامتزاج حقيقة
وهو الاختلاط اذ هي الفاظ داله على معاني ولا معنى لاختلاطها
بلحم ودمه وذهب بعضهم الي ان الاكثار سبب في الاختلاط
الحقيقي لان الروح السارية في جميع اجزا البدن تتكيف بها قوله
ومعناها عطف على النطق اي المراد بالامتزاج غلبة النطق وغلبة
معناها اي استحضاره وقوله لا يفتر الخ تفسير للغلبة المذكورة
فالمراد بها الدوام قوله من المعارف والاوصاف بيان لما والمراد بالمعارف
العلوم الالهامية والمراد بالاوصاف المحموده ما ذكره الشم فقوله
فمنها

فمنها اي من الاوصاف المحموده قوله خلو الباطن اي تجرد القلب من
ميله اي تعلقه اي بالامور الفانية من المال والبنين وجميع
حطام الدنيا وقوله وفراغ القلب الخ عطف على خلو الباطن كالتفسير
له وقوله من الثقة اي من التوثق بالامور الزايله قوله وان كانت
اليد معمورة الخ اشاره الي ان وجود المال لا ينافي الزهد اذا كان
الزاهد متصفا بما قاله الشم من انه وكيل خاص لا مالك حقيقي وان
شرطية وقوله فعلى الخ جواب الشرط قرن بالفا لانها جملة اسمية
والتقدير فذلك على سبيل العارية وقوله ويتصرف فيه بالاذن
عطف على جملة الجواب والمعنى على انه يلاحظ ان ذلك على سبيل
العارية الخالصة اي التي لا يشوبها ملاحظة ملكيته له ويلاحظ ايضا
ان تصرفه في ذلك المال تصرف الوكالة الخاصة بان يتصرف بالاذن
الشرعي فلا ينفقه الا في الوجه الذي اذن فيه الشرع لا في حب
الشهوات ولا في المنهيات كما ان الوكيل الخاص لا يجوز له ان يتصرف
في مال الموكل الا فيما اذن له فيه وبالجملة فيلاحظ ان هذا المال
مملوك لله تعالى ليس له فيه شي الا انه وكيل عليه ينفقه فيما اذن له
المالك لا غير وقوله ينتظر الى اخره جملة حالية اي حال كونه منتظرا
للعزل من المالك للعزل من المالك اما بموت الوكيل واما بنزعه منه
في حياته فاذا انتزع فقد رد الشي لمالكه فلا يحزن على ذلك فمتى كان بهذه
المثابة فوجود المال وكثرته عنده لا تنافي زهده وقوله مع كل نفس
متعلق بينتظر قوله وذلك اي ملاحظة ما ذكر من العارية والتصرف
بالاذن الشرعي قوله ومنها اي من الصفات المحموده قوله بالوكيل
الحق وهو الله تعالى اي يربط قلبه بربه ربطا يسكن معه
عن الاضطراب عند نفوذ المعيشة من اجل وتوقعه بسبب الاسباب
وهو الله تعالى وقوله ولا يقدح في توكله الخ اشارة الي ان الحق ان الاخذ

في الاسباب لا ينافي التوكل قوله بتعظيم الله اي الحاصل بسبب تعظيم
العبد ربه بامور ثلاثة دوام الذكر والتزام الامتثال والامساك اي
الكف عن التشكيك بالله اي العجزة جمع عاجز قوله بسلامته اي
بسبب سلامته من فتن هي الاسباب والفتن جمع فتنة وهي كل
ما يشغل عن الله من مال وبنين وغيرهما وقوله ولا يعترض اي مع
عدم اعتراضه على احكام ربه بلو وحيث بقول لو كان عندي
مال او كذا او كذا لساويت الاغنيا في كذا وكذا او نحو ذلك ولا بلعل
بان يقول لعلي افعل كذا لاحصل من الدنيا كذا حيث فاتني
منها كذا فليس المراد بالاحكام الاحكام الشرعية الخمسة بل المراد
مقادير الله الامور وقوله لعلمه متعلق بلا يعترض والضمير
في صدره عائد على الاحكام قوله وهو نقض يد القلب فيه استعارة
مكنية وتخييلية وترشيح والمعنى وان الفقر عندهم عبارة عن فراغ
القلب لاجل نفي الحرص والاكثار منها وقوله لقطعه علة لنفض يد
القلب وقوله وسكوت اللسان عطف على نفض يد القلب وقوله
مدحا وذما اما المدح فظ واما الذم فلان من ذم شيئا فانما
ذمه لعدم تحصيله عنده وذلك يشعر بان غرضه تحصيله وهو
يقتضي المحبة قوله الايثار على نفسه اي بان يقدم غيره على نفسه
فيما تملكه يده بشرط ان لا يذمه الشرع احترازا عما اذا آثر غيره بزوجته
للزنى فيها ونحو ذلك قوله والتوفيق خلق الخ اي فهو اخص من الاعانة
لانها خلق القدرة على الفعل مطلقا طاعة او لا فتنفرد الاعانة
في خلق قدرة على تحصيل رزق والتعريف الاول لامام الحرمين
قال ان خلق القدرة لانها لا تاثير لها وقوله في التعريف الثاني خلق
قدرة الطاعة اي القدرة المقارنة لخلق الطاعة والله سبحانه وتعالى اعلم بلغ مقابله
وبالله تعالى التوفيق وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم وكان الفراغ منه يوم الثلاثاء ٢٢ رجب الفرد سنة ١١٩٦

يبقى الثواب وتنفد الاموال ولكل دهر دولة ورجال
ملك الواثق بالملك الامجد ابن الحاج رفاعي علي [illegible] منها [illegible]

عفي عنه

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم